A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.7
6 October 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد غانيف (بلغاريا)

شم : السيد بوفولو (ليسوتو)
(نائب الرئيس)

شم : السيد غانيف (بلغاريا)
(الرئيس)

شم : السيد بوفولو (ليسوتو)
(نائب الرئيس)

شم : السيد غانيف (بلغاريا)
(الرئيس)

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61201 ١٥٥٣ذ(٩٢)

- خطاب السيد فرانجو تودجمان ، رئيس جمهورية كرواتيا

- خطاب السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :
السيد كانجو (باكستان)
السيد وتانابي (اليابان)
السيد سكوبيشيفسكي (بولندا)
السيدة اف أوغلاس (السويد)
السيد سيلفا سيما (شيلي)

- جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة [١١] (تابع)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)
بيان كل من :
السيد بنهيرو (البرتغال)
السيد بونغو (غابون)

- إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال [٨] (تابع)

(أ) رسالة من رئيس مجلس الامن
(ب) مشروع قرار

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

خطاب السيد فرانجو تودجمان رئيس جمهورية كرواتيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب رئيس جمهورية كرواتيا .

اصطحب السيد فرانجو تودجمان ، رئيس جمهورية كرواتيا ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الامم المتحدة بفخامة السيد فرانجو تودجمان ، رئيس جمهورية كرواتيا ، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس تودجمان (تكلم بالكرواتية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : منذ أربعة أشهر على وجه التحديد تشرفت ، للمرة الاولى ، بالحديث إليكم ، بوصفكم ممثلي الدول ذات السيادة الاعضاء في المجتمع العالمي ، في بيتنا المشترك ، الجمعية العامة للامم المتحدة . إن العضوية في الامم المتحدة هي التاكيد الدولي الاسمى الذي يتوج سيادة أية دولة .

(تكلم بالانكليزية)

وبالنسبة لجمهورية كرواتيا كان ذلك يعني التحقيق النهائي للتطلعات العادلة لشعب كرواتيا في تحقيق المصير وفي الحرية ، التي لم يستطع هذا الشعب - على الرغم من أنه أقدم الامم الاوروبية - أن يستعيدها إلا بعد تسعة قرون من الحياة في كيانات ذات مجتمعات متعددة القوميات ، حافظ فيها قطعا على هويته الوطنية وعلى هوية دولته ، ولكنه لم يتمتع بسيادة معترف بها دوليا .

إن إنشاء دولتنا المستقلة كان نتيجة القوة الادبية التي لا تبيد للشعب الكرواتي ، والتي تستند إلى إدراك وطني ثابت اشتعل لقرون كنار خالدة في قلوبنا . قد توجد أمة منذ الازل ، ولكن إذا افتقرت إلى القوة الادبية وإلى إدراك وجودها

الفريد كأمة وكدولة ، فإنها ستختفي من مسرح التاريخ العالمي . لقد ظل شعب كرواتيا يتوق إلى دولته وجاهد من أجل تحقيقها .

وفي تاريخ كرواتيا الطويل نسبيا ، من القرن السابع حتى يومنا هذا ، يفاخر شعب كرواتيا بالشواهد الاصيلة ، في الاحجار وفي الكلمة المكتوبة ، على وجوده ، وعلى رغبته التي لا تفتر في الحرية وفي أن يكون له مكانه بين أمم العالم . وبهذه الروح كتب الشاعر الكرواتي العظيم إيفان غوندوليتش في القرن السابع عشر - في مدينة دوبروفنيك - جوهرة التراث الكرواتي والعالمي الذي يعاني في هذه الايام من التدمير الهمجي ، قصيدة غنائية للحرية تبدأ بالبيتين التاليين :

"O lijepa, o draga, o slatka slobodo,

Dar u kom sva blaga visnji nam boq je do ..."

هذان البيتان يعبران عن الإيمان الخالد بالحرية التي منحها لنا الخالق باعتبارها هبة علينا ، اعتز بها الإنسان وعاش ومات من أجلها منذ الازل ، ككائن حر متحضر متمدين ، ليس فقط كفرد ولكن أيضا كعضو في شعبه وفي البشرية جمعاء . وكما أن الفرد يريد أن يعيش باعتباره شخصا حمرا رشيدا فريدا ، فإن أي شعب لا يمكن الاعتراف به وتقديره إلا إذا كان مدركا لذاته ولفرده في العالم .

لقد كان لشعب كرواتيا مملكته المستقلة في العصور الوسطى . واليوم حقق هذا الشعب مرة أخرى سيادته الكاملة كدولة ، واثبت للعالم كله إيمانه العميق بالحرية وإخلاصه لها ، واحترامه للعدالة ورغبته في السلم وفي تنمية دولته في إطار المجتمع الدولي الذي يضم دولا مستقلة متساوية محبة للسلام .

وعندما انضمت جمهورية كرواتيا إلى الامم المتحدة ، التزمت رسميا باحترام المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، ونظام القيم والتعهدات الذي يقوم عليه المجتمع العالمي ، وفي هذه المناسبة اسمحوا لي مرة أخرى أن أكرر على نحو رسمي ولاءنا العميق لمبادئ الامم المتحدة .

إننا نواجه مسؤولية تاريخية لإنشاء نظام دولي جديد ، نظام يقوم على المساواة وحماية حقوق جميع الدول والامم والاقليات الوطنية والافراد . وهذا ، في الوقت ذاته ، يفرض تحديا يتمثل في بناء عالم بغير حرب ، عالم يتمتع ببيئة محية ويحقق الرقي لكل سكان الكوكب .

ولاول مرة في تاريخ البشرية ، تهيات الظروف لتحقيق هذه الاهداف النبيلة . فبعد انهيار الامبراطوريات الاستعمارية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بعد أن ظهرت على المسرح العالمي أمم جديدة قادرة على تكوين دول ، وكذلك ظهور ما يسمى بأمم لا تاريخية ، رأينا أخيرا نهاية الانقسام إلى كتل وانهيار نظم استبدادية عديدة في جميع أنحاء العالم . ومن البديهي ، وليس من قبيل المصادفة ، أن يكون انهيار هذه النظم مقترنا ومتزامنا مع انهيار بعض الدول المتعددة القوميات التي كانت الامم تتوحد فيها معا عن طريق قمع نُظم شمولية ، أو عن طريق سيطرة أمة واحدة .

لقد دخل المجتمع الإنساني ، في تطوره التاريخي ، مرحلة من التكامل الشامل للحضارات ، ولكنها أيضا مرحلة تتسم بالتفرد الوطني . وبعبارة أخرى أصبح العالم الآن متكافلا على نحو لا حدود له في مجالات التنمية والتكنولوجيا والنقل والبيئة والثقافة وتبادل المعلومات ، ولكن عدد الكيانات الدولية المستقلة يتزايد على نحو مستمر ، ومعالجة هذا التناقض يفرض ضرورة السعي إلى الوساطة ، بل حتى إشراك المجتمع الدولي كله ، في حل الازمات المعلقة وما ينشأ من أزمات محلية وإقليمية جديدة .

على امتداد فترة العامين المنصرمين ، التي نالت فيها كرواتيا سيادتها ، أكدت الامم المتحدة ثانية على مبادئها وعقائدها الاساسية المتمثلة في السلم والديمقراطية بوصفهما أساسا للعلاقات الدولية . وما فتئت هذه المنظمة تعارض بتصميم وكفاءة محاولات حل النزاعات الدولية بالقوة ، أو التعدي ، من خلال الحروب العدوانية وإثارة الازمات الإقليمية ، على حق الامم في تقرير المصير وعلى السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة الاعضاء في المجتمع الدولي . والعمل العسكري الحازم في حرب الخليج وعمليات حفظ السلام في كرواتيا والبوسنة والهرسك وكمبوديا دليل قاطع على أن الامم المتحدة ، بدورها النشط ، أصبحت تزداد قدرة على مواجهة العدوان وإحلال السلم . إلا أن الخبرة التي اكتسبتها الامم المتحدة من خلال عمليات صنع السلام وحفظه وفي التصدي للعدوان ، تدل على أن عملية الاتفاق الدولي وتحقيق توافق الآراء في بدء عمليات السلام لا تزال عملية بطيئة ولا تتسم بالكفاءة الكافية .

ترحب جمهورية كرواتيا وتؤيد تأييدا كاملا الانشطة التي اضطلعت بها الامم المتحدة حتى الآن لإخماد نار الازمات في جميع أنحاء العالم ، مدركة أن اتخاذ موقف سلبي أو متهاون تجاه دعاة العدوان ، وحدوث تدهور جديد في العلاقات الدولية ينطويان على تكلفة أفدح ، وعلى قدر أكبر من الخسائر في الارواح ، وعلى معاناة . ومع ذلك ، ترى جمهورية كرواتيا أن نشاط الامم المتحدة لحفظ السلم الدولي في المستقبل يجب توسيعه ليشمل قدرا كافيا من الدبلوماسية الوقائية ، وجهودا لصنع السلم ولبناء الثقة بعد الحرب ، وذلك ، بالتحديد ، لإبقاء المعاناة البشرية وخطر انتشار العدوان عند أدنى حد ممكن .

وفضلا عن ذلك ، ترى جمهورية كرواتيا حاجة إلى توجيه مشاركة المجتمع الدولي المباشرة ، ومن ثم برامج الامم المتحدة ، نحو مجالات النشاط الرئيسية التالية :

أولا ، يجب أن يُخرج الاقتصاد العالمي نفسه من الركود الاقتصادي الآخذ في التفاقم ، وبعد ذلك ينبغي العمل على تعجيل دورة التنمية ، وهذا يتطلب درجة أكبر من التنسيق والتعاون الاقتصادي بين الشمال المتقدم النمو والبلدان النامية .

وسيتحمل جيلنا والمجتمع العالمي مسؤولية ثقيلة تجاه الاجيال القادمة إذا سمح لحواجز جديدة وانعدام الثقة بين الغرب والشمال المتقدمين صناعيا وبين العالم الثالث بأن تحل محل المجابهة التي انتهت مؤخرا بين الشرق والغرب .

ثانيا ، هناك مهمة للامم المتحدة لا تقل عن ذلك اهمية ، تتعلق بالتعزيز المطرد والراسخ للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم . وهذا أمر ضروري لأن التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة لم يعد بالإمكان حتى تصورهما ، ناهيك عن تحقيقهما ، على أساس فئات ومعايير اقتصادية فقط ؛ ولا يمكن تحقيقهما إلا إذا رمخت بموازاتهما حقوق الإنسان ونظام ديمقراطي يشمل الحريات السياسية والحقوق الاجتماعية على حد سواء .

وفي هذا الصدد ، ترحب كرواتيا بقرار عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر من العام القادم . وستسهم كرواتيا بنشاط في الاعمال التحضيرية لهذا الاجتماع الهام - بل ينبغي أن أقول "التاريخي" - أولا ، تعزيز المؤسسات الديمقراطية تعزيزا قويا في بلدنا ، الذي تخلص مؤخرا من نظامه الشمولي ومن الهيمنة الاجنبية . وفضلا عن ذلك ، عرضت كرواتيا ، في نطاق مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، استضافة حلقة المؤتمر الدراسية المعنية بمشاكل الاقليات ، والتي نأمل أن تعقد في جزيرة بريوني التاريخية في أيار/مايو القادم .

تؤيد جمهورية كرواتيا بقوة الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر ريو ، اقتناعا منها بأن التنمية المستدامة هي الجواب الصحيح لاحتياجات المجتمع العالمي وللتوازن البيئي على كوكبنا . إن حماية البيئة مسألة استراتيجية هامة في تنمية كرواتيا الطويلة الامد . وقد شكلت حرب الخليج والعمليات الحربية في يوغوسلافيا السابقة تهديدا خطيرا للنظم الإيكولوجية . ونظرا لذلك ، لا تعد حماية البيئة مسألة تنمية فحسب ، بل إنها أيضا مسألة سياسية وأمنية رئيسية أيضا .

وأخيرا ، وليس آخرا ، ينبغي أن يركز نشاط المجتمع الدولي والامم المتحدة في المستقبل - بالإضافة إلى المنع الفعال للعدوان ، باعتبار ذلك وسيلة لتسوية الخلافات

الدولية - على إزالة جميع مصادر الازمات في جميع انحاء العالم بغية إقامة سلام دائم وعادل . وتنطوي هذه المهمة المعقدة على عملية مضنية لتحقيق الاتفاق والتوفيق بين آراء ومصالح متعارضة موضوعيا ، مع أخذ موارد المجتمع الدولي المحدودة بعين الاعتبار . إلا أن الخسائر التي يخشى وقوعها والنتائج المتوقعة بالنسبة للمجتمع الدولي ككل كبيرة جدا وبعيدة الاثر تاريخيا إلى حد يجعلها تستحق بذل كل جهد ممكن واستعمال جميع الموارد بغية تحقيق هدف الإنسانية السامي : سلم دائم ورفاه عام في نظام دولي مستقر .

لقد كان دور الامم المتحدة ، وسيظل ، دورا لا بديل له في ضمان حقوق الامم في تقرير المصير ، وكفالة الحقوق المدنية وحقوق الإنسان للطوائف الإثنية والاقليات . ويمكن للامم المتحدة ، بل يتعين عليها ، أن تلعب دورا هاما في السيطرة على علميات التغيير في المجتمعات التي تخلص نفسها من النظم الشمولية وهي تشق طريقها نحو الديمقراطية السياسية والتحول الاقتصادي .

اتساقا مع هذه الآراء ، سنت كرواتيا بالفعل - في ظروف الحرب ، وعلى الرغم من العدوان الذي يشنه الجيش الشيوعي اليوغوسلافي وصربيا والجبل الاسود ، وتمرد بعض السكان الصرب في أراضيها بتحريض من الخارج - قانونا دستوريا لحماية الاقليات ، جاء أكثر تحررا من تشريعات مماثلة عديدة في أماكن أخرى من العالم . إن كرواتيا على استعداد للإسهام بنشاط في وضع مدونة ومعايير دولية لحماية حقوق الطوائف الإثنية والاقليات القومية ، تُستعمل كمبادئ توجيهية في وضع التشريعات الوطنية وقواعد تسوية الخلافات في المستقبل .

إننا نؤيد تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها برلمانا استشاريا عالميا ، ودور مجلس الامن بوصفه الجهاز الذي يتحمل أكبر مسؤولية عن السلم والامن الدوليين . وهذا يعني مسؤولية أكبر لاعضاء مجلس الامن ، لا سيما الاعضاء الدائمين . لذلك ، فإننا نؤيد المبادرة الرامية إلى توسيع مجلس الامن بإدخال أعضاء دائمين جدد فيه ، لان هذا

من شانه أن يعكس الواقع العالمي الجديد وأن يسمح بتمثيل إقليمي أكثر اتساقا . ونعتقد أيضا أنه ينبغي تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حل المشاكل التي تقع في نطاق اختصاصه .

دعوني أغتنم هذه الفرصة لاشدد بشكل خاص على أن كرواتيا توافق كليا على بيان الامين العام المتعلق بالصراعات الإقليمية بوصفها تهديدا للسلم والتقدم العالميين والذي أدلى به في ٩ أيلول/سبتمبر في مؤتمر إدارة شؤون الإعلام السنوي للمنظمات غير الحكومية . إن الصراعات الإقليمية في عصرنا لم تعد مماثلة للصراعات التي كانت تدور إبان الحرب الباردة ، حين كانت الاطراف المتحاربة تمثل آيديولوجيات متعارضة . فالصراعات الإقليمية اليوم تعبير عن سياسات امبريالية أو سياسات غازية محضة . وهي ليست سبب مأساة رهيبة فحسب - نظرا للخسائر في الارواح التي يعاني منها في المقام الاول السكان المدنيون ، وبسبب تدمير الممتلكات وتشريد الناس من ديارهم - ولكنها أيضا تهدد السلم في منطقة أوسع ، بل حتى على صعيد عالمي .

وبالرغم من أن أحد المبادئ الرئيسية لميثاق الامم المتحدة ينص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، فإن العديد من الصراعات الحالية التي تقع داخل حدود دول معينة ، مثل هذه التطورات يجب أن تكون مصدر قلق للامم المتحدة عندما تُنتهك المبادئ الإنسانية العامة ويتعرض السلم الدولي للخطر . ذلك أن الامم المتحدة من واجبها - كما أعلن الامين العام بإحساس عميق بالمسؤولية الادبية - أن تؤازر كرامة بني البشر وتضمن سلامة أرواحهم ، بصرف النظر عن نوع الصراع ، سواء كان صراعا عاما أو إقليميا أو قاصرا على بلد بعينه .

وعندما تهدد الفوضى في بلد ما بالقضاء على نظام ديمقراطي ومتحضر ، وعندما يتجاوز الطغيان الحدود التي تحددها المعايير الاخلاقية التي تقبلها البشرية ، وعندما يلحق أي صراع إقليمي الضرر بأسس النظام الدولي والسلم والامن ، عندئذ يجب أن تكون الامم المتحدة قادرة على التصرف ، لأن تعرض وجود دولة واحدة عضو في الامم المتحدة للخطر من شأنه أن يعرض للخطر أيضا معظم الدول ، إن لم يكن بالمجتمع الدولي بأسره . وفي كمبوديا والصومال ، ولاسف ، كرواتيا والبوسنة والهرسك ، أمثلة كافية لتأكيد صحة هذا الرأي .

اسمحوا لي أن أُذكّر الجمعية باسهام نضال شعب كرواتيا من أجل الحرية في إرساء حقوق الامم الصغيرة ، وفي انهيار النظم الشمولية ، وفي ظهور مناخ ديمقراطي جديد في العلاقات الدولية في وسط وجنوب شرقي أوروبا . إن صحوة الوعي الوطني لامم أوروبا الشرقية والوسطى كان لها الفضل الاكبر في انهيار النظام الشيوعي الشمولي . إن نضال هذه الشعوب ضد الاشتراكية الشيوعية ، وخاصة في مجتمعات الدول متعددة القوميات ، كان نضالا من أجل التحرر الوطني ومن أجل الحقوق المدنية . في البداية كان هذا النضال يُفهم فهما خاطئا على أنه نعرة قومية مرتدة أو انفصالية مطلقة ، أو يوصف بأنه مجرد صراع عرقي أو صراع من أجل السلطة وما زال هذا الفهم سائدا حتى اليوم بالنسبة لبعض الحالات .

إن عمليات التكامل الإقليمي والعالمي من ناحية ، وانهيار الدول متعددة القوميات من ناحية أخرى ، لا يتعارضان إلا في الظاهر فقط . فالدول التي بزغت حديثا في منطقة يوغوسلافيا السابقة أو الاتحاد السوفياتي السابق لا تصبو إلى السيادة المطلقة لأن هذه البلدان ، على وجه التحديد ، تحتاج ، أكثر من غيرها ، إلى التكامل والانفتاح الهادفين . بيد أن الأمم الصغيرة تود - في إطار مناخ ما بعد الشيوعية الديمقراطي الجديد - أن تحافظ على هويتها وحقها في إقامة دولها الخاصة بها ، حتى يمكنها أن تكون عناصر فاعلة لا مفعولا بها في نطاق التغيرات التاريخية التي تجري في العالم المعاصر .

لقد كنا ندرك ، منذ بدء التحرر السياسي والوطني لشعب كرواتيا ، التعقيدات والمخاطر المحتملة الكامنة وراء انهيار النظام السابق في إطار مجتمع دولة متعددة القوميات . لذا ، حاولنا بصبر وأناة أن نحسم أزمة الاتحاد اليوغوسلافي السابق بالتفاوض السياسي واقتراح إبرام اتفاق كونفيدرالي بغية تجنب الحرب . وقد قمنا منذ البداية بتأييد تدويل الأزمة ، ونجحنا من خلال هذا النهج في تحويل الرأي العام الدولي الديمقراطي لصالحنا .

واليوم ، وقد حققنا نصرا أدبيا وعسكريا في الحرب التي فرضت على بلادنا ، ما زلنا على استعداد لقبول حل سياسي لكل المشكلات السياسية الداخلية والدولية ، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإيجاد استقرار وتعاون داخليين وإقليميين دائمين بين الدول حديثة الاستقلال .

إن النضال العادل الذي يخوضه شعب كرواتيا وشعوب أخرى في الآونة الأخيرة من أجل السيادة قد أسهم في تطوير موقف مفاير إزاء حقوق الأمم الصغيرة في الاستقلال وفي أن تكون لها دولها الخاصة بها . بل إن هذا النضال الذي لا مثيل له قد أكد - في حقيقة الأمر - تفوق حق تقرير المصير للأمم الذي تجلى على نحو ديمقراطي ، على مبدأ سلامة الدول القائمة المتعددة القوميات ، وهذا بدوره أحدث تغييرات جديدة في القانون الدولي والعلاقات الدولية .

إن وضع الامم الصغيرة أو الاقل نموا في إطار النظام الدولي هو مفتاح الاستقرار والتعاون الاقليميين والدوليين والعلاقات الدولية العادلة . وبدون تاكيد حق هذه الامم في أن تكون دولا منفردة ، ما كان للامم المتحدة أن تضم الآن ١٧٩ دولة عضو بدلا من ٥٠ دولة . إن تجربتنا الحالية تبين أنه لا يمكن أن يكون هناك سلم مستقر ونظام دولي راسخ في عالم ما بعد الحرب الباردة دون ضمان أمن الامم الصغيرة وسيادتها . لهذه الاسباب نعتقد أن المجتمع الدولي يحق له التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان في الحالات التي تستدعي السيطرة على العدوان والتدخل الإنساني وحماية حقوق الافراد والاقليات الوطنية ، والحفاظ على البيئة ، وفقا للمبادئ التي يقرها المجتمع الدولي ، ومن خلال الآليات التي يوافق عليها .

وعليه ، فإننا نرحب بهذا الدور الجديد للامم المتحدة وكذلك للمنظمات الإقليمية - مثل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الذي من شأنه أن يضمن حماية أمن كل الدول الاعضاء في عملية تتراوح ما بين الوساطة من أجل السلام إلى فرض السلام . وبدون هذا الدور لا يمكن للامم المتحدة معالجة أزمات كتلك الازمة التي تحيق بما كان يعرف بيوغوسلافيا سابقا . إن المسؤولية الرئيسية عن الامن الدولي تقع على عاتق مجلس الامن ، لكن ينبغي أن تتحمل المنظمات الإقليمية العبء الرئيسي وهو تنفيذ سياسة تستند إلى مبادئ الامم المتحدة . ولهذا السبب ، نؤيد إنشاء قوات عسكرية إقليمية دائمة قادرة على الوساطة السريعة لإحلال السلم وعلى العمل لمنع الصراعات أو صد العدوان .

وفضلا عن ذلك ، تؤيد كرواتيا تأييدا راسخا خطة الامين العام للسلام وعملية إنشاء قوات عسكرية دائمة تابعة للامم المتحدة . وفي فترة ما بعد الحرب الباردة حيث تمثل الصراعات الإقليمية الخطر الرئيسي على الامن العالمي ، يكون ظهور القوات الدولية لصنع السلام وحفظ السلم بمثابة الحد الفاصل بين الفوضى والاستقرار . وكرواتيا على استعداد للمشاركة في هذه القوات ، وفي المساعدة في تحقيق السلم في المناطق المضطربة في أنحاء العالم .

لو كانت مثل هذه الاليات موجودة لامكن تلافي العدوان اليوغوسلافي الشيوعي الماسوي ، وعدوان صربيا والجبل الاسود على كرواتيا والبوسنة والهرسك . وقد أكدت هذه الازمة من جديد ، وعلى نحو واضح ، الحق المتكافئ لكل الامم ، ولا سيما الامم الفتية والصغيرة في الامن ، وعززت الحاجة إلى إنشاء مثل هذه الاليات .

وعلى ضوء ما ذكرت ، نؤيد تطوير وضع نظام أمن إقليمي في منطقتنا ، نظام يمكن أيضا أن يستخدم كنموذج لمناطق الازمات الاخرى . ونظرا لما للبلقان وجنوب شرقي أوروبا من أهمية جغرافية - سياسية ومزيج عرقي وتجربة تاريخية مريرة ، فهما بالتحديد يحتاجان بالضرورة إلى تطوير مثل هذا النموذج للامن الإقليمي الدولي بحيث يتطابق مع النظام العام للامن المشترك بغية تحقيق الاستقرار للنظام العالمي .

وهذا يعني ضمنا النظر في كل الخطوات اللازمة لتحقيق بناء الثقة والضمانات المتبادلة ، وإيجاد توازن للقوى والحفاظ عليه ، وأقامة مناطق أمن ومناطق محمية ، إلى جانب تعديل القوات المسلحة والمذاهب العسكرية ، الدفاعية وغيرها ، والإشراف عليها .

وبغية تحقيق الاستقرار في هذا الجزء من أوروبا ، حيث لا يزال يتعين استكمال عمليتي إشاعة الاستقرار في شرق البحر المتوسط وجنوب شرقي أوروبا ، وإنشاء علاقات مستقرة فيما بين الدول التي ظهرت حديثا ، تعرب كرواتيا عن استعدادها لاتخاذ زمام المبادرة بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي لبلدان المنطقة من أجل النظر في النموذج المستقبلي للأمن الاقليمي والتعاون القائم على المصالح المشتركة والمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة وصكوك مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

وتؤيد جمهورية كرواتيا العملية المنسقة لنزع السلاح الاقليمي والعام ، وترحب بالنتائج التي تحققت بالفعل في خفض الاسلحة الثقيلة من جانب الدول الكبرى . وكرواتيا على استعداد للتعاون مع البلدان الاخرى في إعادة تخصيص النفقات العسكرية لتعمير المناطق التي دمرتها الحرب وللتنمية وقت السلم .

ويتعلق ذلك بصفة خاصة بالدول الحديثة التي تحتاج الى تعاون دولي في تنفيذ اصلاحاتها الديمقراطية والسوقية من أجل دعم استقرارها الداخلي . وينبغي النظر الى دور المجتمع الدولي ومسؤوليته على ضوء حقيقة أن هذه المجتمعات ليست لديها القوة الكافية لكي تصبح قادرة بسرعة على أن تكون جزءا من عمليات التكامل . ونتيجة لهذا ، لا بد من تعزيز الإدماج السريع للدول الحديثة في المؤسسات المالية وغيرها .

إننا نؤيد التدخل التلقائي وغير ذلك من التدابير العقابية عندما تتعرض السلامة الاقليمية للبلدان الاخرى لتهديد خطير . وعلى الامم المتحدة أن تتوخى سبيلا لمنع استعمال القوة العسكرية ضد التعبير السلمي عن الارادة السياسية في حل القضايا السياسية الداخلية . وفي عصرنا هذا ، ينبغي ألا يعتبر الاستعمال الوحشي للقوة العسكرية من جانب حكومة ما ضد شعبها مجرد مشكلة سياسية داخلية .

إننا نؤيد إنشاء محكمة دولية دائمة لعقاب مرتكبي جرائم الحرب وكل الاعمال التي تنطوي على انتهاك متعمد للسلم وللاتفاقيات الدولية ، والتي تعرّض للخطر حياة السكان المدنيين .

وتأييدا لمبادئ الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة ، نقترح القيام ، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الدولية ، بتحديد السبل والوسائل التي تساعد وتسهل عملية نقل التكنولوجيا والمعرفة والموارد الضرورية الى البلدان الاقل نموا أو البلدان التي دمرتها الحرب . وفي رأينا أن الامم المتحدة ووكالاتها هي - على وجه التحديد - التي ينبغي أن تضطلع بدور هام في هذه العملية . ولا بد من أن تقوم الامم المتحدة ووكالاتها بدور رائد في معالجة عمليات عودة اللاجئين وتعمير ديارهم وما دمر من الآثار الثقافية والمنشآت الصناعية ومرافق البنية الاساسية - وهي عمليات ذات أهمية خاصة لبلدي .

إن الحل المبكر لكل القضايا المتعلقة بخلافة الدول وفقا للقانون الدولي أمر بالغ الاهمية بالنسبة لكرواتيا والدول الاخرى التي برزت في منطقة يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي سابقا . ودعما لحل هذه القضايا ، فإننا على استعداد ، لاسباب اقتصادية على وجه الخصوص ، لبذل جهد إضافي من أجل تدوين تجربة وقواعد القانون الدولي في هذا المجال .

ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أضيف بضع كلمات نقد فيما يتعلق بالعمل غير الكافي الذي قامت به الجهات الدولية في حل الازمة القائمة في أراضي يوغوسلافيا السابقة ، وبشكل أكثر تحديدا ، في منع العدوان الوحشي الذي تشنه صربيا والجبل الاسود على كرواتيا والبوسنة والهرسك . إن كرواتيا تقدر جهود المجتمع الدولي - من الامم المتحدة والمجموعة الاوروبية ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الى كل القوى الدولية التي ساعدتنا في وقف حرب وحشية لا معنى لها شنت على حساب المكان المدنيين أمام أعين العالم المتمدين . كما نعرب عن أسفنا العميق للخسائر في الارواح التي لحقت بقوة الحماية التابعة للامم المتحدة في جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك وهي تؤدي مهمتها النبيلة .

والواقع أن ما يحدث هناك هو عدوان مستمر تشنه صربيا والجبل الاسود - التي تعمل الآن تحت اسم جديد ، هو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - على دولتين مستقلتين

ذاتي سيادة وعضوين في الامم المتحدة ، هما كرواتيا ، والبوسنة والهرسك . وما لم يتم وقف هذا العدوان فإنه قد يتحول الى صراع أوسع نطاقا يمكن أن يؤدي الى انتشار كارثة الحرب في القارة الاوروبية بمجملها ، بل وفي بقية العالم . ومما يؤسف له أنه بالرغم من تلك الحالة فإن المجتمع الدولي لم يحدد بعد آلية كفؤة بشكل كاف لوقف العدوان ، أو طريقة فعالة لوقف التدمير الوحشي الذي لم تشهد أوروبا مثيلا له من قبل والذي يرتبط بواحد من أعتى الاشكال الوحشية "للتطهير الإثني" . كما أن خطة فانس التي وضعت استنادا الى سلطة الامم المتحدة تعاني من بطء شديد في التنفيذ بسبب التخريب المستمر من جانب صربيا والجبل الاسود .

ولا بد من الإسراع في تنفيذ مهمة قوة الحماية التابعة للامم المتحدة وأن يكون التنفيذ كاملا في إطار ولاية قوة حفظ السلم . وما لم يحدث ذلك فإن هذه القوة ستصبح بلا معنى وسيؤدي ذلك الى خلق شعور له ما يبرره بالسخط والاحباط لدى شعب كرواتيا الذي مازال يعاني من آثار العدوان . وتجد سلطات كرواتيا أنه من الصعب على نحو متزايد أن تسيطر على السخط الذي له ما يبرره لدى الشعب الذي شرد من دياره داخل وطنه والذي كان قد قبل بتفاؤل دور ونوايا الامم المتحدة والمجموعة الاوروبية وكان لديه اقتناع عميق بأن الظلم الذي عاناه ستوضع له نهاية . إن هذا الشعب يجد من الصعب أن يفهم لماذا لا يستطيع المجتمع الدولي في هذه الحالة بالذات أن يبدي التصميم اللازم الذي أبداه في حالة عدوان مماثل وقع على دولة أخرى مستقلة وذات سيادة . إن على الامم المتحدة أن تستجمع قوتها وإرادتها لاستخدام كل الموارد المتاحة لها لكي تضع حدا للحرب في كرواتيا ، ولكي توقف العدوان على البوسنة والهرسك . واذا لم يتحقق هذا ، وسمح للمعتدي بأن يواصل تنفيذ خطته للغزو ، فإن سمعة الامم المتحدة سيلحقها ضرر بالغ .

وفي النهاية ، اسمحوا لي بأن أعرب عن إيماني بأن الامم المتحدة ستنجز مهمتها التاريخية . وجمهورية كرواتيا ، من جانبها ، على استعداد لأن تساهم بنصيبها كاملا بوصفها عضوا كامل العضوية في المجتمع العالمي .

إن كرواتيا ، بإجرائها انتخابات برلمانية على أساس التعدد الحزبي للمرة الثانية خلال السنتين الماضيتين بالرغم من الحرب المفروضة عليها ، تكون قد قطعت كل صلاتها بالماضي الشيوعي ، وعززت نظامها الديمقراطي وموقفها الدولي .

إن كرواتيا ، وقد التزمت في دستورها - من الناحيتين السياسية والاقتصادية وفي كل مجالات التنمية الروحية والمادية - بمبادئ الديمقراطية والتعددية التي تقوم عليها الامم المتحدة أيضا ، أعلنت عن انفتاحها للتعاون مع كل جيرانها ومع البلدان الاخرى في أوروبا والعالم كله . وترغب كرواتيا في أن تكون عنصر سلم واستقرار في النظام الدولي في الجزء الذي تنتمي إليه من العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس جمهورية كرواتيا على البيان الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد فرانجو تودجمان ، رئيس جمهورية كرواتيا ، الى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن الى خطاب رئيس قبرص .

اصطحب السيد جورج فاسيليو ، رئيس قبرص الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب ، في الامم المتحدة ، برئيس قبرص ، صاحب الفخامة السيد جورج فاسيليو ، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية .

الرئيس فاسيليو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن ذكريات الحرب الباردة تتلاشى سريعا من ذاكرة الناس . بيد أنه لم تبذل بعد الجهود التي تستهدف التأقلم مع عالم لا يقوم على الانقسام بين الشرق والغرب . وعندما تهتز شاشات التلفزيون بصور العنف والمجاعات والدمار ، تستحوذ على ضمائر الناس ومخيلاتهم في كل مكان فكرة ملحة وهي ضرورة القيام بعمل ما على وجه السرعة .

ويتجه المجتمع العالمي الى الامم المتحدة - وهي المحفل العالمي الوحيد المتاح أمامه - وهو مفعم بالآمال في أنها ستنجح في إنهاء العنف ، ذلك التدمير العبثي للارواح البشرية والموارد الاقتصادية الذي يجتاح في هذه اللحظة ملايين البشر في كل أرجاء العالم ويفرقهم في بحور من اليأس .

وقد فتح انتهاء المجابهة الناجمة عن الحرب الباردة الطريق أمام التعاون المتزايد ، وأدى انتصار الديمقراطية وتعاون الدول الكبرى ، الى تهيئة الامكانيات لحسم الصراعات التي أوجدتها المواجهة السابقة بين الشرق والغرب أو ساعدت على بقائها . وقد استيقظت عن حق التطلعات العالمية لإقامة عالم يسوده السلم ، عالم متحرر من قيود انعدام الأمن .

وشهدنا خلال هذه الفترة التي أعقبت الحرب الباردة تطورات إيجابية في كثير من المشاكل الإقليمية وعلى الاخص مشاكل كمبوديا والجنوب الافريقي وأمريكا الوسطى وغيرها من المناطق . وبُذلت في ذات الوقت جهود للتوصل الى حل دائم في الشرق الأوسط

عن طريق عقد للتوصل الى حل دائم في الشرق الاوسط عن طريق عقد مؤتمر للسلم . ونحن نرحب بهذا التطور الايجابي الهام ، عن أمل أن يؤدي الى إيجاد حل شامل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، كما يكفل في الوقت ذاته تنفيذ قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وذلك لاننا نؤمن ، في موقفنا ، بأن جميع قرارات الامم المتحدة يجب أن توضع موضع التنفيذ ، بغض النظر عن البلد المعني بتنفيذها ، سواء كان العراق أم قبرص أم يوغوسلافيا سابقا .

كما أننا نرحب بالتطورات الجارية في جنوب افريقيا والتي ينبغي أن تؤدي الى نهاية نظام الفصل العنصري البغيض آملين ألا يجبر أي انسان على وجه الارض مرة أخرى على العيش في ظروف تفصله عنصريا أو عرقيا أو دينيا عن بقية اخوانه في الانسانية .

وحقيقة إننا نرحب اليوم بعشرين عضوا جديدا في هذه المنظمة العالمية تقدم الدليل الكافي على وجود تلك القوى الهائلة التي بدأت تعمل في أعقاب انتهاء فترة الانقسام بين الشرق والغرب . وإنني إذ أرحب بتلك البلدان فرادى ومجتمعة ، أعرب عن رغبتنا في العمل والتعاون معها لإعلاء شأن مبادئ ميثاق الامم المتحدة لما فيه صالح السلام والامن والرفاه للجميع .

لقد أصبحت الظروف مؤاتية للامم المتحدة ، مع نضج العملية الرامية الى جعل المنظمة أكثر قوة وفعالة واكتسابها قوة دفع جديدة . ولكن التحديات التي تواجهها المنظمة وأعضاؤها تحديات حاسمة أيضا . ونرى أنه مع تداعي النظام القديم أُطلق العنان لقوى هدامة لم يسبق لها مثيل .

إن تطلعات البشرية الى عالم أفضل تقابل بالإحباط في كل جزء من أجزاء العالم . فانتشار الصراعات لاسباب مختلفة هو الوجه الآخر للإله يانوس . وانتشار الصراعات تصاحبه أعداد كبيرة من اللاجئين والقتلى والاطفال الجياع الذين يتطلعون بأمل لكل منا .

بعد ثمانية عشر عاما من معاناة قبرص للآثار المدمرة "للتطهير العرقي" في أعقاب الغزو التركي عام ١٩٧٤ ، ها نحن نشهد مرة أخرى مآسي مشابهة تظهر من جديد

على الساحة في مناطق أخرى من العالم . ففي عام ١٩٧٤ قامت تركيا ، وهي جار قوي لقبرص الصغيرة ، بغزو احتلال ٣٧ في المائة من أراضي الجمهورية . وأجلى ثلث القبارصة اليونانيين من ديار وممتلكات أجدادهم ، بغية خلق مناطق "مطهرة عرقيا" . ونظرا لضعفنا وقلة حيلتنا اتجهنا الى الامم المتحدة . والى الامم المتحدة يتجه الآن جانب عظيم من البشرية في هذه اللحظة يطلب العون .

لقد أصبحت المطالب أكبر الآن وهي تتجه الى الزيادة . وتحرر المنظمة العالمية من الاغلال التي فرضتها عليها العلاقات المتناحرة بين الدول العظمى إبان الحرب الباردة يعزز من إمكانيات المنظمة - غير أن العبء لن يكون محتملا ما لم تتحقق على وجه السرعة عملية تنشيط الامم المتحدة وجعلها أكثر فعالية ، وتزويدها بالموارد اللازمة والقدرات المتزايدة - لا في ميدان حفظ السلم فحسب ، وإنما أيضا في مجالي صنع السلام ومنع الصراع ، كما ورد في تقرير الامين العام "خطة للسلام" .

وهنا ، يمكن إبراز قبرص مرة أخرى كمثال وحالة للدراسة .

في أعقاب الغزو الذي تم في عام ١٩٧٤ ، عبئت منظومة الامم المتحدة ، واعتمد مجلس الامن والجمعية العامة قرارات تطالب باحترام سيادة قبرص وسلامتها الإقليمية وبإنهاء التدخل العسكري الاجنبي على الفور ، ودعت الى وقف اطلاق النار على وجه السرعة . وأشرفت قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على وقف اطلاق النار وضمان عملية حفظ السلم . وقامت بهذا الدور الى جانب قيامها بمهام انسانية أخرى على نحو يستحق الإعجاب . ونحن نشعر بالامتنان لجميع من عملوا في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على ما أسهموا به . ولكن مشكلة قبرص مازالت بغير حل بعد مضي ثمانية عشر عاما ، وقد نجم عن ذلك أن القوة تواجه مشاكل مالية خطيرة .

واذا استغرق عدد ، ولو حتى قليل ، من عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة الآن نفس مدة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، فإن المنظمة ستعجز في القريب العاجل عن مواجهة أعبائها المالية وغيرها من الاعباء وذلك بالنظر الى نطاق تلك العمليات ومداها .

وأعتقد أن في مثال قبرص دليلا كافيا على وجوب بذل جهود مكثفة لصنع السلم بالتوازي مع كل عملية من عمليات حفظ السلم . ذلك أنه لا يمكن الحد من التكلفة بمجرد إلغاء الدور ، وإنما يفتح الطريق أمام حلول عادلة وقابلة للبقاء .

وفي حالة قبرص ، فإنه على الرغم من عدم التوصل الى نتائج بسبب الموقف السلبي للجانب التركي خلال المفاوضات الطويلة ، الرامية الى إيجاد حل ، فإن الامين العام ، السيد بطرس بطرس غالي انتهز الفرصة ، عن صواب ، وبذل جهودا مكثفة ومتجددة لتحقيق هذه الغاية . وألقى مجلس الامن ، المشترك بالفعل في هذه العملية بنشاط ، بثقله دفعا لتلك الجهود واشترك فيها على نحو غير مسبوق .

ولقد اضطلعنا بنصيبنا في المسؤولية واشتركنا في تلك المحادثات ، تحدونا في ذلك روح النوايا الطيبة والتوفيق ، وذلك لاننا نريد وضع حد للتقسيم القسري لبلدنا وما ينجم عنه من معاناة الكثيرين جدا ، لاسيما أُسر المفقودين . وبإيجاز ، فإننا نريد رؤية نهاية للامر الواقع الذي وصفه مجلس الامن بانه غير مقبول .

وللاسف فإن الجانب التركي ظل متصلبا في أهدافه المتمثلة بإدامة تقسيم قبرص الى منطقتين "مطهرتين إثنيا" ، مما ينتهك تماما حقوق الانسان والقواعد الاساسية للقانون الدولي . بل إننا حتى الآن نسمع أصواتا من تركيا تعارض الفيدرالية ، مدعية أنه ينبغي تقسيم قبرص مادامت طائفتان مختلفتان تعيشان فيها . ولنتأمل الصورة التي سيكون عليها العالم اذا طُبق ذلك المبدأ عالميا .

أما الخطر الجديد الذي سيظهر في العالم في السنوات العشر المقبلة ، فهو ، حسبما أكد الامين العام في مقابلة جرت منذ بضعة أيام ، حدوث المزيد من التفتت . وذكر الامين العام أنه بدلا من ١٠٠ أو ٢٠٠ بلد ، قد يصل العدد الى ٤٠٠ بلد في نهاية

القرن . وضرب لذلك مثلا هو أن افريقيا بها ٠٠٠ ٥ قبيلة وإنه في حالة مطالبة كل قبيلة بحق تقرير المصير ستكون النتيجة قيام عدد كبير من الدول الصغيرة يتراوح تعداد كل منها ما بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ١٠٠ نسمة . وفي وسعنا جميعا أن نتخيل ما يرتبه ذلك من آثار على آمال الجنس البشري في تحقيق تنمية قابلة للإدامة . وهذا هو السبب في وجوب اهتمام المجتمع الدولي بما يجري في قبرص وحل مشكلة قبرص على أساس قرارات الأمم المتحدة .

إن تقرير الأمين العام المتعلق بقبرص (S/24472) يبين بوضوح سبب عدم إحراز أي تقدم في محادثات تموز/يوليه و آب/أغسطس . وبالاضافة الى ذلك ، أقر مجلس الأمن في القرار ٧٧٤ (١٩٩٢) "مجموعة الآراء" والخريطة المرفقة بالتقرير كأساس للتوصل الى حل . ونود ، في هذا السياق ، أن نعرب عن تقديرنا وشكرنا للأمين العام ولمجلس الأمن على كل ما قدماه من مساندة ومشاركة في قضيتنا .

ويدعو القرار ايضا الى استئناف المحادثات في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر . ومحن نعتزم ، كالمعتاد ، التعاون بالكامل مع الأمين العام والتفاوض بحسن نية . ونأمل مخلصين أن يتعاون الجانب التركي بعد طول انتظار ، بالرغم من بياناته العامة السلبية حتى الآن .

واذا ما أصبحت محادثات تشرين الأول/اكتوبر ، على الرغم من جهود الأمين العام وحسن نيتنا ومشاركة مجلس الأمن ، تكرارا للممارسة البغيضة التي عانينا منها هذا الصيف ، فإننا واثقون بأن مجلس الأمن والجمعية العامة سيكفلان الظروف اللازمة لاحراز تقدم .

نقول ذلك لأن المزيد من إرجاء أو حتى إحباط الجهود الرامية الى إيجاد حل في قبرص سيكون أمرا مفجعا . إن شعب قبرص ، بمن يضمه من قبارصة أتراك وقبارصة يونانيين على السواء ، يريد التفاني عن الماضي والتقدم نحو مستقبل أفضل . وستستهل إعادة توحيد قبرص عهدا جديدا من الرخاء والتقدم لصالح جميع القبارصة ، وبوجه خاص القبارصة الأتراك ولصالح منطقتنا . وإني على يقين بأن حل مشكلة قبرص هو السبيل

الوحيد والشرط الضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع القبارصة . وفي عالمنا التنافسي هذا لن يتمكن القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيون من اكتساب المكانة التي يستحقونها في العالم إلا اذا اتحدوا وضموا صفوفهم .

إن الامين العام ، في تقريره "خطة للسلام" ، يعرض مفهومي بناء السلم والدبلوماسية الوقائية بوصفهما مفهومين ذوى أهمية قصوى . أما الإطار المفاهيمي "للخطة" فهو رائع حقا في تشعبه وربطه بين السلم والامن ، والقانون الدولي ، والديمقراطية ، وحقوق الانسان ، والتنمية القابلة للإدامة .

وتعرب قبرص التي قبلت الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية عن ترحيبها بمقترحات الامين العام في مجال القانون الدولي كما هي واردة في التقرير وعن تاييدها لها .

وينبغي أن تستهدف جهودنا الطويلة الاجل خلق الظروف التي تجعل إمكانية نشوب الحرب غير واردة ، حتى بين الدول ذات العداء التاريخي . ولكي تحقق الامم المتحدة هذه النتيجة على أساس عالمي ، يجب عليها أن تتكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة . كما تدعو الحاجة الى تحقيق توازن وتنسيق أفضل بين مختلف الهيئات التي تشكل المنظمة والوكالات المتخصصة . ذلك أن وجود أمم متحدة أكثر فعالية وديمقراطية عنصر جوهري في نظام عالمي مستقر وديمقراطي . وفضلا عن ذلك ، وكما يؤكد الامين العام على نحو محدد في تقريره الى الجمعية العامة ، يجب أن تكون المنظمة

"قادرة على التعامل بصورة شاملة مع الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والسياسة للتنمية البشرية" . (A/47/1 ، الفقرة ٩) .

وللجمعية العامة التي تمثل جميع أعضاء الامم المتحدة ، دور رئيسي ينبغي النهوض به لتحقيق هذا الهدف الرئيسي . وإني لعلى يقين بانها ستكون على مستوى هذه التحديات في ظل القيادة البارعة لرئيسنا ، وصديقي العزيز وزير خارجية بلغاريا ، السيد غانيف . وأنتهز هذه الفرصة أيضا ، سيادة الرئيس ، للإشادة بسلفكم

السيد سمير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية ، على الطريقة البارعة التي وجه بها أعمال الدورة السادسة والاربعين .

من بين التحديات التي يتعين علينا مواجهتها تبرز حماية حقوق الانسان بكل ابعادها ، المدنية والسياسية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . واذا كان التقدم المحرز في هذا الميدان خلال السنوات الاخيرة مشجعا ، فلا ينبغي أن يضللنا ذلك . لان الحاجة لا تزال تدعو الى إحراز مزيد من التقدم . ولذلك نتطلع الى المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان الذي سيزودنا بفرصة كبيرة لا لتقييم التقدم المحرز حتى الآن فحسب ، وإنما ايضا ، وأساسا ، لتحديد الوسائل الكفيلة بجعل عملنا الجماعي لحماية حقوق الانسان أكثر فعالية .

إن مسألة حقوق الانسان مسألة حيوية ، ولا يرجع ذلك الى اتصالها بصنع السلم وبناء السلم فحسب ، ولكن لاتصالها بالدبلوماسية الوقائية ايضا . وكما نرى بوضوح فإن حقوق الانسان للمواطن هي أول ضحايا الموجة الكاسحة للنعرات القومية والنزعات القومية المحلية الضيقة . وللاسف لدينا في قبرص تجربة مريرة تصدر عن هذه الحقيقة .

إن التسامح واحترام معتقدات الآخرين وخصائصهم داخل المجتمعات ، والعلاقات السلمية بين الدول ، هي الشروط الضرورية لسيادة حكم القانون - وبالتالي حقوق الانسان . وبما أن السلم لم يعد المحصلة النهائية للخوف المتبادل . فلن يصونه إلا سيادة التفاهم المتبادل والتواصل والثقة بين جميع الأطراف . وفي هذا الصدد ، تلعب عملية نزع السلاح دورا أساسيا .

وعلى الرغم من التقدم الذي نرحب به جميعا ، وبخاصة الاتفاق الذي تم التوصل اليه في إطار مؤتمر نزع السلاح حول مشروع اتفاقية للقضاء على الاسلحة الكيميائية ، ما زال نزع السلاح يشكل أعلى أولوية في سعينا من أجل الاستقرار العام . فالتطورات الايجابية في ميدان الاسلحة النووية تمثل مكسبا لا بد أن يصان . ومع ذلك ، فإن خطر احتدام سباقات للتسلح بين القوى الإقليمية هو أكثر من أن يكون مجرد تهديد : إنه حقيقة .

ولا يمكن إحراز تقدم حقيقي إلا بالقضاء على الاسباب الجذرية لعدم الامن التي تجعل من حيازة الاسلحة ضرورة حيوية بالنسبة للدول ، ومن خلال خلق الاطار المؤسسي الذي يعزز الشعور بالامن ويقلل الحاجة الى مساعدة الذات في حالة العدوان ، الى الحد الادنى .

نحن نعرف كم من المؤلم أن تنفق الموارد الثمينة على التسلح ، كم نسع عندما نضطر الى دفع بضعة ملايين من الدولارات لمجرد شراء دبابة جديدة . ولكن أي بديل آخر يترك لنا عندما يكون الجيش التركي في جزيرة صغيرة مثل قبرص يفوقنا عددا في هذا الميدان بنسبة ٧ الى ١ ، مهددا على الدوام مجرد وجودنا المادي ؟ لقد اقترحنا مرارا وتكرارا جعل قبرص منزوعة السلاح ، مع انسحاب القوات التركية من قبرص . ونحن ملتزمون باستخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لذلك في أغراض التنمية - ومعظمها موجه الى مشروعات سيكون لها تأثير مباشر على مستوى حياة القبارصة الاتراك . وبالتالي تعزز عملية بناء السلم أيضا ويستفيد منها شعب قبرص بأكمله .

لن يكون لحقوق الانسان ولا الديمقراطية أي معنى اذا ظل البؤس الاجتماعي والجوع والتخلف نصيب الغالبية العظمى لسكان هذا الكوكب . ولا يمكن لزهرة

الديمقراطية الهشة أن تزدهر في تربة الفقر القاحلة . فما هو إذن المعنى الحقيقي لحق الفرد في التصويت اذا كان محكوما عليه أن يبقى جائعا ، بلا مأوى ومحروما من أبسط الضروريات الاساسية ؟

وكما ينص صراحة إعلان جاكرتا ، الذي اعتمد خلال القمة العاشرة لدم الانحياز قبل أسابيع قليلة فإن :

"التحول في قوى العلاقات الدولية صوب تعزيز التعاون متعدد الاطراف من أجل التنمية أصبح أمرا لا غنى عنه" .

ولا ينبغي السماح لتقسيم العالم الى ثري وفقير ، ومتقدم النمو ونام بأن يصبح مصدرا جديدا لعدم الاستقرار والتوتر ، الامر الذي من شأنه أن يقوض دعائم المجتمع الدولي . ومن الوهم أن نعتقد أن أي بلد ، أيا كان ثراؤه أو عظمته ، يمكن أن يعيش معزولا ومحاطا بأرخبيل من الفقر .

واذا كنا نريد أن نحقق السلام والاستقرار الاجتماعي ، يتعين علينا أن نعالج قضايا النمو والتنمية المستدامة ببعديهما الانساني والاجتماعي .

فالمديونية التي ترجع أساسا الى انهيار أسعار السلع الاساسية وما تبعها من نقل الموارد من البلدان الفقيرة الى البلدان الثرية ما زالت تضر بالعالم النامي . إن الحواجز المفروضة على التجارة تقف حجر عثرة أمام جهود البلدان النامية للوصول الى أسواق بلدان الشمال الفائقة التصنيع ، وتحد من إمكانيات نموها ، بينما تؤثر تأثيرا ضارا على أسعار الصادرات من منتجاتها . لذا ، فإننا نعرب عن قلقنا إزاء التأخير في اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، ونعرب عن أملنا بأن تحقق هذه المرة الهدف المحدد لاستكمال المفاوضات ، وهو نهاية ١٩٩٢ ، وما زال حصول الدول النامية على التكنولوجيا أمرا مقيدا تماما ، وهذا يزيد من أوجه الخلل القائمة بالفعل والتي تعرقل النمو على الصعيد العالمي .

إن التكنولوجيا ليست هدفا نهائيا في حد ذاتها . ونقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية شرط مسبق للتنمية المستدامة على نطاق عالمي . والمشكلة ترتبط أيضا ارتباطا مباشرا بمسألة تدفق الموارد المالية للاستثمار الانتاجي في البلدان النامية . والمحك هنا ليس مجرد التضامن الذي ينبغي

على البلدان المتقدمة النمو أن تبديه . إنه أيضا الاستجابة الرشيدة التي تضمن لقدراتها الذاتية أن تواصل التقدم في عالم يتقدم ككل .

من المسلّم به الآن على نطاق واسع أننا في سعينا من أجل التنمية في الماضي كنا ننظر الى البيئة كسلعة جاهزة للاستغلال فحسب . وقد أدركنا الآن أن الانسان ينتمي الى البيئة . وليست البيئة هي التي تنتمي الى الانسان . ولهذا من الضروري أن نحدد علاقة جديدة بين البيئة والتنمية . وقد كان مؤتمر ريو خطوة رئيسية في ذلك الاتجاه . فقدمت قمة العالم الرسالة الصحيحة ؛ وصاغت الارادة الدولية وكانت إيذانا ببداية جديدة . ولا بد أن يتبع ذلك اتخاذ تدابير ملموسة وفعّالة . ولا ينبغي أن يبقى إعلان ريو حبرا على ورق . بل ينبغي أن نترجم أحكامه الى أعمال ، وهي الأحكام التي ينبغي أن توجهنا في كل قرار نتخذه يتعلق بالسياسات .

إن عقد التسعينات عقد تغيرات جذرية ومثيرة . وينبغي تحديد القوى المتناقضة والتيارات الداخلية التي تشكل نتيجة الاحداث ، وتوجيهها صوب إنشاء نظام عالمي سلمي وديمقراطي . والأمم المتحدة هي الروح ذاتها ، وهي ضمير الانسانية باعتبارها كيانا جماعيا . وهي من هذا المنطلق تبدي مرونة وقدرة على التكيف الى حد يثير الاعجاب . فثمة أناس لهم قيمتهم ، رجال متفانون ونساء متفانيات ، يعملون في كل جزء من أجزاء العالم للوفاء بمهامهم المستحيلة . إننا نتوجه اليهم جميعا بالشكر .

لقد بلغنا لحظة يتعين علينا كدول أعضاء فيها أن نضطلع بمسؤوليات أخرى ، وأن نعمل يدا واحدة ، ولاء منا لمبادئ ميثاق هذه المنظمة في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها . لقد وصلت الانسانية الى قمم هائلة وعظيمة . ولا يمكننا أن ننكص على أعقابنا . فنحن ملتزمون بصياغة وتوجيه آمال الانسانية وتطلعاتها من أجل عالم أكثر حرية وديمقراطية وتسامحا ، عالم يتسم بنوعية حياة أفضل للجميع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به لتوه .

اصطحب السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص ، الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كانجو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعقد هذه الدورة للجمعية العامة مع فجر عهد جديد . إن الهيكل الدولي الذي بُني منذ الحرب العالمية الثانية على أساس توازن الرعب بين الدول الكبرى قد انهار . ونحن نتصور فرصا جديدة لتعزيز السلم والإسراع بالتقدم في جميع أنحاء العالم . ومع هذا فإننا نواجه مشاكل جديدة لم يسبق لها مثيل على المستوى الاقليمي والمستوى العالمي كليهما .

يجب على المجتمع الدولي أن يواجه التحديات بقوة وأن ينتهز الفرص التي وفرتها التطورات الكبيرة التي وقعت في السنوات القليلة الماضية . يجب أن نبني نظاما دوليا سلميا مستقرا تقدميا على أنقاض الحرب الباردة ، نظاما دوليا تحكم فيه مبادئ المساواة والإنصاف سلوك الدول ، حيث يعيش الضعيف دون أن يخاف سيطرة القوي ، وحيث تزدهر الرفاهية وحيث تكفل الكرامة الانسانية .

هذا النظام الدولي الجديد لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق خطوات ملموسة توافق عليها الغالبية العظمى من المجتمع الدولي . والامم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي يمكننا أن ننسق فيه أعمالنا لنضع ترتيبات جديدة للسلم وللرفاه العالميين . وينبغي للجمعية العامة أن تتخذ زمام المبادرة بوضع خطة عمل ملائمة في هذا العهد الناشئ للعلاقات الدولية . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأحدد وجهات نظر باكستان واقتراحاتها بشأن عناصر خطة العمل هذه .

إن المجتمع العالمي ، لكي يضع إطارا جديدا فعّالا للسلم والتقدم ، يجب أن يحقق خمسة أهداف كبرى .

الهدف الاول هو تعزيز هيكل للامن العالمي يضمن الامن للدول كبيرها وصغيرها وللامم ضعيفها وقويها . إن التهديدات التي يتعرض لها السلم والاستقرار الدوليان نتجت تاريخيا عن السعي من أجل القوة والهيمنة اللتين يحفظهما تكديس الترسانات العسكرية الكبرى . وأي نظام دولي قائم على الهيمنة سيظل دائما غير مستقر ، لأنه يكون ظالما . والتحدي الذي أمامنا هو بناء هيكل دولي جديد يهز الطموحات الهيمنية

للدول القوية ويعزز نزع السلاح على المستويين العالمي والإقليمي ولا يمكننا أن نقيم نظاما عادلا مستقرا يضمن السلم والأمن الدوليين والإقليميين إلا عن طريق هذه التدابير . وهذا الهيكل يفترض مقدما اعادة إحياء الأمم المتحدة على أسس ديمقراطية لتنظيم السلوك بين الدول بما يتفق مع المبادئ المعترف بها لتصرف الدول فيما بينها ، وخاصة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير ، واحترام المساواة السيادية والسلامة الاقليمية للدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

إن وضع برنامج شامل لنزع السلاح على المستويين العالمي والاقليمي يشكل الدعامة الثانية لهيكل مستقر للأمن الدولي . وإجراء تخفيضات كبيرة في أسلحة التدمير الشامل ، ولاسيما الأسلحة النووية ، يؤدي في نهاية الأمر الى القضاء التام عليها ، وفي الترسانات التقليدية عناصر أساسية لعملية نزع السلاح . وإلى أن يتم القضاء التام على أسلحة التدمير الشامل ، يجب وقف انتشارها . لقد رحبنا بالاتفاقات المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ، اللذين سيخفضان ترساناتهما النووية الاستراتيجية الى النصف . وفي ظروف عدم الاستقرار الحالية ، إن لاجراء مزيد من التخفيض لهذه الرؤوس النووية أولوية ملحّة . وباكستان تأمل أن يخفض عددها بشكل كبير ، مما يؤدي الى القضاء عليها جميعا في نهاية الأمر في جميع أنحاء العالم . وهذا لم يعد هدفا يوطوبياً .

وإلى أن يتحقق نزع السلاح النووي الكامل ، يقع على الدول النووية التزام بضمان حماية الدول غير النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . بنهاية الحرب الباردة ، لا يوجد سبب لعدم إمكانية تقديم تلك التأكيدات للدول غير النووية بغير قيد أو شرط وبطريقة ملزمة قانونا .

هناك عنصر أساسي في برنامج نزع السلاح النووي هو قبول جميع الدول لحظر دائم لاجراء التجارب على الأسلحة النووية . وعدم وجود حظر شامل للتجارب النووية سيعرض للخطر ، على المدى البعيد ، هدف عدم الانتشار النووي . ونحن نعتقد أيضا أن إبرام اتفاقات لحظر التجارب النووية بين الدول الاقليمية في مختلف أجزاء العالم ليس من

شانه أن يسهل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية فحسب ولكن من شانه أيضا أن يكون تدبيرا هاما لبناء الثقة على المستويات الاقليمية .

إن نزع السلاح وعدم الانتشار وجهان لعملة واحدة . وباكستان توافق تماما على أن انتشار الاسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل من شانه أن يزيد الخطر الذي يتعرض له السلم والامن العالميان . إن تدابير عدم الانتشار يمكنها أن تحظى بمصداقية وقبول عالميين إذا ما كان مداها وتطبيقها شاملين وغير تمييزيين . وهذا الشرط المسبق ينطبق على عدم الانتشار النووي كما ينطبق على السعي من أجل السيطرة على انتشار القذائف المتوسطة المدى والطويلة المدى .

بنهاية الحرب الباردة والتقدم الملموس في تخفيضات الاسلحة بين الدولتين النوويتين البارزتين ، إن إلحاحية تعزيز نزع السلاح الاقليمي أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى . واليوم ، إن التهديدات التي يتعرض لها السلم تنجم الى حد كبير من الخلافات والانقسامات الاقليمية . إن سباق التسلح يكتسب بشكل متزايد بعدا إقليميا . وسيبقى السلم والامن العالميان معرضين للخطر ما لم يول اهتمام أكبر للشواغل الامنية الاقليمية . واعترافا بهذه الحقيقة ، بدأت الامم المتحدة التركيز على الحاجة الى تعزيز نزع السلاح على المستوى الاقليمي . وهذا يدلل عليه اتخاذ الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين للقرار المتعلق بنزع السلاح الاقليمي بأغلبية ساحقة . وهذا النهج ظهر أيضا بشكل أساسي في مداولات هيئة نزع السلاح في دورتها الاخيرة . وهذا الاتجاه بحاجة الى التشجيع والتعزيز .

إن باكستان تؤيد تأييدا تاما أهداف مشروع الاتفاقية المتعلقة بحظر الاسلحة الكيميائية ، الذي أحاله للجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح . ونحن نتشاطر تماما عزم المجتمع الدولي على القضاء الى الابد على أداة الحرب المروعة هذه . ومع هذا ، يتضمن مشروع الاتفاقية بعض الاحكام التي تثير قلقنا . ولا نزال نأمل أن يجري تلافي تلك العيوب لضمان الانضمام العالمي الى هذه الوثيقة التي تعد معلما بارزا حقا .

الهدف الثاني لخطة عمل من أجل السلام والتقدم ينبغي أن يكون تعزيز التطبيق التام لمبدأ تقرير المصير .

إن مبدأ تقرير المصير هو الاساس الوطيد لنظام العلاقات الدولية الحالي بين الدول المستقلة ذات السيادة . وعلى مر السنوات الـ ٤٥ الماضية ، أدت ممارسة هذا الحق الى استقلال أغلبية الدول الممثلة في هذه القاعة . ومن حق جميع الشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار أو السيطرة الاجنبية أو الاحتلال الاجنبي أن تتمتع بتقرير المصير . وقد اعترفت الامم المتحدة مرارا وتكرارا بذلك .

إن عملية تقرير المصير لم تكتمل بعد . لقد قرر مجلس الامن في قراراته في عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ أن مستقبل جامو وكشمير ينبغي أن يتقرر وفقا لرغبات شعبها التي يعرب عنها في استفتاء حر ونزيه تحت إشراف الامم المتحدة . وتعهدت كل من باكستان والهند بتنفيذ تلك القرارات . وكانت تلك المرة الاولى التي يحدد فيها المجلس عملية فعلية يمارس بموجبها حق تقرير المصير . ومما يبعث على السخرية والحزن أن أول قرارات مجلس الامن التي تنص على ممارسة حق تقرير المصير لم ينفذ بعد .

إن الرغبة في تقرير المصير في كشمير لم تخمد رغم مرور جيل باكمله . وأبناء عام ١٩٤٧ هم الذين يضحون بارواحهم الآن في النضال من أجل تحرير كشمير من الحكم الهندي . فمنذ عام ١٩٩٠ قتل أكثر من ٠٠٠ ١٠ كشميري من الرجال والنساء والاطفال . وأعلنت منظمة العفو الدولية أن ثمة ما يقرب من ٠٠٠ ١٥ مواطن محتجزين في السجون وزنزانات التعذيب في كشمير . ولم يفلح القمع الوحشي الذي تمارسه قوات الامن ، التي يزيد عدد أفرادها على ٠٠٠ ٤٠٠ ، في كسر إرادة شعب كشمير . وباكستان لا تستطيع أن تغض النظر عن معاناة هذا الشعب ، ومنواصل تقديم الدعم المعنوي والدبلوماسي والسياسي الكامل الى شعب كشمير في كفاحه من أجل تقرير المصير .

وما لم يحسم هذا النزاع فلن يعود السلام والهدوء الى منطقة جنوب آسيا . لقد اقترحت باكستان على الهند البدء بحوار ثنائي استنادا الى "اتفاق سيملا" بغية التوصل الى تسوية نهائية للنزاع في كشمير وفقا لقرارات الامم المتحدة . ونأمل أن يتسنى البدء بهذا الحوار دون أي تأخير .

إننا نناشد المجتمع الدولي أن يقنع الهند بالتخلي عن سياسة القمع التي تمارسها وأن تدخل في حوار جاد معنا بهدف حسم هذا النزاع وفقا لقرارات مجلس الأمن ولروح "اتفاق سيملا" .

واسمحوا لي أن أحث أيضا الأمين العام على أن يسخر هيبة منصبه السامي لاقناع الهند بالتخلي عن سياسة العنف والقمع التي تنتهجها ضد شعب كشمير والسماح له بممارسة حقه في تقرير المصير كما ورد في قرارات مجلس الأمن . إن محاولات الهند وصف النضال العادل الذي يخوضه شعب كشمير منذ ٤٥ عاما على أنه نتيجة لتدخل خارجي تستهدف تشويه الحقائق التاريخية ، ومن ثم ينبغي رفضها رفضا قاطعا .

واكرر أمام الجمعية العامة اقتراح باكستان المطروح منذ وقت طويل لنوزع مراقبين محايدين على طول الحدود للتحقيق في الاتهامات بالتدخل والتأكد منها . لقد قدمنا هذا الاقتراح بكل صدق ونحن مقتنعون بأن آلية كهذه من شأنها أن تساعد على تحديد الوضع الحقيقي دون أية ريبة . وهذا الوضع هو أن الانتفاضة في كشمير الواقعة تحت سيطرة الهند انتفاضة آنية للسكان الاصليين . وأن اصرار الهند ، في واقع الأمر ، على رفض اقتراحنا يكشف زيف ادعاءاتها .

وشعب فلسطين أيضا حُرم من حقه في تقرير المصير . وباكستان تتشاطر الأمل في أن تؤدي عملية السلم التي تجري حاليا في الشرق الأوسط الى تسوية عادلة وشاملة في تلك المنطقة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وتشاطر باكستان أيضا الرأي بأن انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس الشريف ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير أمران أساسيان لضمان إقرار سلم دائم في الشرق الأوسط .

في جنوب افريقيا أحرز قدر من التقدم صوب القضاء على الفصل العنصري . غير أن العنف الذي تفجر مؤخرا يهدد بعرقلة عملية المفاوضات . ولا بد لحكومة جنوب افريقيا أن تتحمل مسؤوليتها عن إنقاذ المفاوضات باتخاذ خطوات فورية لوقف سفك الدماء ومعاقبة المسؤولين عن المجازر الأخيرة . وفي الوقت ذاته ، ينبغي مواصلة

الضغط الدولي على جنوب افريقيا حتى يصبح من المستحيل عكس التغيرات الايجابية التي طرأت في العامين الاخيرين ، ويتكلل نضال شعب جنوب افريقيا من أجل العدالة والمساواة وحكم الاغلبية بالنجاح في نهاية المطاف .

وباكستان تؤيد تاييدا كاملا جهود الامين العام من أجل تنفيذ التسوية السلمية في كمبوديا . ونناشد جميع الاطراف الكمبودية أن تتعاون مع الامم المتحدة لتهيئة الظروف التي تفضي الى إقامة حكومة وطنية في كمبوديا . والتزام باكستان بالتسوية السلمية في كمبوديا يتجلى في إسهامها الكبير في بعثة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا التي قدمنا إليها كتيبة مشاة كاملة .

أما الشعب الافغاني الباسل فقد استعاد أخيرا القدرة على أخذ زمام أموره بيده حين تسلمت حكومة أفغانية مؤقتة مقاليد الحكم في كابول في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢ . إن باكستان تهنئ الشعب الافغاني على انتصاره وتتعهد له بتقديم كامل الدعم والتعاون في مهمة بناء الامة وإعمارها ، وهي مهمة شاقة . وقد عقدنا العزم على إقامة علاقات تعاون وثيقة مع أفغانستان على أساس المساواة في السيادة والاحترام المتبادل . ويحدونا أمل وطيد بأن يتم التعجيل بعملية المصالحة في أفغانستان وأن يتمكن شعب هذا البلد من العيش في سلام ووئام . ونحث المجتمع الدولي على أن يسهم على النحو الواجب في إعمار أفغانستان وإعادة تأهيل اللاجئين العائدين وكذلك تقديم المساعدة الى ملايين اللاجئين الذين ما زالوا في باكستان وايران . وباكستان ، من جهتها ، مستعدة لتقديم اسهاماتها للمهمة الجسيمة ، مهمة إعادة بناء الاقتصاد الافغاني الذي دمرته الحرب .

ترحب باكستان بالاعضاء الجدد في الامم المتحدة وهي اذربيجان ، وارمينيا ، واوزبكستان ، والبوسنة والهرسك ، وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ، وسان مارينو ، وسلوفينيا ، وطاجيكستان ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان ، وكرواتيا . إن وجود هؤلاء الاعضاء في هذه القاعة لهو مصدر قوة للامم المتحدة .

ولسوء الحظ أن إحدى هذه الدول الاعضاء تتعرض لعدوان وحشي يتعين على هذه الهيئة العالمية أن تقاومه بشدة . وإننا نطالب مجلس الامن باتخاذ الاجراءات

اللازمة ، بما في ذلك استخدام القوة بمقتضى المادة ٤٢ من الميثاق لعكس العدوان الصربي واستعادة سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية . إن البوسنة تستحق المساعدة وفقا لاحكام الميثاق فيما يتعلق بالدفاع عن النفس . وينبغي لمجلس الامن أن يرفع الجزاءات عن البوسنة لتتمكن من الحصول على هذه المساعدة . هذا فضلا عن أننا نحث على إقامة محكمة دولية فورا لمحاكمة القوات الصربية ومعاقبتها عن جرائم الحرب المرتكبة ، بما في ذلك ممارسة "التطهير الاثني" الرامية الى إبادة جنس بأكمله . وعلى المجتمع الدولي أن يبذل أيضا مزيدا من الجهود الحثيثة لضمان وصول المساعدة الانسانية الى شعب البوسنة والهرسك المنكوب .

تعتقد باكستان أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة لم تعد موجودة . لذا ، ينبغي ألا يسمح لصربيا والجبل الاسود بأن تحتل مكانها في الامم المتحدة .

والهدف الثالث الذي يجب أن نسعى الى تحقيقه في خطة العمل هو إقامة هياكل ناجعة للسلم والامن الاقليميين المتوخاة في الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة . فبعد إنتهاء الحرب الباردة ، أصبحت التهديدات الموجهة الى السلم والامن اقليمية أكثر منها عالمية سواء من حيث المنشأ أو من حيث الابعاد . لذا فإن الحواجز الدفاعية ضد الحرب يجب أن تبنى في السياق الاقليمي .

تصبو باكستان الى علاقات حسن الجوار مع الهند . إننا نود أن نكرس طاقاتنا لمهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحيوية . نريد أن يعيش شعبنا في كرامة . هذه الاهداف لا يمكن تحقيقها ما لم يسد مناخ من الثقة والتعاون جنوب آسيا .

في جنوب آسيا ، كما في المناطق الاخرى ، يعد التوازن في القدرات العسكرية لدول المنطقة جوهريا لبناء هيكل متين للسلم والامن . وقد طرحت باكستان مقترحات على الهند ترمي الى ابرام اتفاق اقليمي أو ثنائي لضمان عدم الانتشار النووي والحظر الكامل لجميع أصلحة التدمير الشامل والتخفيض المتبادل والمتوازن للقوات التقليدية في البلدين .

لقد أبرمت باكستان والهند اتفاقات بعدم مهاجمة إحداهما للمرافق النووية للاخرى ، وبالإخطار المبكر للتمرينات العسكرية ، وبمنع الانتهاكات الجوية . كما وقعنا مؤخرا إعلانا بالحظر الكامل للأسلحة الكيميائية .

ومن المؤسف أن الهند لم تستجب بعد للمقترحات الرامية الى كفالة عدم الانتشار النووي في جنوب آسيا وفي إجراء تخفيض متبادل ومتوازن للقوات التقليدية . ولا تزال تعارض الاقتراح الداعي الى إقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا . وهو الاقتراح الذي أيدته الجمعية مرارا وتكرارا . ولم تقبل الهند بعد الاقتراح بعقد المحادثات التي تشارك فيها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين علاوة على الهند وباكستان لكفالة عدم الانتشار النووي في جنوب آسيا . وقد رد جميع المشاركين الاخرين بالايجاب على الاقتراح .

تقع باكستان على مفترق الطرق بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى والصين وغرب آسيا والخليج . وكانت هذه المنطقة في الماضي مسرحا للعبة كبرى بين الدول الامبريالية المتناحرة . ومع نهاية الحرب الباردة وبزوغ الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى ، تأمل باكستان أن تكون صلة الوصل بين الهياكل المتشابكة للتعاون الاقتصادي والتجاري في هذه المناطق المتاخمة لها من آسيا . إن دخول دول آسيا الوسطى في عضوية منظمة التعاون الاقتصادي ، التي تضم باكستان وايران وتركيا ، سيساعد على بزوغ المنطقة ككيان اقتصادي حيوي . وتتمتع باكستان بعلاقات ودية وثيقة مع الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي ونأمل أن نشجع التعاون والاعتدال في منطقة الخليج . وبالمثل ، فإن رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي يمكن أن تسهم إسهاما ايجابيا في تطوير عهد جديد من العلاقات فيما بين دول الاقليم .

إن التهديدات الموجهة الى أمن الدول الساحلية والخلفية في المحيط الهندي تعود بدرجة رئيسية الى التباينات الكبيرة في قدراتها العسكرية . وقد اقترح رئيس وزراء باكستان عقد مؤتمر للبلدان الساحلية والخلفية للاتفاق على التدابير اللازمة لتعزيز السلم والامن الاقليميين . وإن الحفاظ على توازن منصف في القوات البرية والجوية والبحرية لدول المنطقة شرط مسبق أساسي لتحقيق هذا الهدف . وينبغي أن

تقترح الجمعية المبادئ التوجيهية الملائمة للجنة الامم المتحدة المعنية بالمحيط الهندي من أجل تطوير إطار عمل جديد للسلم والامن في تلك المنطقة الاستراتيجية .

والهدف الرابع والاساسي لخطة العمل من أجل السلم والتقدم لا بد أن يكون إحياء النمو الاقتصادي الشامل وإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومنصف . وكما أشار الامين العام في تقريره عن عمل المنظمة :

"إن التقدم السياسي والتنمية الاقتصادية صنوان لا يفترقان : وهما على نفس القدر من الاهمية ولا بد أن يسعى الى تحقيقهما في آن واحد" .

(A/47/1 ، الفقرة ٦٤)

لقد كان النمو في الاقتصاد العالمي غير متوازن . والفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية اتسعت . وحالات الفقر المدقع تتزايد . وقد عززت حالات الكساد الاقتصادي الحمائية في التجارة وجمدت مستوى المساعدة الانمائية . وقد أدى ذلك ، بالاقتران مع العبء الحاد لخدمة الديون الخارجية للبلدان النامية ، الى ظاهرة ممزقة هي ظاهرة التدفقات السلبية للموارد .

لا يمكننا السماح بحدوث التباينات الاقتصادية المتعاظمة في عالم متزايد التكافل ومصائر الامم فيه مترابطة . إن زيادة الحرمان في العالم الثالث يمكن أن يعرض السلم والاستقرار الدوليين للخطر . ومن ناحية أخرى ، فإن إندماج البلدان النامية في النظام المالي والتجاري العالمي يمكن أن يسهم إسهاما هائلا في معدل الانتاج العالمي ، كما شهدنا في شرق آسيا . بل إن هناك اليوم فرصة فريدة لخلق اقتصاد عالمي بحق ، لان البلدان النامية ، وكذلك دول أوروبا الوسطى والشرقية ، قد اعتمدت مبادئ الاسواق الحرة والتجارة المفتوحة .

وتومي باكستان بالخطوات التالية لاحياء النمو الاقتصادي العالمي وتخفيف محنة البلدان النامية . أولا ، ينبغي أن تنتهج البلدان الصناعية إجراءات السياسة المطلوبة في المجالين المالي والنقدي لاحياء النمو العالمي وكسر حلقة الكساد الحالي . ثانيا ، يتعين عليها إغفال المعالج الخاصة التي تنادي بالحمائية ، واختتام جولة أوروغواي دون مزيد من التاخير . ثالثا ، لا بد من تخفيف عبء المديونية على البلدان النامية على نحو فعال . إن البلدان التي خدمت ديونها

بأمانة . وفرضت تنحية كبرى على شعوبها ، يمكن التخفيف عنها بعض الشيء عن طريق الدعم السخي لموازين مدفوعاتها . رابعا ، ينبغي أن يوفر للبلدان النامية وصول تفضيلي الى مناطق التجارة الاقليمية في أوروبا وامريكا الشمالية . خامسا ، لا بد من توليد المصادر المالية للوفاء باحتياجات التنمية في أشد البلدان فقرا . سادسا ، ينبغي أن تؤيد البلدان المتقدمة النمو الاليات المصممة بهدف تثبيت أسعار السلع الاساسية ، بما في ذلك السلع الاساسية الزراعية . سابعا ، ينبغي وضع برنامج مكثف للمساعدة التقنية والتدريب في البلدان النامية لتعزيز قدرتها على تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ثامنا ، ينبغي إتاحة موارد وتكنولوجيا إضافية لدمج الاهداف البيئية والاجتماعية الاقتصادية من أجل التنمية القابلة للادامة وفقا لالتزامات مؤتمر ريو .

وستعمل باكستان باعتبارها الرئيس الحالي لمجموعة الـ ٧٧ من أجل تطوير المواقف المشتركة للبلدان النامية بشأن جميع المسائل الاقتصادية الرئيسية ، بما فيها متابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وإصلاح وإحياء المنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . كما نتطلع قدما صوب التعاون البناء مع شركائنا من البلدان المتقدمة النمو .

لقد أدخلت حكومة باكستان الحالية ثورة السوق الحرة الى البلاد . ونسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي بإطلاق دينامية قطاعنا الخاص . وتستند هذه الاصلاحات الى رفع القيود والخصخصة . لقد قدمنا حوافز سخية للاستثمار ، بما في ذلك الاستثمار الاجنبي . وقد شجعنا النمو الموجه للتصدير . وكانت الاستجابة لهذه الاصلاحات مشجعة للصدور . فلقد تسارع الاستثمار الخاص ؛ واستمرت صادراتنا في التزايد بالرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي . ولقد ازداد نمو اقتصاد باكستان بمعدل ٦ في المائة سنويا أثناء الاعوام القليلة الماضية بالرغم من قيود برنامج التكيف الهيكلي الحاد .

ومن سوء الحظ أن الفيضانات الكبيرة قد وجهت ضربة حادة الى باكستان . فقد أزهقت أرواح ٣ ٠٠٠ شخص . وتقدر الاضرار التي لحقت بالهياكل الاساسية العامة والممتلكات الخاصة والزراعة ببلايين الدولارات . وقد عبأنا آلياتنا الحكومية تعبئة

تامة لمواجهة آثار هذه الكارثة الطبيعية . ونقدر أيما تقدير تعبيرات التعاطف والمؤازرة الدولية . كما نشعر بالامتنان للمساعدة التي قدمها المجتمع الدولي لباكستان لإغاثة وإعادة تأهيل المناطق المتضررة بالفيضانات . إن أبناء باكستان بواسل ويواجهون هذه الكارثة الطبيعية بشجاعة .

ينبغي أن يكون الغرض النهائي والحيوي لخطة العمل تعزيز دور وفعالية الأمم المتحدة ذاتها في مجالات الأمن الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الانسان . وترحب باكستان بالثقة المجددة التي وضعتها الدول الكبرى في دور الأمم المتحدة في مجال الأمن . وتلك هي حقا ، كما قال الأمين العام ، فرصة ثانية أمام المجتمع الدولي لبناء نظام الأمن الجماعي المتوخى في الميثاق . ويمكن أن يكون مجلس الأمن رادعا للعدوان تمول عليه الدول الصغيرة والضعيفة . وحيثما يقع عدوان فيمكن أن يكون المجلس عاملا مساعدا في الاستعادة السريعة للسلم وتقويم الظلم .

في الوقت الذي يُحتفل فيه بإحياء مجلس الأمن ، لا بد لنا أن نسلم بأن عزمه على مواجهة العدوان لم يكن على نسق واحد . ففي البوسنة والهرسك ، على سبيل المثال ، كان يمكن درء العدوان الصربي بمزيد من الفعالية . ولن تحوز قرارات المجلس على المصداقية إلا إذا كانت عادلة وغير تمييزية ، وفي تطابق تام مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه . ولن تحظى أعمال مجلس الأمن بالدعم إلا إذا كانت إجراءاته وعملياته ديمقراطية وشفافة . ويتعين علينا أن نقاوم الجهود الرامية الى خلق مراكز امتياز جديدة .

ونؤيد تأييدا كبيرا توصيات الأمين العام في تقريره المعنون "خطة للسلام" فيما يتصل بدور الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام . ونتفق معه بصفة خاصة على أنه لا بد من أن يتم ، في مرحلة مبكرة ، تحديد الحالات التي قد تؤدي الى نشوب المراعات ، وعلى أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور نشط في تسويتها سلميا . وتؤيد باكستان تأييدا قويا لجوء الدول الأعضاء المتزايد الى اجراءات الوساطة والتوفيق والتحكيم المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة .

إن اشتراك باكستان في عمليات عديدة من عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم يعبر عن تاييدها غير المشروط لانشطة الامم المتحدة لصيانة السلم . وكبادرة على التضامن مع اشقائنا في الصومال ، قدمت باكستان لعملية الامم المتحدة في الصومال كتيبة بعرباتها ومعداتها . وباكستان مستعدة لتخصيص وحدات معينة من قواتها المسلحة من أجل الوزع السريع في خدمة الامم المتحدة .

إننا نؤمن بأن الجمعية العامة ينبغي تمكينها من الاضطلاع بدور فعال في تعزيز السلم والامن الدوليين وفي التقدم الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء . ينبغي ترشيد جدول أعمالنا . وقرارات الجمعية العامة يجب أن تكتسب أيضا المصداقية والمسؤولية . وعلى الدول الاعضاء أن تحترم وتنفذ جميع قرارات الجمعية العامة ، ولا سيما ما يعتمد منها بتوافق الآراء .

لقد تصور الميثاق أن تلعب الامم المتحدة دورا مركزيا في تعزيز التقدم والإنماء الاقتصادي والاجتماعي . وتحتاج المنظمة العالمية الآن الى مساندة أكبر حتى تتمكن من مواجهة العديد من المسائل العالمية الجديدة التي تواجه الجنس البشري السكان ، والبيئة ، والمخدرات ، والهجرة الدولية . وإن مواجهة عضوية الامم المتحدة لهذه المسائل متحدد شكل الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقرن الحادي والعشرين .

ستفقد الامم المتحدة فرصتها الثانية لتحقيق إمكانياتها إذا ظلت محرومة من الموارد المالية المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتها المتزايدة . وفي هذه الجمعية ، ينبغي أن ننظر بجدية في السبل والوسائل الكفيلة بضمان التمويل الكافي لجميع أنشطة الامم المتحدة .

يأمل وفد باكستان في أن تعتمد دورة الجمعية العامة السابعة والاربعون خطة عمل من أجل السلم والرفاه . ينبغي أن نسعى الى التوصل الى قرارات محددة لإعادة تشكيل العلاقات الدولية بحلول الذكرى الخمسين للجمعية العامة . وستكون هذه فرصة مواتية لتبدأ المنظمة العالمية رحلتها نحو السلم والعدالة والتقدم كما ورد في ميثاق الامم المتحدة .

يسعدنا ، في هذه الدورة الهامة لجمعيتنا أن نرى شخصا بخبرتكم الدبلوماسية وحكمتكم رئيسا لهذه الدورة . وإنني واثق من أنكم ستقدمون إسهاما حيويا لإنجاح مداولاتنا للمسائل الرئيسية في عصرنا . وإن سلفكم السفير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية ، قد حقق سجلا رائعا من الانجازات التي أود أن أقدم له التهاني الحارة عليها .

إن منظمتنا سعيدة الحظ جدا بأن يكون لها أمين عام جديد بهذه الخبرة الاكاديمية والدبلوماسية الممتازة التي تمكنه من تفهم تيارات التاريخ القوية في زمننا هذا . وقد أظهر بالفعل شجاعته السياسية دفاعا عن العدالة والإنصاف والسلم . وإن وفد باكستان يضع ثقته الكاملة في قدرة السيد بطرس بطرس غالي على توجيه عضوية الامم المتحدة صوب عصر جديد قوامه السلم والرفاه نتوق الى رؤيته جميعا يبزغ من تحت أنقاض الحرب الباردة .

السيد وتانابي (اليابان) (تكلم باليابانية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : السيد الرئيس ، أود أولا وقبل كل شيء أن أعبر لكم عن تهاني المخلصة ، على انتخابكم لرئاسة دورة الجمعية العامة السابعة والاربعين . وفي الوقت ذاته ، أود أن أعبر للسيد سمير الشهابي عن تقديري للمنجزات التي تحققت في ظل رئاسته . إن زيارته لليابان في نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، عززت قوة روابط بلادي الوثيقة مع الامم المتحدة .

في السنة الماضية ، قُبلت أمم سبع في عضوية الامم المتحدة ، وفي هذه السنة ، أصبحت ثلاث عشرة دولة أخرى أعضاء في المنظمة . وباسم اليابان ، حكومة وشعبا ، أعبر عن تهاني القلبية لممثلي الامم التي تحضر هذه الجمعية العامة للمرة الاولى . لقد أصبح أعضاء الامم المتحدة الآن ١٧٩ عضوا ، وبهذا أصبحت الامم المتحدة منظمة عالمية بحق . وفي نفس الوقت ، إن دورها في صيانة السلم والامن العالميين يتزايد على نحو مثير ، مما يتيح للمجتمع الدولي فرصا فريدة لتحقيق مُثل ميثاق الامم المتحدة .

تعلق الدول الاعضاء آمالا كبارا على الامين العام ، السيد بطرس غالي ، الذي يتحمل أعباء منصبه الثقيلة في منعطف خطير حقا . وأغتنم هذه الفرصة لكي أتعهد بتأييد اليابان الكامل للرئيس غانيف وللامين العام بطرس غالي وتعاونها معهما ، في العمل من أجل أهدافنا المشتركة .

الآن ، وبعد ما يقرب من نصف قرن من تأسيس الامم المتحدة ، تحرر المجتمع الدولي من قيود المواجهة بين الشرق والغرب المبنية على الايديولوجية والقوة . مع ذلك ، يواجه عالم ما بعد الحرب الباردة هذا مشكلات كبيرة ناجمة عن التغير في علاقات القوة بين الامم التي كانت تسيطر على النظام الدولي القديم ، وظهور النزاعات الإقليمية ، وإشاعة عدم الاستقرار في المناطق نتيجة للصراعات العرقية والدينية والخصومات الاخرى .

لقد أظهرت أزمة الخليج النفقات الاقتصادية والسياسية الباهظة لاستعادة السلام بعد تدميره . وفي كل يوم ، يخطر لاجئون لا حصر لهم في ما كان يشكل يوغوسلافيا الى الهرب من ديارهم . وفي كل يوم نستمع الى تقارير عديدة عن فظائع ترتكب هناك . وفي الصومال ، أدت الحرب الاهلية ، مقترنة بالجفاف الشديد ، الى معاناة إنسانية تجل عن الوصف . ولا تزال تقوم حاجة ماسة الى جهود عاجلة للتغلب على الفقر في كثير من الامم النامية ، التي تضم أغلبية سكان العالم . وإن الحفاظ على بيئة الكرة الارضية لاطفالنا وأحفادنا قضية أخرى تتطلب اهتمامنا الجاد .

هذه التحديات تؤكد الحاجة الى تلمس حلول للمشاكل بروح الوفاق والتعاون فيما بين الامم . وينبغي أن تكون روح التوفيق والتعاون هذه عنصرا أساسيا يدفع بنا نحو إنشاء نظام دولي لعهد جديد تتولى الامم المتحدة فيه دورا عظيم الاهمية بصفتها محور جهودنا الحثيثة . وهكذا آن الاوان لإعادة النظر في أدوار الامم المتحدة ووظائفها والنظر بجدية في سبل تعزيزها ، والتفكير في الطريقة التي يمكن بها لكل عضو من أعضائها أن يسهم على أفضل نحو في تحقيق هذه الغاية .

لقد أتاحت جلسة القمة التي عقدها مجلس الامن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ فرصة لم يسبق لها مثيل لبحث المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي على مستوى رؤساء الدول والحكومات . وفي ضوء الحالة العالمية الراهنة ، فإن تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" الذي وضع على أساس المداولات التي جرت في تلك القمة هو اسهام جاء في أوانه . وإني أشيد اشادة رفيعة بمبادرة الامين العام بطرس بطرس غالي ، التي ساعدت الامانة العامة باجتهاد في تحقيقها .

إن بناء عالم سلمي يتطلب ، في رأي اليابان ، النهج الخماسي التالي .

أولا ، يجب بذل جهود لتخفيف حدة التوترات الدولية . ونحن نرحب ترحيبا حارا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة بين الولايات المتحدة وروسيا في حزيران/يونيه الماضي من أجل خفض الاسلحة النووية خفضا كبيرا . ومن المرجو أن يؤدي ذلك إلى التقدم في نزع السلاح النووي من جانب كل الدول الحائزة للاسلحة النووية . وتتطلب مشكلة الانتشار تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وجعله نظاما أكثر عالمية . ويجب على الموقعين على المعاهدة أن ينسقوا مواقفهم ليتسنى ضمان تمديدها بيسر عند التقائهم في عام ١٩٩٥ .

من الاوجه الهامة لعدم الانتشار توفير المساعدة لتوظيف علماء الاسلحة الذين كانوا يعملون في الاتحاد السوفياتي السابق . ولتحقيق تلك الغاية ، تبذل اليابان قصارى جهدها لكي يبدأ العمل فورا في مركز دولي للعلم والتكنولوجيا بالتعاون مع الولايات المتحدة وبلدان المجموعة الاوروبية .

إن اختتام المفاوضات المعنية باتفاقية الاسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح والإحالة المتوقعة لمشروع اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية يشكلان خطوة هائلة إلى الامام . ويحدو اليابان أمل وطيد بأن يكون بين الموقعين الاصليين على هذه المعاهدة أكبر عدد ممكن من الدول .

تشكل الاسلحة التقليدية مجالا آخر تلزم فيه يقظة الدول المعنية بغية منع القلاقل الاقليمية ، وبخاصة في ضوء النقل الذي يجري فعلا لكميات ضخمة من الاسلحة في

بعض المناطق . ومن أجل زيادة الشفافية في نقل الأسلحة ، وبالتالي تعزيز الثقة بين الدول ، يكون من المهم أن يجري بكفاءة تنفيذ سجل الأسلحة التقليدية الذي اقترحت اليابان استحداثه بالاشتراك مع المجموعة الأوروبية وبلدان أخرى في العام الماضي . تنوي اليابان والمشاركون معها في هذا الجهد تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة في هذه الدورة يدعو إلى مشاركة واسعة النطاق من جانب الدول الأعضاء في هذا السجل .

ثانيا ، تقوم حاجة إلى تصعيد الجهود لمنع نشوب الصراعات . وقد لعبت اليابان دورا نشطا حتى الآن في اتخاذ قرارات الجمعية العامة ، مثل الاعلان المتعلق بمنع المنازعات (٥١/٤٣) والاعلان المتعلق بتقصي الحقائق الذي تضطلع به الامم المتحدة (٥٩/٤٦) . ولتعزيز وظيفة الامم المتحدة في منع الصراعات ، يجب أن تتوفر للامين العام جملة أمور منها إمكانية ارسال بعثات لتقصي الحقائق ، وإصدار تحذيرات مبكرة ورصد الأحوال في مناطق الصراعات المحتملة على نحو مستمر . ولتحقيق هذا الغرض ، يكون من المهم أن تتاح المعلومات المتعلقة بالصراعات فورا للامين العام .

وبالاضافة إلى ذلك ، اقترح أن يقام ، داخل الامانة العامة للامم المتحدة ، مكتب مقامة للمعلومات المتعلقة بالصراعات . ويمكن لهذا المكتب أن يجمع المعلومات المتعلقة بالصراعات التي يحصل عليها عن طريق أنشطة تقصي الحقائق التي تضطلع بها الامانة العامة أو توفرها الحكومات ، ويقدمها بشكل موضوعي إلى مجلس الامن والدول الاعضاء بغية مساعدتها في التوصل إلى الحكم الذي تصدره على الحالة .

وأود أن أشير هنا أيضا إلى أن اليابان توافق موافقة أساسية على مفهوم الدبلوماسية الوقائية الذي جرى وصفه في تقرير الامين العام ، إلا أن فكرة الوزع الوقائي لعمليات الامم المتحدة لحفظ السلام ، على سبيل المثال ، بموافقة طرف واحد من أطراف الصراع ، تنطوي على مشاكل تتطلب المزيد من الدراسة .

ثالثا ، يجب أن يبذل أعضاء الامم المتحدة جهودا دبلوماسية أقوى لحسم الصراعات بالطرق السلمية . وبالنظر إلى التفجر الذي حدث مؤخرا في الصراعات الاقليمية ، فإن الجهود المبذولة لحسمها من جانب المنظمات الاقليمية تزداد أهميتها . والجهود التي تبذلها المجموعة الأوروبية لاستعادة السلام في يوغوسلافيا

السابقة والجهود التي تبذلها بلدان المنطقة الاسيوية والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن لاستعادة السلام في كمبوديا مثالان على نوع الاجراءات التي أشير إليها . والخطوات التي تتخذها الآن البلدان المعنية بتحقيق السلام في الشرق الاوسط تستحق الثناء أيضا . واليابان ، من جانبها ، تنوي أن تلعب أيضا دورا نشطا في المشاورات المتعددة الاطراف .

لقد عقدت العزم على النجاح في مواصلة اليابان تصعيد جهودها الدبلوماسية لبناء السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وفيما يتعلق بالسلام في كمبوديا ، لعبت اليابان دورا نشطا ، على سبيل المثال ، باستضافة الاجتماع الوزاري المعني بإعادة إعمار كمبوديا وانعاشها في طوكيو في حزيران/يونيه الماضي . وستواصل اليابان ، بالتعاون مع بلدان أخرى ، بذل جهودها المكثفة التي لا تكل لحث الخمير الحمر على العمل مع الاطراف الاخرى في كمبوديا والسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا بغية دفع عملية السلام إلى الامام بسرعة . وتنوي اليابان أيضا أن تقوم بدور نشط في مداولات مجلس الامن حول هذه القضية .

إن تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية أمر بالغ الاهمية بالنسبة للسلام والاستقرار في شرق آسيا ، وتنوي اليابان أن تساهم بكل طريقة ممكنة في تهيئة بيئة تشجع على اجراء حوار بين كوريا الجنوبية والشمالية . وفي هذا الصدد ، ترحب اليابان بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجمهورية كوريا وترجو أن يؤدي ذلك مستقبلا إلى تبادلات أوسع من أي وقت مضى بين البلدين .

وأرحب بالفكرة التي ذكرها الرئيس روه تاي وو ، رئيس جمهورية كوريا ، في الخطاب الذي ألقاه في وقت مبكر اليوم ، والتي تتعلق بتعزيز فرص الحوار بين البلدان المعنية في شمال شرقي آسيا ، وهي فكرة تتماشى مع تفكير اليابان . وأرى أن من الاهمية بمكان بالنسبة لعلاقة اليابان مع جارها الاتحاد الروسي ، أن يجري التوسع في كل هذه النواحي على أساس متوازن . وفي هذا الصدد ، أرى أن بناء علاقة من الثقة بين اليابان وروسيا عن طريق ابرام معاهدة سلام سيسهم اسهاما كبيرا في سلام المنطقة واستقرارها .

رابعا ، ينبغي تعزيز عمليات حفظ السلام التي تقع في صلب الدور الاساسي للامم المتحدة . فعمليات حفظ السلام ، التي ما فتئت تتوسع تشمل مجالات مسؤولية جديدة ومجموعة من الانشطة المتنوعة اكثر من اي وقت مضى ، شهدت في السنوات الاخيرة تطوراً نوعياً وكمياً . ومع ذلك ، وكما ورد في تقرير الامين العام ، تواجه هذه العمليات مشاكل كثيرة ، بما في ذلك زيادة التمويل المطلوب ونقص الموظفين الميدانيين . لذا فان تحقيق تعاون اكثر فعاليّة من جانب الدول الاعضاء في الامم المتحدة اصبح امراً اساسياً .

في حزيران/يونيه الماضي ، اصدر البرلمان الياباني قانون التعاون الدولي من اجل السلام ، الذي وضع ترتيبات محلية تمكن اليابان في النهاية من ان تشارك في عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام وعمليات الاغاثة الانسانية الدولية . وبالاضافة إلى المساهمات المالية التي قدمتها اليابان حتي الآن ، تنوي ان تتعاون من خلال ارسال اكبر عدد ممكن مسموح به من الافراد في اطار هذا القانون الجديد .

وفي الواقع ، اتخذ قرار بارسال مراقبين للانتخابات للانضمام الى بعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في انغولا ، للاشراف على الانتخابات هناك ، وإرسال مراقبين عسكريين ووحدة إعمار وشرطة مدنية للانضمام إلى السلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا . وقد انطلقت الفرق الاولى بالفعل . كما تنوي اليابان ارسال مراقبين للانتخابات إلى كمبوديا للاشراف على الانتخابات المقررة في العام القادم .

تعتقد اليابان أن مبادئ وممارسات عمليات حفظ السلام التي تعتمدها الامم المتحدة لاكثر من اربعين عاماً مازالت ملائمة وصالحة اليوم وسوف تستمر كذلك في المستقبل . إن فكرة "وحدات إنفاذ السلام" المقترحة في تقرير الامين العام ، تتيح نهجاً مثيراً للاهتمام بالنسبة لجهود الامم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل ، إلا انها تتطلب مزيداً من الدراسة لانها تستمد جذورها من اسلوب في التفكير يختلف اختلافاً كاملاً عن قوات حفظ السلام في الماضي .

خامسا ، من اجل بناء السلام في العالم كله ، لابُدَّ من تطوير وتعزيز الحوار والتعاون بما يتناسب مع كل حالة في كل منطقة . إن آليات التعاون الاقليمية في

أوروبا ، والتي يمثل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا نموذجا لها ، تطورت من جهود بناء الثقة في ظلّ خلفية من الصراعات السابقة . ولقد تطورت إلى أُطر للعمل الجماعي من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار في الاقليم ، وبدأت تؤدي عملها لمنع الصراعات وتعزز القدرة على حفظ السلام بطرائق محددة .

إن التعاون الاقليمي من أجل الازدهار والسلام لم يتضح في بقاع أخرى من العالم بنفس درجة التعاون الاقليمي في أوروبا . ولا بُدّ من استكشاف السُبُل اللازمة للتوصل إلى أشكال من الحوار والتعاون تضرب جذورها في الخصائص السياسية والجغرافية - السياسية لكل منطقة وتتناسب مع احتياجاتها .

وفيما يتعلق بالامن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعتبر اليابان أن من الاهمية بمكان صون وتعزيز الاطر اللازمة للتعامل مع القضايا سواء على المستوى الثنائي أو بين عدد من البلدان المعنية ، والعمل في الوقت نفسه ، على النهوض بالحوار على صعيد المنطقة كلها . واعتقد أنه يوجد ، في الوقت الراهن ، محفل ينطوي على أعظم الامكانات لاجراء هذا الحوار على صعيد المنطقة كلها الا وهو المؤتمر ما بعد الوزاري لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا . لقد اقترحت اليابان في السنة الماضية استخدام هذا المحفل لاجراء حوار سياسي من النوع الذي أُشيرُ اليه . وفي محاولة للنهوض بمزيد من التعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ المفتوح في الوقت ذاته على العالم الخارجي ، تسهم اليابان بنشاط في تطوير هيئة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ .

أودُّ أن انتقل الآن إلى مسألة الرد على التهديدات الجديدة . ان التهديدات التي تواجه البشرية اليوم ليست عسكرية كلها . فالمشاكل المتعلقة بتدهور البيئة العالمية واللاجئين والفقر والزيادة المفرطة للسكان والمخدرات والايدز وغيرها من التهديدات ذات الطبيعة غير العسكرية أصبحت خطيرة على نحو متزايد . ولا يكفي ان نعالج الاعراض فقط ؛ فالامم المتحدة والمجتمع الدولي لا بُدّ ان يعملا معاً لازالة أسباب هذه العلل . وليس من قبيل المبالغة القول ان حلّ هذه المشاكل سيتطلب أقصى معرفة جماعية لدي الانسانية وتطبيق أعلى المعايير الادبية والاخلاقية .

وفي هذا الصدد ، أودّ ان أؤكد من جديد على أهمية احترام حقوق الانسان . ان حقوق الانسان الاساسية ليست فقط مُثلا سامية يعتز بها العالم ، وانما أيضاً الاساس لضمان حياة أفضل لكل فرد ولتطوير المجتمع الديمقراطي . ان عدم احترام القانون الانساني وحقوق الاقليات في مناطق الصراع مؤخراً يثير انزعاجاً كبيراً .

مع نهاية الحرب الباردة يتعيّن على المجتمع الدولي ان يتعامل على نحو أكثر جدّية مع مشكلة الفقر في العالم النامي ، وذلك لان صون النظام العالمي يتوقف إلى حد كبير على ما اذا كان الشمال والجنوب سيتعاونان وعلى درجة هذا التعاون . إن الامم المتحدة لابد ان تضاعف من جهودها لمكافحة الفقر والقضاء على أسباب عدم الاستقرار الاجتماعي - الذي ترجع جذوره إلى الفقر - بالاعتراف بأن التنمية الاقتصادية ترفع من مستويات المعيشة وتعزّز بالتالي من الاستقرار السياسي .

وعندما نتحدث عن قضية الفقر لابد أن نأخذ في الحسبان ان الظروف تختلف بين بلد وآخر . ان بعض البلدان توشك اقتصاداتها على الانطلاق ، وبلدان أخرى توشك على حل مشاكل ديونها المتصاعدة ، وهناك بلدان أخرى - مثل بلدان جنوب الصحراء - لاتزال تُعاني من صعوبات اقتصادية ماحقة . وبالتالي لابدّ ان نبحث عن نهج يتفق بدقة مع ظروف كل حالة .

تنوي اليابان أن تساعد في جهود الامم المتحدة الرامية إلى التعامل على نحو أفعل مع المشاكل التي تضر البشرية بأسرها . وعلى سبيل المثال ، تنوي اليابان ، اعترافا منها بدورها كعضو مسؤول من أعضاء المجتمع الدولي ، أن تستضيف مؤتمر التنمية الافريقي في خريف العام المقبل في طوكيو وذلك بمشاركة وتعاون دول جنوب الصحراء وكبار المانحين والامم المتحدة والوكالات الدولية الاخرى لمناقشة موضوع التنمية الاقتصادية في افريقيا . وهناك حدث آخر يأتي في الوقت المناسب يعالج هذه المشكلات هو قمة التنمية الاجتماعية للامم المتحدة ، المقرر عقدها في عام ١٩٩٥ . وتدوي اليابان أن تتعاون بنشاط في هذين الاجتماعين حتى تضمن نجاحهما حقاً .

وأنتقل الآن إلى موضوع البيئة والتنمية . إن من الاهمية بمكان مواصلة أعمال المتابعة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد مؤخرا في ريو دي جانيرو . وتزمع اليابان أن تسهم بنشاط في أعمال لجنة التنمية المستدامة ، المدرج إنشاؤها في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة ، وأن تسهم في أعمال الوكالات البيئية الدولية الاخرى ، مثل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . إن عملية وضع الترتيبات المحلية اللازمة جارية حاليا . وستنتهي اليابان قريبا من إعداد مشروع برنامج عملها الوطني ، وهي على استعداد لمساعدة البلدان النامية في صياغة برامجها . ووفقا لهدفها المعلن ، وهو زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية المتعلقة بالبيئة إلى مبلغ يتراوح ما بين ٩٠٠ بليون وتريليون ين على مدى السنوات الخمس القادمة ، ستعمل اليابان على تحديد وصياغة وتنفيذ أفضل المشاريع وذلك بالحوار الذي تجريه مع البلدان النامية بشأن السياسة العامة التي ينبغي اتباعها . وأود في هذه المرحلة أن أؤكد اقتراح اليابان عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس للقضايا البيئية قبل عام ١٩٩٧ ، كعملية متابعة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

وبينما يعود اللاجئون إلى ديارهم في كمبوديا وأجزاء أخرى من العالم ، تبقى مشكلة اللاجئين بالغة الخطورة في يوغوسلافيا السابقة وفي الصومال . ولا بد للمجتمع الدولي أن يوحد صفوفه لمعالجة مشاكل معقدة مثل المأوى والمعونة الطارئة والمساعدة في إعادة إدماج اللاجئين بعد عودتهم الطوعية إلى وطنهم . وستواصل اليابان العمل بنشاط لتقديم المساعدة الإنسانية عن طريق مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات الدولية الاخرى .

ومشكلة السكان مشكلة أخرى تواجه البشرية كلها - وهي مشكلة تتطلب تعاون البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . وتود اليابان ، تحضيرا للمؤتمر العالمي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ ، وبالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان وجامعة الامم المتحدة ، عقد اجتماع في عام ١٩٩٤ لخبراء العالم البارزين في القضايا الديموغرافية ، وإننا في هذا الصدد ننشد بإخلاص تعاون الدول الاعضاء .

وأود أن أشير الآن إلى الخطوات الرامية إلى إعادة تنشيط الامم المتحدة . إن الامم المتحدة تواجه حاليا عددا من المشاكل الهيكلية . وتتعلق هذه المشاكل بتنظيمها - الذي لم يتكيف بالكامل مع الظروف المتغيرة . وبأزمة الميزانية الخطيرة ، وبعدم كفاية الاتصال فيما بين وكالات الامم المتحدة .

فأولا ، إن أهم ما يلزم للامم المتحدة بوصفها منظمة عالمية اليوم هو الشرعية والجدارة بالثقة والفعالية . وإذا أردنا للامم المتحدة أن تحقق مُثل الميثاق ومقاصده - استنادا إلى شرعيتها وجدارتها بالثقة وفعاليتها - بما في ذلك صيانة السلم والامن الدوليين ، فلا بد أن تنال ثقة أعضائها الكاملة . وفي هذا الصدد ، يجب على الامم المتحدة أن تعيد تنظيم نفسها استجابة للتغيرات التاريخية الهامة التي شهدناها مؤخرا ، وهي تغييرات لم يكن بالإمكان التنبؤ بها حين أنشئت الامم المتحدة ، ويتضمن ذلك التحولات السريعة في الحالة الدولية ، والزيادة الهائلة في عضوية الامم المتحدة وتغير علاقات القوى العالمية .

ومع ذلك ، لا يزال ميثاق الامم المتحدة يتضمن مخلفات تاريخية ، مثل الاحكام التي تشير إلى الاعداء السابقين . والطريقة التي صيغ بها شكل المنظمة تجعل المرء يتساءل عما إذا كانت تستطيع تحقيق الآمال على نحو فعال . واليابان ، إذ تستهدف ، فيما تستهدف ، تعزيز الثقة في مجلس الامن ، وزيادة فعاليته ، خاصة وأنه يقوم بدور هام في صيانة السلم والامن الدوليين ، وتعتقد أن من الضروري أن ندرس بجدية الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها تنظيم الامم المتحدة كلها . وينبغي أن تشمل هذه الدراسة النظر في وظائف مجلس الامن وتكوينه وجوانبه الاخرى . وأرى أن من الضروري أن تكون الامم المتحدة ذاتها البادئة بمعالجة هذه المسألة بغية تعزيز وظائفها . وقد يكون عام ١٩٩٥ ، الذي سيصادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة ، منعطفا هاما على طريق معالجة هذه المسألة . وينبغي أيضا أن تقترن إعادة النظر في هيكل الامم المتحدة بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يقوم بدور لا يقل أهمية عن دور مجلس الامن . ونرى في المناقشات الجارية حاليا في هذا الاتجاه حول المجلس الاقتصادي والاجتماعي تطورا نرحب به .

والازمة الثانية التي تواجهها الامم المتحدة هي أزمة العجز في الميزانية . إن الامم المتحدة على شفا الإفلاس . وإذا أردنا لها أن تخرج من مشكلة النقص الخطير في الاموال ، فإن من المتعين على الدول الاعضاء أن تفي بالتزاماتها وأن تدفع فورا اشتراكاتها المقررة . ومن الحتمي أن تدفع الدول الاعضاء المتأخرة في دفع اشتراكاتها المبالغ المدينة بها . ولا بد من تلبية الطلب السريع التزايد على الاموال لتمويل عمليات حفظ السلام ، نظرا لاهمية هذه العمليات . وبصفة خاصة ، فإن توفير التمويل في المرحلة الاولى لاية عملية أمر له أهمية بالغة ، وقد تتوقف عليه نتيجة العملية كلها . ولذلك ، تزمع اليابان أن تعرض على الجمعية العامة في دورتها الحالية مشروع قرار لضمان الوفاء بالمتطلبات المالية لعمليات حفظ السلام الرئيسية في مراحلها الاولى دون فرض أعباء مالية جديدة على الدول الاعضاء . ويحدوني وطيد الامل في أن يحظى مشروع القرار هذا بتأييد واسع من الدول الاعضاء .

أما المشكلة الثالثة فتنصب على عدم كفاية الاتصالات فيما بين وكالات الأمم المتحدة . إن الاتصال على نحو أفضل بين الوكالات التي تتكون منها الأمم المتحدة ، ضروري بغية ضمان استخدام الموارد المحدودة للأمم المتحدة بفعالية وتحقيق امكانيات المنظمة الكاملة . ومن المهم على نحو خاص تحسين الاتصال بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبين مجلس الأمن والجمعية العامة . وعلى سبيل المثال ينبغي أن ينظر في إنشاء آلية لتبادل وجهات النظر بصفة دورية ، والاتصال الوثيق بين رؤساء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة ، ثلاثتهم أو بين أي اثنين منهما . وبالاضافة الى ذلك ، فمن المهم أن تتوفر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إمكانية الوصول الى مجلس الأمن وموافاته بالمعلومات وفقا للمادة ٦٥ من الميثاق . وأخيرا ، فكلما شرع في عملية رئيسية لحفظ السلام يترتب عليها التزام مالي كبير ، من الأساسي أن تكون هناك آلية للتشاور فيما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والمصادر الرئيسية للدعم المالي ، والبلدان التي توفر فرقا كبيرة من الأفراد المشاركين في هذه العمليات ، والبلدان الواقعة في المناطق المعنية .

إن الأمم المتحدة تدخل الآن فترة تنطوي على امكانيات لها تزيد كثيرا عما شهدته في أي وقت مضى من تاريخها الذي يكاد يصل الى نصف قرن . بيد أن هذا أيضا هو أوان اختبار قدرة الأمم المتحدة على أن تتطور الى منظمة عالمية قادرة على أن تحقق السلم والرفاه للبشرية كلها . إن حجم التحديات والمهام التي تواجهنا يتطلب من كل دولة عضو ، اليوم ، بأكثر مما تتطلب في أي وقت مضى ، أن تكون مدركة لمسؤولياتها وأن تضطلع بنصيبها من العبء .

إن اليابان التي تولي أهمية كبيرة للأمم المتحدة ، وتلتزم بمبادئها ، باعتبارها دولة محبة للسلم ، مصممة على أن تسهم في المجتمع الدولي على نحو يتسق مع مركزها ومسؤولياتها ، ليس فقط من حيث الموارد المالية ، ولكن أيضا من حيث الأفراد ، وعلى أن تعزز دورها السياسي في الجهود الرامية الى بناء نظام جديد

للسلام . وتسعى اليابان ، كعضو غير دائم في مجلس الامن سعيا حثيثا الى تحقيق عالم اكثر سلما .

وختاما ، فإني أعاهد النفس على أن أبذل كل ما في وسعي كي تواصل اليابان ، بروح من التوفيق والتعاون تعزيز إسهامها النشط في المجتمع الدولي .

السيد سكوبيشيفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، أرجو أن تتقبلوا تهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة الحالية . إنني أتمنى لكم كل نجاح في الاضطلاع بهذه المهمة الجسيمة . واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن سعادتنا برئيس يجسد التحول الديمقراطي في أوروبا الوسطى والشرقية .

كما أود أن أعرب للرئيس السابق السفير سمير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية عن تقديرنا لقيادته ولعمله .

وأود كذلك أن أؤكد للامين العام السيد بطرس بطرس غالي تأييدنا الخالص لجهوده الدؤوبة حتى ترقى الامم المتحدة الى مستوى توقعات عصرنا والى إنفاذ حكم الميثاق .

وبارتياح عميق نرحب في وسطنا بالاعضاء الجدد في الامم المتحدة ، سان مارينو ، ومولدوفا ، وكازاخستان ، وأرمينيا ، وقيرغيزستان ، واوزبكستان ، وطاجيكستان ، وتركمانستان ، واذربيجان ، وجورجيا ، بالاضافة الى كرواتيا ، وسلوفينيا ، والبوسنة والهرسك .

لقد فتح إنتهاء الحرب الباردة إمكانية بناء نظام عالمي خال من الارهاب النووي يقوم على أساس الاحترام المتبادل بين الامم ، على مزيد من التكافؤ في الفرص ، ويستند الى هياكل تعاونية فعالة ، كما أشار آمالنا في عالم أكثر أمنا وانصافا وانسانية . بيد أننا لا نزال بعيدين عن تحويل تلك الآمال الى حقيقة واقعة .

ومن ثم يتجه المجتمع الدولي الى إعادة دراسة هياكل الامم المتحدة ووظائفها وتكييفها مع الزمن . فالدول الاعضاء تولي مزيدا من التفكير الى تنشيط محاولات تعزيز

فاعلية المنظمة وادائها . وينبغي كما قال الامين العام أن نسعى الى "تغيير شكل البيت" . وستوفر الذكرى السنوية الخمسين للامم المتحدة فرصة مناسبة لإعادة تقييم هيكل المنظمة بغية استخدام الامكانيات التي يتيحها الميثاق استخداما كاملا . وقبل أن نتكلم عن تنقيح الميثاق ، يجب أولا أن نعيد قراءته وأن نحاول تنفيذه على نحو متسق ، وأن نكيف تطبيقه مع حقائق ما بعد الحرب الباردة ومع التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية النابعة من العلاقة بين الشمال والجنوب* .

لقد قدم الامين العام اقتراحات هامة ، في تقريره المبتكر "خطة للسلام" (A/47/277) ، ونحن نرحب بهذه الوثيقة وبالاقتراحات التي وردت بها .

إن الامن الدولي قضية لها أبعاد عديدة . ومع أن العامل العسكري لا يزال يؤدي دورا رئيسيا فإن الامن والاستقرار أصبحا يعتمدان بشكل متزايد على عوامل أخرى كذلك .

إننا نواجه مهمات ملحة في الميدان الاقتصادي ، فاقتصادات البلدان النامية واقتصادات البلدان الحديثة العهد بالديمقراطية التي ظهرت مع سقوط الشيوعية يجب أن تصبح أكثر كفاءة . وهناك تحديات عديدة فيما يتعلق بحماية البيئة ، وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين ، وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الانسان . إن قضية اللاجئين هي المظهر الخارجي لمشاكل لا يمكن تناولها بشكل فعال إلا اذا عالجنا أولا الاسباب الكامنة وراءها . والحالة المأساوية للصومال المنكوبة بالمجاعة مثال واضح على ذلك . فهذه الحالة لا تتطلب غوثا دوليا عاجلا فحسب بل هي تحتاج أيضا الى مساعدة طويلة الاجل .

إن التقدم الذي أحرز في تحديد الاسلحة وفي نزع السلاح له أثر ايجابي ومباشر على مناخ الامن الدولي . وفي الاثني عشر شهرا الماضية اسفرت المفاوضات في هذا الميدان الحيوي ، في جملة أمور ، عن معاهدة السموات المفتوحة ، وعن الاتفاقات

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بوفولو (ليسوتو) .

المتعلقة بمعاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الاربع التي خلفت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أي روسيا ، واوكرانيا ، وبيلاروس ، وكازاخستان ، وعن الاتفاقية الخاصة بحظر استخدام وانتاج وتكديس واستعمال الاسلحة الكيميائية وبتدمير تلك الاسلحة . وينبغي لنا أن نشيد بمؤتمر نزع السلاح في جنيف لتوصله أخيرا الى اتفاق على حظر هذه الاسلحة المقيتة . وقد التزمت الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بأن تكون ضمن الموقعين الاصليين على هذا الصك الهام ، ونحن نحث جميع الدول الاعضاء على أن تحذو حذوها .

إلا أن الحد من الأسلحة ونزع السلاح مهمتان لم تستكملا بعد . وعلى الأمم المتحدة أن تعالج القدرة على الافراط في القتل التي لا تزال كامنة في الترسانات النووية والتقليدية على حد سواء ، وأن تعالج خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا القذائف . وهناك حاجة ملحة للحد من نقل الأسلحة على الصعيد الدولي . ولا بد من تعزيز الانفتاح والشفافية في المجال العسكري . والى أن نحرز تقدما في جميع هذه الميادين فإن الاستقرار العسكري والثقة سيبقيان سرابا . ولكن ، حتى هذا ليس كافيا . فعلى أحسن تقدير سيظل السلم والأمن الدوليان هشين ما دامت الأنماط والممارسات السائدة باقية دون تصحيح ، وما دمنا لم نقض على أسباب عدم الاستقرار غير العسكرية ، بما في ذلك الكراهية الاثنية والتعصب القومي .

إن الأزمة في يوغوسلافيا السابقة ، لا سيما في البوسنة والهرسك ، تبرز بوصفها أكبر انتهاك منفرد للسلم العالمي . إنها تهديد لأمن المنطقة . إن عدم الامتثال لقانون النزاعات المسلحة ؛ والأعمال الفظيعة ؛ واضطهاد مختلف الفئات السكانية ؛ بما في ذلك برامج التوطين القسري و "التطهير العرقي" ؛ والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الأساسية ؛ والعقبات التي توضع أمام المساعدة الانسانية ، بما في ذلك العقبات التي تعوق نشاط لجنة الصليب الأحمر الدولي - كلها أعمال تبرز صورة صراع اقليمي لم يسبق له مثيل مفعم بمخاطر الانتشار وبعواقب لا يمكن التكهن بها .

إن التقرير الأخير للسيد تاديوز مازوفيسكي ، المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان ، يضم أدلة عديدة على وقوع انتهاكات للقانون الانساني الدولي ولحقوق الانسان . وينحي التقرير باللائمة على جميع الأطراف ، لكنه يسلم بأن درجات المسؤولية غير متكافئة بتاتا بل إنها لا تقبل حتى مجرد المقارنة .

وفي ضوء التقارير عن معتقلات المدنيين وأسرى الحرب ، ترى حكومة بولندا أن من الضروري أن تكرر ما طالبت به في ٧ آب/أغسطس من هذا العام ، أي إغلاق جميع هذه المعتقلات فورا وإطلاق سراح جميع المعتقلين دون تأخير . فضلا عن ذلك ، يجب ضمان محاكمة جميع المسؤولين عن انتهاك قانون النزاعات المسلحة محاكمة جنائية .

لقد قدمت بولندا إحدى أكبر الوحدات العسكرية الى سلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا والى قوة الامم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة . وفي نفس الوقت ، تسلم بولندا بالحاجة الملحة لإعادة تقييم مهام وتركيب قوات الامم المتحدة لحفظ السلام ، بما في ذلك - كما اقترح الامين العام - إنشاء قوة دائمة توضع تحت تصرف المنظمة . ومن المواضيع الاخرى التي تستحق الدراسة تمويل عمليات حفظ السلام وكجزء من الميزانيات العسكرية للدول . إن مجرد تخصيص نصف في المائة فقط من نفقات الدول العسكرية لعمليات حفظ السلام سيساعد على التغلب على الصعوبات المالية الحالية . وبهذه الطريقة ، يصبح صون السلم والامن مسؤولية مشتركة حقا للمجتمع الدولي .

إن بولندا على استعداد للإسهام في إنشاء مراكز دولية لإعداد قوات لحفظ السلام . ولتحقيق هذه الغاية ، نعتزم أن نضع تحت تصرف الامم المتحدة إحدى القواعد العسكرية التي أخلتها القوات المسلحة الروسية في بولندا .

دعوني أشدد في هذا المنعطف على أن حكومة بولندا قد أبدت استعدادها لتخصيص كتيبتين أو ثلاث كتائب مشاة متكاملة ، بالاضافة الى مفارز موقية ، لعمليات حفظ السلام ابتداء من عام ١٩٩٣ . وهذه القوة العسكرية يمكن أن تتاح لمجلس الامن على أساس دائم . وبهذا ، فإننا نتفق تماما مع ما قاله رئيس الولايات المتحدة الامريكية في خطابه الذي وجهه الينا البارحة - أي أن من اللازم التشديد مجددا على حفظ السلام . وقد نادى بهذه الاراء متكلمون آخرون كذلك . إن بولندا ، تجاوبا مع اقتراح الامين العام الاخير ، تؤكد على أهبة الاستعداد للمشاركة في المشاورات الرامية الى إعمال المادة ٤٣ من الميثاق .

سأتناول الآن قضية الاقليمية . فقد أشيرت بعض النقاط بالفعل أثناء مناقشة اليوم . وأشير هنا بشكل خاص الى بياني وزير الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة ، ووزير خارجية هولندا .

ينبغي للدول الاعضاء أن تستفيد على نحو أكبر من الامكانيات المتاحة في الفصل الشامن من الميثاق . ونحن نرى أن الهياكل الامنية الاقليمية والقارية ينبغي أن تصبح جزءا من الهيكل الامني العالمي .

فالعدوان على الكويت والاعمال العدائية في يوغوسلافيا السابقة ومولدوفا وناغورنو ـ كراباخ كشفت بجلاء قوة التعصب القومي وضعف بعض الهياكل الاقليمية . إن الصراعات السياسية والاثنية والدينية وغيرها ، التي تركت تتفاقم قد نشرت في الواقع الشعور بانعدام الامن وانعدام الاستقرار في أوروبا كلها بل فيما يتجاوز حدودها . وفي حين أن الامم المتحدة قادرة ، كما ثبت من تجربة الخليج الفارسي ، على القيام بدورها في استعادة السلم والامن وصونهما ، فإنه ما زال من المحتم علينا أن نبحث عن ترتيبات أمنية جديدة تتمشى مع الميثاق . وفي أوروبا ، جرى التسليم بهذه الحاجة بالفعل من جانب حلف شمال الاطلسي ، وهو دعامة للامن في قارتنا ، ومن جانب اتحاد أوروبا الغربية ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وبولندا تؤيد اشتراك هذه المجموعات وتعاونها النشط مع المؤسسات الاخرى في سبيل حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات وادارة الازمات .

إن التفاعل المتسق والبناء بين الامم المتحدة والمنظمات أو الترتيبات الاقليمية يشكل عنصرا هاما في جعل الامم المتحدة أكثر فعالية في مجال السلم والامن . والامين العام يبرز ، عن حق ، هذه الحقيقة في تقريره .

في حالات الازمات ، حيث تعمل عدة منظمات في آن واحد ، قد يكون من المستصوب إنشاء إطار تنسيق واحد للحالة المعينة . فمن شان هذا أن يساعد على تجنب الازدواجية وتداخل الجهود أو تبديدها .

وينبغي الاشادة بمؤتمر التعاون والامن في أوروبا لعرضه التعاون . فقد أعلن أنه ترتيب اقليمي بمفهوم الفصل الشامن من الميثاق . وهذا يعني إنشاء حلقة وصل هامة بين الامن الاوروبي والامن العالمي .

وفي معرض اهتمامنا بالسلم والامن ، يجب أن ننظر في العوامل غير العسكرية . دعوني أتطرق أولا الى حقوق الانسان فلدى الامة البولندية خبرة كبيرة في هذا الصدد في

الكفاح الداخلي من أجل احترام الفرد . إن مناقشتنا لهذه المسألة تأتي في وقت يتسم بارتفاع التوقعات وتزايد المخاوف إزاء التطورات في المستقبل . فالمجتمع الدولي يشعر بالاحباط لكثرة تكرار حالات انتهاك حقوق الانسان الكبيرة والخطيرة التي يقف عاجزا أمامها . وحالة يوغوسلافيا السابقة هي مثال حديث على ذلك .

ينبغي للامم المتحدة أن تنظر على وجه السرعة في اتخاذ تدابير اضافية للتصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان وتشمل هذه التدابير فيما تشمل إقامة نظام لإنفاذ احترام حقوق الانسان . وفي هذا الصدد ، فإن الاقتراح الذي قدمته النمسا الى لجنة حقوق الانسان بشأن إنشاء آلية للطوارئ الخاصة بحقوق الانسان ، يستحق أن يولى الاهتمام المناسب .

إن المؤتمر العالمي القادم المعني بحقوق الانسان سيكون محفلا مناسبا لمناقشة هذه المسائل . ويجب أن يعتمد هذا المؤتمر نهجا شاملا لحقوق الانسان . كما يجب أن يضع برنامجا ذا توجه عملي للنهوض بحقوق الانسان وإعمالها وللحيلولة دون انتهاكها . ويجب أن يسهم في تحسين تنسيق أنشطة الامم المتحدة في هذا المضمار . إن إطار التحضير لهذا المؤتمر متوفر في قرار الجمعية العامة ١٥٥/٤٥ .

وإذ يلاحظ القرار تنوع العوامل التي تؤثر على حالة حقوق الانسان فإنه يؤكد على عالمية هذه الحقوق . وليس هناك مبرر لاي تفرقة في فهم محتويات حقوق الانسان ومغزاها ، ولا يوجد أي محل لتطبيقها على نحو انتقائي . وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا للحيلولة دون إضعاف الجوهر العالمي لحقوق الانسان .

إن بلدي يولي اهتماما خاصا لحماية الاقليات . وتعبر المعاهدات التي أبرمتها بولندا مع جيرانها عن هذا الموقف . ونحن نؤيد تماما اعتماد الجمعية العامة لمشروع الاعلان الخاص بحقوق الاشخاص الذين ينتمون الى أقليات قومية وإثنية ودينية ولغوية .

وفي الوقت الذي لم يعد فيه وجود الانقسام بين الشرق والغرب بسبب الدوافع الايديولوجية - وهذا أمر يشعرنا بالغبطة - نشهد الآن انقساما متزايدا بين الشمال والجنوب تتورط في وسطه البلدان التي تمر بمرحلة انتقال مثل بولندا . ونتيجة له بدأ الامل في السلم وفي مزيد من الامن والحرية بالنسبة للجميع يخبو رويدا رويدا .

إن تخفيف حدة الاجحاف العالمي ، المتمثل في الهوة المتسعة بين الشمال الغني والجنوب الفقير وكذلك التفاوت في الوصول الى الاسواق ، أمر لا بد منه لا لاسباب اقتصادية فحسب بل أيضا لاسباب أمنية وإنسانية وأخلاقية . إن التنمية المستدامة ايكولوجيا ، التي لبها الديمقراطية واقتصاد السوق ، يجب أن تكون المحور الرئيسي والهدف الاساسي لمنظومة الامم المتحدة وهي تعد نفسها للمستقبل : أي لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها ولن يمكننا أن نواجه بنجاح التحديات التي تنتظرنا ما لم نشكل ائتلافا من أجل التنمية .

ومما هو واقع أن هناك أيضا دواع للخوف من وقوع انقسام على أساس مستوى التنمية الاقتصادية في أوروبا . ففي حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ، نجد أن رخاءها الذي طال انتظاره يتخلف الآن عن ركاب الحرية فيها بدلا من أن يسايره . فالديمقراطيات الصناعية الغربية لم تنتهج حتى الآن نهجا متماسكا في معالجة المشكلات الآخذة في الظهور في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية . ولم يجر بعد وضع استراتيجية عظمى لمؤازرة التحول الديمقراطي ، وهي استراتيجية استطيع أن أقول بأن أهميتها ستكون يوما ما محل تقدير بالغ للغاية في مناطق وبلدان أخرى قد تواجه في المستقبل مشاكل التحول والانتقال .

ليس هناك من شك يذكر في أن العلاقات الاقتصادية الدولية في حاجة الى إصلاح حرصا على تحقيق المصلحة الغالبة للاستقرار والأمن الدوليين . فكلما كان الاقتصاد أقوى كان النسيج الاجتماعي والسياسي للدول أمتن ، بل في الواقع ، كانت مقاومتها أكبر لوطأة الصراعات العرقية ونزوح اللاجئين ومشاكل الهجرة . وأعتقد أن هذه حجة وجيهة لصالح الإسراع بإعادة هيكلة الاقتصادات التي في مرحلة انتقال والتعجيل بدمجها في الاقتصاد العالمي .

إن الآثار الاجتماعية للاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بحاجة الى أن ترصد بعناية ، سواء في البلدان النامية أو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال . ونحن نتوقع أن يتناول مؤتمر قمة الأمم المتحدة القادم المعني بالسياسات الاجتماعية والتنمية هذه الآثار بقدر من التفصيل ، خاصة فيما يخص اوروبا الوسطى والشرقية وكومنولث الدول المستقلة . ولا شك أنه سيكون من المفيد أن يتمكن الأمين العام ، في سياق التحضير للمؤتمر ، من أن يعد على غرار تقريره المعنون "خطة للسلام (A/47/277) تقريرا عن تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ترحب بولندا بكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في أوائل هذا العام ، قد فتح فصلا جديدا من فصول التعاون الدولي ، وذلك بالتصدي لقضايا حماية البيئة بطريقة تتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة .

إن عقد القانون الدولي ما زال في بدايته ، ومع ذلك فإنه يظل يتيح إطـــارا فريدا لتعزيز دور القانون بوصفه العامل الاساسي للنظام في العلاقات الدولية . ويجـب ألا نفوّت هذه الفرصة . إن الامم المتحدة نفسها تواجه عددا من المسائل القانونيـــة ذات الطابع الحساس للغاية ، وأذكر منها ، على سبيل المثال ، مسائل المعنى المعاصر للسيادة ؛ وحكم القانون والاختصاص القضائي المحلي للدول ؛ واحترام القانون الدولـي في مواقف الصراع ؛ والاليات القانونية العالمية لإعمال حقوق الانسان ؛ وإنشاء محكمـة جنائية دولية ؛ وخلافة الدول ؛ ودعاوى التعويض الدولي .

وبالنسبة لحل الصراعات ، يجب اللجوء الى المادة ٣٦ من الميثاق . ولا بـد أن تصبح التوصيات التي يصدرها مجلس الامن باتخاذ اجراءات أو سبل محددة لتسويـة النزاعات ، ممارسة معتادة في الحالات التي لا يستطيع فيها أطراف النزاع تسويته وفقـا لالتزاماتهم بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢ . وإن بولندا بصفة خاصة تعزيز دور محكمـة العدل الدولية .

وأود أن أختتم كلمتي بالقول بانه لا يمكن تخيل إقرار سلم عالمي دائم دون أن يكون القانون والعدالة نبراسين ثابتين لكل البشر والامم على حد سواء*

السيدة اف أوغلاي (السويد)(ترجمة شفوية عن الانكليزيـــة) : أود أن أتقدم إليكم - سيدي - بتهانيء القلبية لانتخابكم لمنصب الرئاسة . وإنني على ثقة مـن أن هذه الجمعية في أيد أمينة . كما أود أن أشيد بالامين العام السيد بطرس بطـــرس غالي ، لقيادته للامم المتحدة في حقبة تتسم بالتغير الحاسم .

إنها لسمة من سمات العصر البارزة أن تحتل منذ دورة العام الماضي دول أعضـاء جديدة ، لا يقل عددها ١٣ دولة ، مقاعدها في الجمعية العامة . وأود أن أرحب بهـــا جميعا ترحيبا حارا .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

يمر العالم حاليا بتغيرات مثيرة ويواجه تحديات كبيرة . ويجب ألا نسمح بأن يتحول التفاؤل الذي بعثته الثورة التي جلبت الحرية الى أوروبا الشرقية الى تشاؤم جديد نتيجة للمشاكل التي نواجهها اليوم .

إن انتهاء الحرب الباردة قد أتاح لنا قطعا فرصة فريدة لبناء نظام عالمي جديد يقوم على أساس القيم المشتركة على النحو المتوخى أصلا في ميثاق الأمم المتحدة . ويبرز الآن توافق دولي في الآراء على أساس مبدئي الديمقراطية والاقتصاد بوصفهما شرطين أساسيين لرخاء شعوب العالم .

إن السبب الاول الذي يدعوني الى التفاؤل هو انتهاء الصراع بين الشرق والغرب . والسبب الثاني هو ما اظهرته لنا خبرتنا من انه ليست هناك امة محكوم عليها بأن تعيش في دائرة مستمرة من الفقر والتخلف والعنف السياسي . وهناك بلدان نامية عديدة احرزت تقدما كبيرا نقلها في وقت قصير جدا من حالة الفقر المدقع الى حالة رخاء نسبي .

وعلاوة على المساهمات التقليدية التي تقدمها البلدان الصناعية ، يمكننا أن نلاحظ وجود اتجاه بين البلدان النامية الناجحة اقتصاديا الى أن تشاطر معرفتها وتجربتها مع البلدان الاخرى التي لم تحقق بعد نفس المستوى من النمو . وتظهر الآن اشكال جديدة للتعاون بين امم تمر بمراحل مختلفة من التنمية .

إننا نعيش في حقبة تاريخية نرى فيها زوال خطر وقوع محرقة نووية ومن ثم زيادة وضوح التهديدات الاخرى للسلم والامن . وينطبق هذا على مشاكل التنمية الاقتصادية ، والخطر المتعاظم الذي يهدد البيئة ، والصراعات الدينية والإثنية التي اصبحت متفاقمة بشدة من مناطق معينة . وعلى الرغم من أن الامن سيظل له بعد عسكري ، فإن هذه التحديات لا يمكن مواجهتها إلا بتطبيق مفهوم امني أوسع يأخذ كل الجوانب في الاعتبار .

وعلى الاجل الطويل ، لا يمكن حل المشاكل والصراعات التي من هذا النوع إلا في بيئة يتوفر فيها قدر اكبر من التركيز على التعاون . ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا عن طريق التبادل الحر للمعرفة والسلع ، والتعاون الاقليمي ، وبناء المؤسسات أي إقامة وتعزيز الهياكل الدولية داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها . وستقاس عظمة الامة في المستقبل لا بقدرتها العسكرية وإنما بمقدرتها على إنشاء مجتمع متحضر عن طريق التعاون السلمي .

ولا بد لاي عالم قوامه المجتمعات المتفتحة والمتحضرة من أن يكون أيضا عالما قائما على الاسواق المفتوحة . وفي اوروبا الغربية ، أمكن توطيد وتأمين السلم والرخاء عن طريق التدفق الحر للسلع والخدمات . وبالمثل فإن السلم والرخاء فيما

يسمى عادة بالعالم الثالث لا يمكن أن يتحققا إلا عن طريق التجارة الحرة العالمية والحدود الاكثر انفتاحا .

وعلينا في الغرب أن نفعل ما هو أكثر من مجرد فتح أسواقنا . فمن مسؤوليتنا أيضا أن ندعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية بتقديم مساعدات سخية لها . وتكتسي المساعدة أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الاشد فقرا والتي لم تتمكن حتى الآن من أن تستفيد استفادة كاملة من التجارة العالمية الحرة .

ومن شأن التعاون الاقليمي الذي أعطي زخما جديدا بعد انتهاء المجابهة بين الشرق والغرب أن يلعب دورا ديناميا متزايدا في عالم الغد . والتعاون الاقليمي يمكن بدوره أن يؤدي الى تعزيز التعاون العالمي . ولو تمت الاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون الاقليمي على الوجه الصحيح ، لوفر هذا التعاون اللبنات اللازمة لبناء التكامل العالمي . ولكن إذا لم تعالج هذه الفرص بشكل مناسب فإن النتيجة ستكون لصالح القومية الضيقة الافق والحمائية الاقتصادية .

وترى السويد أن من الضروري أن تحقق البلدان الصناعية الغربية هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الاجمالي للمساعدة الإنمائية . وينبغي أن تعزز المساعدة الإنمائية بشكل فعّال احترام حقوق الانسان ، والديمقراطية ، والحلول القائمة على الاقتصاد السوقي . ومما يؤسف له أن الحاجة قائمة أيضا الى تخصيص موارد متزايدة لمساعدة الشعوب التي تعاني من المجاعة والحرب والكوارث الاخرى .

وقد أدى التكامل الاوروبي وإعادة توحيد أوروبا الشرقية والغربية على أساس القيم والاهداف المشتركة الى إيجاد فرص جديدة للتعاون الاوروبي الشامل . ويعتمد تحقيق الاستقرار في المستقبل على نجاح عملية الانتقال الجارية في أوروبا الشرقية وفي بلدان كومنولث الدول المستقلة ، وهي عملية لها مطالبها من التضامن الاوروبي .

وبوسع أوروبا المتحدة والناجحة أن تضطلع بدور إيجابي وهام على الصعيد الدولي . ولدى السويد نية أكيدة في أن تصبح عضوا في المجموعة الاوروبية . وستواصل السويد ، بوصفها عضوا في المجموعة ، العمل من أجل أوروبا المتفتحة على العالم اقتصاديا وثقافيا وسياسيا . وفي رأينا أن أوروبا المنطوية على نفسها ليست بديلا صالحا .

ومتظل المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية والارهاب تمثل تحديات جسيمة لنا . ولا يزال الفقر المنتشر والنمو السكاني المعّجل من المشاكل التي تعانيها بلدان كثيرة . ولا يزال استعمال المخدرات والاتجار بها من الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي . وقد رأينا أن المجتمعات يمكن أن تنهار سواء نتيجة لمشاكل داخلية أو تحت ضغوط خارجية .

ومن الحقائق الثابتة أن التدفقات الكبيرة للاجئين التي نشهدها اليوم تسببها أعمال الانسان بقدر لا يقل عما تسببه الكوارث الطبيعية . ونحن في أوروبا لم نتمكن حتى الآن من وقف التطورات المأساوية في يوغوسلافيا السابقة . وهذا هو أعتى صراع وحشي تشهده منطقتنا منذ الحرب العالمية الثانية . وتسعى السويد الى تعزيز الآليات الاقليمية والإطار الدولي لمعالجة الصراعات التي على شاكلة ما نشهده في دول البلقان وفي مولدوفا وفي القوقاز .

وقد ركزت السويد اهتمامها ، في المنطقة المجاورة لها ، على مخاطر الصراع الكامنة في مرابطة قوات الاتحاد السوفياتي سابقا بشكل غير منظم في دول البلطيق ذات السيادة . ونحن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين روسيا وليتوانيا لسحب القوات ، ونتوقع أن يتم التوصل أيضا الى اتفاقات مماثلة مع استونيا ولاتفيا .

وعلى الرغم من إن انتهاء الحرب الباردة قد شجع على اتخاذ خطوات تؤدي للتوصل الى الحلول السلمية ، فإن الصراعات الاقليمية ، التي كثيرا ما طال أمدها ، لا تزال تسبب وقوع ضحايا كثيرين في بقاع عديدة من العالم . وتتفاقم الصراعات الاقليمية في بعض أجزاء افريقيا نتيجة للجفاف المطول الذي أسهم في إحداث مجاعة تؤثر على الملايين من البشر . ولا يمكن لاحد أن يبدي عدم اكتراث بالحالة في الصومال ، حيث يعاني المدنيون معاناة تفوق ما هو مشاهد في أي مكان آخر .

كما يتعرض مكان أجزاء أخرى من القرن الافريقي للمعاناة من آثار الحرب . وتشترك السويد في تدابير الإغاثة الانسانية الدولية الجارية بتقديم موارد كبيرة . إلا أنه لا بد من أن تقترن المساعدة الانسانية بجهود سياسية لاقامة سلم دائم .

إن العنف السياسي الذي يتجه الى خلق حلقة مفرّغة أصبح يخيم على العناصر الايجابية في التطورات الحاصلة في جنوب افريقيا ، حيث تم اتخاذ خطوات هامة نحو

التسوية التفاوضية . وتؤيد حكومة السويد جهود الامين العام الرامية الى وضع حد لاعمال العنف والى استئناف المفاوضات التي يرجى أن تؤدي الى القضاء السريع على الفصل العنصري والى إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية .

إن الفرصة التاريخية لتحقيق السلم في الشرق الاوسط المتاحة الآن ينبغي عدم إضاعتها . ولكن اذا أريد أن يكون للسلم مضمون حقيقي ، فلا بد من أن تكون هناك تسوية شاملة تتضمن كل الجوانب التي ناقشتها الاطراف العاملة المتعددة في إطار عملية السلم . ويمكن للشرق الاوسط أن يستفيد استفادة كبيرة من التعاون الاقليمي في عدد من المجالات .

وكثيرا ما تنشأ عندما يجلس أطراف النزاع على طاولة المفاوضات عملية دينامية مؤداها بناء الثقة . ونأمل في أن تتحقق مثل هذه الآثار الدينامية في كل من العملية السياسية في جنوب افريقيا والعملية السلمية في الشرق الاوسط .

ومما يبعث على الامل بشكل خاص التطورات الاخيرة في مجال نزع السلاح . وفي العام الماضي ، وافقت الولايات المتحدة والبلدان المعنية الاعضاء في كومنولث الدول المستقلة على خفض مخزوناتها النووية الاستراتيجية بنسبة الثلثين وعلى إزالة معظم أسلحتها النووية التكتيكية .

ويمثل مشروع الاتفاقية الخاصة بالحظر الشامل للاسلحة الكيميائية إنجازا تاريخيا في الجهود الدولية الرامية الى منع انتشار أسلحة التدمير الشامل . ونأمل في أن يؤدي تزايد التوافق الدولي في الآراء الى اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمعالجة مسألة أسلحة التدمير الشامل وانتشارها . وتولي السويد اهتماما خاصا لعدم انتشار الاسلحة النووية ولتعزيز معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وتمديدها الى أجل غير مسمى نتيجة للمؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ .

يتعين على هذه الدورة للجمعية العامة الاضطلاع بواجب هام هو متابعة القرارات التي اتُخذت في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه . وعلى البلدان الصناعية والبلدان النامية أن تعمل سويا بروح التعاون والتضامن لمواجهة الاخطار التي تهدد بيئتنا وتحقيق تنمية سليمة بيئيا .

كتب شاعر سويدي ذات مرة : "إن ما يمكن أن تخلقه القوة صعب وقصير الامد" . وهذا مايعلمه إيانا التاريخ أيضا . إن الحلول الدائمة للازمات والصراعات الناشئة عن التناحرات السياسية والدينية ينبغي أن تقوم على مبادئ الديمقراطية والقانون الدولي . ولهذا فإن حماية حكم القانون الدولي وتجاوز الحدود القومية والعرقية والدينية هما في صالح الجميع .

في أوروبا شهدنا تطورات محمودة تتعلق بمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وأثناء الحرب الباردة كان دور المؤتمر ينحصر في بناء الجسور .أما اليوم فإن مهمته الرئيسية هي مساعدة بلدان أوروبا الشرقية في عملية الانتقال التي تمر بها ومعاونة تلك الدول الحديثة في التوصل الى صيغ للتعايش السلمي . وعندما تتولى السويد رئاسة مجلس وزراء مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في كانون الاول/ديسمبر ، فإنني أعتزم العمل على مزيد من الدعم لقدرات المؤتمر من أجل بناء السلم وتسوية المراعات .

وقد تعزز التنسيق بين الامم المتحدة والمؤتمر عندما أعلن المؤتمر عن نفسه بوضوح في هلسنكي كمنظمة إقليمية على أساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة . وهذا أثر إيجابيا ، على سبيل المثال ، على الجهود المبذولة لحل الصراع الدائر في يوغوسلافيا السابقة . وهناك أشكال مختلفة للتعاون من أجل الامن بين الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية ظهرت أيضا في مناطق الصراعات الاخرى .

إلا أن الامم المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تفسير وتطبيق القانون الدولي . ويظل حق اتخاذ تدابير تنفيذية حقا مقصورا عليها وحدها . ولكن الامم المتحدة بحاجة الى الدعم فيما يتعلق بالجوانب الهامة إذا أريد لها أن تصبح قادرة على مواجهة مطالب عالم اليوم والتوقعات المأمولة في المستقبل .

فيما يختص بتعزيز قدرات مجلس الامن ، تتبادر الى ذهني أساسا إمكانيات المجلس التي تتيح له معالجة الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين في مرحلة مبكرة . غير أننا ينبغي أن نتوخى الحذر فيما يتعلق بتغيير تشكيلة المجلس وإجراءات صنع القرار فيه ، نظرا لان المجلس أصبح أخيرا يعمل على النحو الذي توخاه الميثاق . وفي نفس الوقت ينبغي أن تحظى قرارات المجلس بتأييد واسع النطاق من الدول الاعضاء ، ويقتضي ذلك تعاونا وثيقا بين أعضاء مجلس الامن وسائر أعضاء الامم المتحدة .

وترحب السويد بتقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" . وهناك إقتراحات متعددة وردت في ذلك التقرير ناقشتها دول الشمال في وثيقة أصدرتها من قبل بعنوان "تشكيل السلم" - الامم المتحدة في التسعينات" . وقد طالبنا في تلك الوثيقة بجملة أمور من ضمنها تعزيز قدرات مجلس الامن والامين العام بغية انجاز الدبلوماسية الوقائية . ومن دواعي امتناننا أن نلاحظ أن هذه المسألة أصبحت تحظى بأولوية قصوى .

إنه لامر هام للغاية أن تُتاح للامم المتحدة الامكانيات الملموسة التي تمكنها من توقع الصراعات والحيلولة دون وقوعها . وينبغي أن يصبح من الممكن نشر قوات حفظ السلام للاغراض الوقائية . كما يجب حث الاطراف في النزاع على اللجوء الى محكمة العدل الدولية لتسوية المنازعات فيما بينهم سلميا . وقد يشكل انتهاك الحقوق الاساسية للإنسان تهديدا للسلم والامن الدوليين ومن ثم يخضع ذلك الانتهاك لتدابير يتخذها مجلس الامن .

وفيما يتعلق بالمسألة الشائكة الخاصة باستخدام التدابير القسرية لحفظ أو بناء السلم بموجب المادة ٤٢ من الميثاق ، وتشكيل قوة دائمة للامم المتحدة على أسس وطنية لتحقيق ذلك الهدف ، فإن لدينا كل الاسباب التي تدعونا لتوخي الحذر في متابعة وتحليل هذه المسائل . ينبغي ألا يتم أي تغيير في الممارسات التي تقوم بها الامم المتحدة إلا بعد التوصل الى الاتفاق على أوسع نطاق ممكن .

ويتضمن تقرير الامين العام أيضا اقتراحات لتمويل بعثات حفظ السلم التقليدية . وتتعاظم أهمية مسألة التمويل يوما بعد يوم نظرا لتوسع أنشطة الامم المتحدة في صيانة السلم . ولا ينبغي أن تعتمد أنشطة حفظ السلم على الإحسان المقدم

من البلدان الاعضاء ، كما كان الحال دائما في الماضي . وترى بلدان الشمال أن إنشاء صندوق مؤقت لتمويل عمليات حفظ السلم يشكل خطوة هامة في اتجاه حل مشكلة التمويل .

لكن عمليات حفظ السلم لا تمثل إلا جانبا واحدا من جوانب صعوبات التمويل التي تواجهها الامم المتحدة . فإذا أريد للأمم المتحدة أن تصبح قادرة على الاضطلاع بدورها في المستقبل ، مع توافر الشروط الضرورية السياسية حاليا ، فينبغي التوصل الى حل طويل الامد لازمة المنظمة المالية . فضلا عن أنه يتعين على جميع الدول الاعضاء أن تدفع انصبتها المقررة وفقا لالتزاماتها بموجب الميثاق .

ونحن نشعر بالرضا إذ نلاحظ أن مفهوم الامن بمعناه الاشمل الذي دعت اليه السويد وارد في تقرير "خطة للسلام" . ينبغي أن يصبح هذا الرأي الاساس الذي يقوم عليه إصلاح منظومة الامم المتحدة بأسرها ، وقد بلور الامين العام أيضا في تقريره لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام آراءه بشأن هذه المسألة . ويكمن فحوى رسالته في أنه لا يمكن ولا يجوز الفصل بين مهام الامم المتحدة في الميدان السياسي ومهامها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . إن السويد تؤيد هذا الرأى . وفي هذا الصدد يكتسب الاقتراح الداعي الى عقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ أهمية خاصة .

يتضمن مشروع دول الشمال الخاص بالامم المتحدة شتى الاقتراحات المحددة لجعل نشاط الامم المتحدة في مجال المساعدة الانمائية أكثر كفاءة - مثلا ، من خلال هيكل توجيهي ونظام جديد للتمويل . ونحن نرحب بالخطوة الاولى التي اتخذتها الجمعية العامة لتعزيز قدرة الامم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ الانسانية . ونأمل أن يصبح في الإمكان ، في أعقاب دورة تموز/يوليه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المضي قدما في التدابير الاصلاحية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أثناء دورة الجمعية العامة هذه .

وترد مسألة حماية حقوق الانسان في إطار المفهوم الاشمل للأمن . وتعتزم السويد ، في مجال الإعداد للمؤتمر المعني بحقوق الانسان الذي سيعقد في العام القادم ، أن تقترح اتخاذ تدابير وإجراءات من شأنها زيادة احترام حقوق الانسان في

جميع أرجاء العالم سواء في البلدان النامية أو في البلدان الصناعية . واسمحوا لي أن أوكد إن الحكومة السويدية ترى أن هناك صلة واضحة بين احترام حقوق الانسان الاساسية وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعليه فإن قضية تنمية أي بلد لا يمكن فصلها عن إعمال ذلك البلد لاحترام حقوق الانسان فيه .

إن السويد ترشح نفسها لمقعد في مجلس الامن الدولي للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ . وإننا نُقدم على ذلك انطلاقا من الدور النشط الذي ما برحنا نلعبه تقليديا داخل منظومة الامم المتحدة ، وينص الميثاق على إيلاء الاعتبار الواجب ، عند انتخاب الاعضاء غير الدائمين لمجلس الامن ، لمساهمة الاعضاء في صيانة السلم والامن الدوليين وفي تحقيق الاهداف الاخرى للمنظمة .

وقد خدم سويديون كثيرون الامم المتحدة ، في الامانة العامة والميدان على السواء . وأصبحت أسماء مثل فولك برنادوت وداغ همرشولد جزءا من تاريخ الامم المتحدة .

واشتركت السويد عمليا في جميع عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام . وعلى أساس خبرتنا في هذا المجال ، تستطيع السويد وسائر دول الشمال الاوربي تقديم المشورة والتدريب للبلدان التي تستعد الان لإيفاد بعثات حفظ السلم .

وأدرجت السويد مشاكل البيئة في جدول أعمال الامم المتحدة ، واستضافت مؤتمر الامم المتحدة الاول في هذا المجال .

وعلى مدار عدة سنوات ، كنا في المقدمة فيما يتصل بأعمال الامم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، سواء فيما يتعلق بالتخطيط أو التمويل . والسويد مانح رئيسي لكثير من الوكالات الانمائية للامم المتحدة وهي رابع أكبر مساهم في منظومة الامم المتحدة في مجموعها .

وإذا حازت السويد المساندة لترشيحها لشغل مقعد في مجلس الامن الدولي ، فإن ذلك سوف يستتبع اضطلاعها بمسؤولية أكبر مما كانت عليه الحال عندما شاركنا في أعمال المجلس قبل ستة عشر عاما . نحن على استعداد لتحمل هذه المسؤولية .

في بيئة دولية حافلة بتحديات وفرص جديدة للتعاون ، يمكن تلخيص سياسة السويد إزاء الامم المتحدة في النقاط الثلاث الاتية .

أولا ، نريد الإسهام في تعزيز قدرة الامم المتحدة في صنع السلم وصيانة السلم وبناء السلم . وتتعلق هذه المسألة بالحفاظ على فعالية مجلس الامن ، مما يفترض أيضا تمتع قراراته بتأييد واسع من الدول الاعضاء .

ينبغي منح الامين العام مسؤوليات أكبر لاتخاذ زمام المبادرات . ومن الجوهري ضمان تمويل عمليات حفظ السلم . والسويد تؤيد الاقتراح بإنشاء صندوق خاص للطوارئ .

ثانيا ، نود العمل من أجل توسيع هياكل التعاون الدولية لنتمكن من مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والامن والتنمية الاقتصادية في التسعينات . ونحن نعلق أهمية كبيرة على التفاعل بين الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية .

ثالثا ، نريد تعزيز تطبيق مفهوم أوسع للأمن بحيث يتضمن ليس فقط العنصر العسكري وإنما أيضا حقوق الانسان والديمقراطية والحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمسؤولية البيئية . ونؤيد الرأي القائل بوجوب النظر في سياق واحد في مهام الامم المتحدة في المجال السياسي وفي الميدان الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي لرؤية شاملة من هذا القبيل ، مبنية على ميثاق الامم المتحدة ، أن تشكل الاساس لإصلاح منظومة الامم المتحدة .

ويمكن للامم المتحدة أن تقيم أمنا حقيقيا في العالم . ولن يمكنها ذلك إلا بمعالجة جذور إنعدام الامن .

السيد سيلفا سيما (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد تحقق في عصرنا تقدم فريد من نوعه في مجال البحث عن السلم والتفاهم والتعاون بين الشعوب . ويتزايد بإطراد إدراك الجنس البشري لهذا الواقع الجديد .

وبالتالي ، فإن هذه المرحلة مناسبة للتأمل والحوار في إطار الامم المتحدة ، ولاستعراض منجزاتنا ، وكذلك أوجه قصورنا ، ولاجراء دراسة جادة ومتعمقة للدور الذي نعهد به للمنظمة والآمال التي نسعى لتحقيقها في المستقبل القريب كما نرجو .

أود أن أكرر هنا قناعة حكومة الرئيس آيلوين بشأن الحتمية الاخلاقية والسياسية والاجتماعية لوضع احتياجات الشعوب في صميم أنشطة الامم المتحدة . فالحد من الفاقة وزيادة العمالة وتعزيز التماسك الاجتماعي احتياجات يتشاطرها المجتمع الدولي بأسره .

ولهذه الاسباب ، فإن أهمية الدورة السابعة والاربعين هذه للجمعية العامة لا تقبل الجدل .

نحن نرحب بالدول الاعضاء الجديدة التي انضمت الى الامم المتحدة والتي ستشترك معنا في جهودها .

ونرحب بانتخابك ، سيادة الرئيس ، لانه يتيح لشخصية خبيرة في السياسة العالمية توجيه مداولاتنا والانتهاء بها الى نتيجة مرضية للجميع . وفي الوقت ذاته نعرب عن التقدير للإدارة الحكيمة لسلفك اللامع ، السفير الشهابي* .

يقف العالم على عتبة القرن الحادي والعشرين . وقد تجاوزنا المواجهات الايديولوجية الخرقاء بين الدولتين العظميين وخطر اندلاع الجحيم النووي .

غير أنه لا يوجد ضمان للسلم . فلا تزال التوترات القديمة والاخرى الجديدة الناجمة عن العنصرية والتعصب الديني والقومية المتطرفة موجودة ؛ وما زال التحدي التاريخي المتمثل في تحقيق التنمية للجميع قائما ؛ وما زال الدين الاجتماعي الرهيب مطلوبا - وهو دين لا يمكن إعادة جدولته - وهو مستحق لاكثر الافراد حرمانا في كل مجتمعاتنا .

لا تزال منظمتنا تواجه العديد من التحديات التي تستدعي المزيد من العمل الفعال . إن الحرب في البوسنة والتقارير الخطيرة الواردة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، التي بلغت حد إبادة الجنس في الاقاليم التي دمرها المراع في يوغوسلافيا السابقة ، تستلزم العمل الحماسي المتضافر .

والعملية المبشرة بالنجاح والتي لا تزال غير محققة في جنوب افريقيا تطرح تحديات جديدة لمنظمتنا .

وتُعد المفاوضات الجارية بشأن الشرق الاوسط بشيرا طيبا للمستقبل ولكن لا تزال هناك حالات أخرى في العالم تشكل تهديدا للسلم .

وأصبحت المواجهة الاجتماعية الناجمة عن الفجوة المتزايدة بين الرفاه والفقر مصدرا لعدم الاستقرار العالمي . والشرط الاساسي الجديد للسلم الآن هو التنمية المصحوبة بالعدالة ، وهي المهمة المشتركة المطلوب منا أن نوحد صفوفنا ونضطلع بها .

والآن ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، أصبح دور الامم المتحدة أكثر أهمية بالمقارنة بأي وقت مضى . فللمنظمة دور مركزي ينبغي أن تضطلع به في بناء نظام دولي

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد بوفولو (ليسوتو) .

جديد يتيح مواجهة الأزمات التي تشكل تهديدات خطيرة للسلم في أنحاء عديدة من العالم .

ولا يمكن التغلب على هذه الأزمات وعلى مجموعة كاملة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، إلا إذا تعززت المنظمة وحظيت باحترام أكبر وازدادت كفاءتها في السعي الى تحقيق أهدافها النبيلة .

ومن الجوهري بالطبع ، أن يُستكمل هذا العمل الضخم الذي ندعو المنظمة العالمية الى الاضطلاع به بالأنشطة الوقائية التي تنفذها المنظمات الإقليمية . وإن منظمتنا الإقليمية ، وأعني بها منظمة الدول الامريكية ، تنهض بهذه المهمة بالقيام بجهود واقعية وعنيدة لإحباط أو حل مشاكل المنطقة المختلفة والمعقدة .

غير أن الامم المتحدة هي المكان الذي يجب أن نطور فيه المفاهيم والمبادئ والاتفاقات التي تجعل أمن الأفراد هدفا ذا أولوية في التعاون الدولي . وسيعزز هذا بدوره التعايش بين الدول .

يجب أن نبحث معا عن توجيهات سياسية جديدة تبين لنا الطريق الى تعزيز دور المنظمة في صيانة السلم والأمن ، وفي الدفاع عن حقوق الانسان ، وفي حماية البيئة ، وفي الكفاح ضد تهريب المخدرات والارهاب ، وفي سد الفجوة بين الشمال والجنوب .

ينبغي أن تكون نقطة البداية القيم السامية التي نستلهمها في عملنا . إن شيلي تعلن أمام هذا المحفل العالمي تفانيها الذي لا يحيد للسلم واحترام كرامة الفرد ، واقتناعها بأن العدالة هي حقا أساس المجتمع المستقر ، وإيمانها بالقيمة العالمية لحقوق الانسان ، واحترامها للابداع الفردي والديمقراطية باعتبارها شكلا نموذجيا للحكم ، وقصارى القول ، تعلن التزامها باحتياجات الفقراء المستضعفين في كل مجتمعاتنا . وتسليمها بسيادة القانون والسعي الى تحقيق توافق الآراء كأساس للاتفاقات الرئيسية الوطنية والدولية .

تؤمن شيلي إيمانا راسخا بميثاق الامم المتحدة . وبأنه لا يوجد بديل لهذه المنظمة كبرلمان عالمي ، وكمحفل للمناقشات والاتفاقات الدولية ، وكمصدر للتحليلات التقنية الابتكارية ، وكهيئة متعددة الاطراف مسؤولة عن السلم والامن والتنمية .

وكما نساند دور الامم المتحدة دون تحفظ ، فإننا أيضا لا نضع حدودا لمطلبنا بأنه ينبغي عليها أن تعمل بكفاءة وتكون ديمقراطية في بلوغ أهدافها . ولا شك في أن ذلك يرتهن بمشيئة الحكومات ، ولكن أيضا بتعزيز كفاءة الامانة العامة واستقلاليتها .

وفوق كل شيء . لا بد من تحقيق التوازن بين الجمعية العامة باعتبارها الهيئة السياسية الرئيسية ، ومجلس الامن باعتباره الهيئة المسؤولة عن معالجة مشاكل السلم والامن التقليدية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الهيئة الرئيسية لتعزيز التنمية المستدامة والمنصفة .

إن التفاعل القائم على الاحترام المتبادل بين هذه المستويات الثلاثة ينبغي أن يمكن الامم المتحدة من أن تأخذ بزمام المبادرة في خلق نظام دولي للسلم يضمن التمثيل الكافي لمصالح جميع البلدان ومشاكلها .

في هذا النظام العالمي الجديد ، الذي يتشكل الآن ، والذي ينبغي على كل الدول الاعضاء في المنظمة أن تساهم في صياغته ، يحتل تقرير الامين العام ، المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) مكانا هاما للغاية ، فهو يحتوي على آراء واقتراحات تتعلق بالدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وحفظ السلم ، وبناء السلم .

إن شيلي توافق على أن دور الامم المتحدة في صون السلم والامن الدوليين ينبغي تعزيزه .

وبينما تلعب الدبلوماسية الوقائية دورا متزايد الاهمية على الساحة الدولية ، فإن مفهوم بناء السلم ، بمعني خلق مناخ جديد وتعزيز الامن من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، يصبح قضية اساسية .

يتعاون بلدنا مع الامم المتحدة وهو على استعداد لان يزيد من مشاركته في المستقبل اذا اقتضت الضرورة . وعبرت شيلي عن استعدادها في هذا الصدد بتاييدها لمجلس الإمن في القرارات التي اتخذها مؤخرا . وبالمثل ، وضعت شيلي تحت تصرف الامم المتحدة في السنوات الاخيرة الدراية والخبرة المهنية لقواتها المسلحة وقوات حفظ النظام فيها . وكان جنود شيلي ، كالعادة ، بين افراد قوات مراقبي الامم المتحدة في الشرق الاوسط وفي شبه القارة الآسيوية . ويباشر جنود تجريبتنا انشطتهم الآن في كمبوديا ، وقد عمل طيارونا بنشاط في الكويت . وتعاونت شرطتنا أيضا مع قوة السلم في السلفادور .

وانطلاقا من روح الخدمة في سبيل قضية السلم . تشترك شيلي دوما في المناقشات التي تجري في محافل نزع السلاح متعددة الاطراف على نطاق عالمي ، دون الإخلال بمشاركتنا النشطة على المستوى الاقليمي .

وإننا نؤيد اتفاقية الاسلحة الكيميائية ونؤكد مجددا رغبتنا المشروعة لكي نصبح عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح بمجرد أن تصبح مسالة توسيع عضوية المؤتمر موضوع نقاش حقيقي .

وعلى المستوى الاقليمي ، نعتبر المبادرة التي تقدمنا بها مع الارجنتين والبرازيل ، والرامية الى التنفيذ الكامل لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، من خلال مجموعة من التعديلات المطروحة بقصد تعزيز نظام المعاهدة للرصد والتي وافق عليها مؤتمر الموقعين بالاجماع ، مبادرة ذات أهمية .

في سياق الروح الايجابية التي أعقبت فترة الحرب الباردة ، والتي اتسمت بالسعي للتوصل الى اتفاقات وتهيئة مناخ من الصداقة والتعاون بين الدول ، يرى بلدي أن الوقت

قد حان ، على أساس إطار زمني مدروس بعناية للازالة التامة للاسلحة النووية ، ووضع نهاية قاطعة على الفور لتجارب هذه الاسلحة .

إنني أضم صوتي الى أصوات وزراء مجموعة البلدان النوردية الذين رحبوا ، في اجتماعهم في سفالبارد ، بالجهود التي تبذل الآن ، ولاسيما وقف التجارب الفرنسية في المحيط الهادئ ، وأعربوا عن رغبتهم في أن يصبح الوقف الطوعي بالنسبة لجميع التفجيرات النووية وقفا دائما ، فتستبعد بذلك من العالم ، بصورة نهائية ، هذه الممارسات التي تهدد أمننا وتعايشنا وبيئتنا .

في السنوات المقبلة سيتعين علينا أن نتناول قضية تشكيلة مجلس الامن . ونحن نرى أن هذه الهيئة الهامة ينبغي أن تعبر عن الواقع الدولي الجديد . ومن ثم فإننا على استعداد لكي ننظر بعين الرعاية والاهتمام في صيغ جديدة يمكن أن تعبّر على نحو مناسب عن أماني دول العالم التي تمثل مراكز قوة جديدة والتي تسعى لكي تصبح أعضاء دائمين في المجلس .

من الضروري أيضا تعزيز حضور مختلف المناطق النامية في تلك الهيئة . ولا مناص من أن يستتبع هذا مشاركة أكبر من الناحية العددية ، وأشكالا جديدة من التمثيل الإقليمي .

وبإجراء التحسينات بمرور الوقت يمكن أن تتحول هذه الممارسة الى آلية لتمثيل المجموعات الاقليمية . آلية تجمع بين حرية العمل للبلد المنتخب وحرية التعبير عن ارادة بلدان منطقته . هذا النظام ، اذا تم تشغيله بفاعلية ، يمكن أن يكفل لكل أعضاء المنظمة الشعور بأنهم يشاركون بالقدر المناسب في قرارات مجلس الامن .

تهتم شيلي أيضا بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي . فهو بموجب ميثاق الامم المتحدة الهيئة الرئيسية في المنظومة المتخصصة في التحليل المتكامل للابعاد السياسية والتقنية والتشغيلية للمسائل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة . ينبغي تعزيز المجلس وتجديده لكي يصبح مجلسا حقيقيا للتنمية قادرا على توجيه الحوار على

مستوى رفيع وصوغ السياسات التنموية وتوفير التوجيه السليم لانشطة المنظومة التشغيلية .

وسوف نشترك بنشاط في المناقشات الجارية بشأن هذه القضايا على أساس المقترحات المفيدة التي قدمتها بلدان الشمال الاوروبي ومجموعة الـ ٧٧ . وعلى أساس قرارات المجلس في آخر دورة عقدها .

ثمة عامل يمكن أن يسهم في إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتمثل في إنشاء لجنة التنمية المستدامة في إطاره والتي نودي بأن تصبح الجهاز الرائد للمشاكل البيئية . إن العلاقة بين لجنة التنمية المستدامة وصندوق البيئة العالمي هي أيضا مفتاح النجاح لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين ، برنامج العمل الطموح الذي وافق عليه مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية .

إن النتائج العملية للمؤتمر التي تميزت ببذل جهود كبيرة للوصول الى الاتفاق تترقبها الجماهير باهتمام شديد حيث تشارك في هذه العملية بأعداد مطردة الزيادة .

يعد التوقيع على اتفاقيتين بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ ، وعقد مؤتمرات عالمية عن التصحر - الموضوع الذي يتسم بأهمية كبرى للعديد من البلدان ، ولكن بأهمية حيوية للدول الافريقية - وعقد المؤتمر المعني بالصيد في أعالي البحار ، معالم هامة على طريق الجهد الدولي للحفاظ على البيئة .

لا نستطيع أن ندخل عهدا جديدا من السلم - رغم أنه من الناحية العملية في متناول اليد - اذا تناسينا الانسان . إن قدرتنا على قيادة الامم المتحدة ، وسبب وجودها نفسه سوف يتم قياسهما ، في نهاية المطاف ، بالنجاح الذي نحققه في ميدان التنمية الاجتماعية .

وبدون تحقيق مزيد من الرفاه لجميع مواطنينا لن يكون هناك سلام ولا أمن ولا استقرار مستمر ، لا على المستوى الوطني ولا على المستوى الدولي . ولهذا السبب ، قدمنا الآن مبادرة لعقد مؤتمر عالمي على مستوى القمة للتنمية الاجتماعية . وقد حظي هذا الاقتراح أخيرا بالتأييد الاجماعي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي وافق على توصية الجمعية العامة بأن تدعو الى عقد القمة في بداية ١٩٩٥ على مستوى رؤساء الدول والحكومات .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لاشكر جميع الدول الاعضاء التي شاركت في توافق الاراء هذا ، وبصفة خاصة البلدان الـ ١٢١ التي شاركت في تقديم القرار الخاص بالموضوع . وأود كذلك أن أشكر الامين العام لانه أوكل الى ممثلنا لدى الامم المتحدة ، السفير خوان سومافيا ، مهمة إجراء المشاورات المطلوبة واختتامها بنجاح لتنفيذ هذه المبادرة .

وقد اتخذت الخطوة الاولى الآن . ولا يزال هناك الكثير . ومما لا شك فيه أن المسؤولية الاولى عن حل هذه الحالة يجب تحملها على الصعيد المحلي . وينبغي أن يتخذ كل بلد الخطوات اللازمة من أجل استقرار نظامه السياسي ، وتشجيع الاستثمار ، والتجارة والتطوير التكنولوجي وضمان التوزيع المنصف للدخل .

وقد قبلت شيلي هذا التحدي . وهي تنمو اليوم بنسبة قدرها ٧ في المائة ، وخفضت البطالة الى ٥ في المائة تقريبا والتضخم الى ١٣ في المائة سنويا . وبالاضافة الى ذلك استكملت عملية حل مشكلة الدين الخارجي ، في ظل حكومة الرئيس ايلوين ، وتزايد الدخل الحقيقي لاجور العمال بنسبة ١٥ في المائة ونفذت السياسات الرامية الى التخفيف من الفقر بالنسبة للفئات الضعيفة من السكان . وقد فعلنا هذا على أساس

الاقتصاد المفتوح المركز على الفعالية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد وعلى أساس الحرية الشخصية والديمقراطية السياسية .

ورغم أنه تم الاعتراف بنجاح هذه البرامج من مختلف قطاعات حياتنا الوطنية ، فإننا ندرك أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي أن نفعله بالنسبة لمواردنا . وندرك كذلك أن الفوائد لبلدنا ستكون أكبر وأعظم لو أن القواعد الاساسية للاقتصاد الدولي كانت أكثر إنصافا .

وبينما يطالب العالم بوضوح متزايد وبقوة بإلغاء الحمائية وصياغة قواعد غير تمييزية ومستقرة تحكم التجارة العالمية ، فإن هناك تدابير انفرادية تعكس هذا الاتجاه العالمي وتثير أشكالا مباشرة من الحمائية في أسواق العالم الرئيسية ، خلافا للاطار التنظيمي والمبادئ الواردة في الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة .

أود الآن أن أقول بضع كلمات بالنسبة للأمانة العامة .

في المقام الأول ، نرحب بانتخاب العالم الموقر والدبلوماسي والسياسي المحنك السيد بطرس بطرس غالي أمينا عاما . ويشهد أعضاء الامم المتحدة على تأييد شيلي المستمر لتطلع القارة الافريقية لأن ترى أحد أبنائها يشغل هذا المنصب . وسبق أن أعربنا عن رأينا علنا على المستوى الثنائي وفي إطار حركة عدم الانحياز وفي الجمعية العامة في السنة الماضية . وقد لمسنا بالفعل ما يتمتع به الامين العام من خصال شخصية وقدرة على اتخاذ القرار . وإننا نؤيده في مهمته .

الأمانة العامة ، دون شك ، هيئة حيوية بموجب الميثاق وفي منظومة الامم المتحدة . وهي حتى تستطيع مواجهة التحديات التي تنتظرها ، ينبغي لها أن تعمل بأكبر قدر من الكفاءة والاستقلالية .

إن الأمانة العامة في خدمة جميع البلدان ، وبالتالي ينبغي أن تمثّل جميعها على نحو سليم على مستوياتها المختلفة . وتعتمد كفاءة المنظمة الى حد كبير على الثقة التي تضعها الحكومات في القدرة الفنية لموظفي الأمانة العامة وخبرتهم وحيدتهم .

وفي الوقت الذي نطالب فيه المنظمة بالاضطلاع بجميع مهامها التي تظهر في هذا العصر ، فمن العبث أن تظل في حالة من العسر المالي . من الضروري تعزيز السيولة النقدية وجعل البلدان تدفع أنصبتها المقررة بصورة أوتوماتية . هذه دون شك مسألة مسؤولية يشاطرها الجميع ، ولكن العبء الأكبر يقع على كبار المساهمين . لا يمكن أن تكون لنا منظمة قوية بأساس مالي ضعيف .

إن الوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية مطالبة بأن تواصل الاضطلاع بدورها الحيوي في مجالات هامة مثل التنمية والتعاون وحماية البيئة والتحليل الاقتصادي والاجتماعي . وإن الاسهامات التي قدمتها لصالح العالم النامي بأسره ينبغي أن تقدر حق قدرها .

إن تأييد الأمم المتحدة لمؤتمر القضاء الثاني للأمريكتين ، الذي سيعقد عما قريب في سانتياغو ، مثال آخر على تكامل الجهود الاقليمية والعالمية .

لقد تشرفت شيلي لفترة طويلة باستضافة كثير من المكاتب الاقليمية الهامة للمنظمة العالمية . وإن وجود هذه المكاتب في بلادنا يعد دليلا على التزام شيلي بانشطة الأمم المتحدة ، ونحن على استعداد لتأييدها دوما .

إن موضوع الأمم المتحدة ، وهو بالتأكيد الذي يجمعنا هنا اليوم ، موضوع مثير بالنسبة للمجتمع الدولي . إن تحقيق مقاصد ميثاقها ومبادئه كان ولا يزال الشاغل المستمر لبلادنا . وبالمثل ، يثير عدم احترام هذه المبادئ مشاعر الإحباط بيننا .

لا يمكن أن تقتصر حقوق وواجبات الدول الأعضاء حيال المنظمة بأي حال من الاحوال على ما اذا كانت شرعية أم لا أو على مجرد اجراءات آلية . نحن نسلم بالتزام حقيقي إزاء منظومة الأمم المتحدة ، وبالتالي فإننا نضطلع بكل واجباتنا بشعور من المسؤولية .

تسنح أمام الأمم المجتمعة هنا ، بل وأمام العالم ، أفضل فرصة ممكنة لضمان مستقبل الأجيال المقبلة وتحقيق تحسين ملموس في نوعية الحياة ، والقضاء على فجوة التنمية وتحقيق السلم - وباختصار ، الفرصة لبناء عالم أفضل للجميع وبمشاركة الجميع . وعلينا جميعا أن نقبل هذا التحدي .

البند ١١١ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/47/442/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أسترعي انتباه الجمعية الى الوثيقة A/47/442/Add.2 ، التي تتضمن رسالة موجهة اليّ من الأمين العام يبلغني فيها بأنه منذ صدور رسالتيه المؤرختين ١٥ أيلول/سبتمبر و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، قامت غامبيا بسداد ما يلزم لخفض متأخراتها عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومات ؟

تقرر ذلك .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد بنهيرو (البرتغال) : (تكلم بالبرتغالية ؛ والترجمة الشفوية من النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : في مستهل كلمتي أود أن أهنئ رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة على انتخابهم . وإنني واثق من أن خصالهم الشخصية المعروفة تضمن ، أمام جميع الحاضرين ، أداء أعمالنا على نحو ممتاز .

وأشكر الرئيس السابق ، السفير مبير الشهابي ، على التفاني الذي تحلى به خلال دورة الجمعية العامة الماضية ، فساهم في ترسيخ العملية المؤدية الى إصلاح الجمعية .

وأخاطب أيضا الأمين العام ، الذي أمكن بالفعل تحت رعايته اتخاذ خطوات ملموسة وحاسمة تجاه إجراء إصلاح شامل للمنظمة وإعادة هيكلة الأمانة العامة وفقا لأساليب تشغيلية أيسر ومرونة أكبر . وتعرب حكومة بلدي عن تقديرها لهذه المبادرة وتؤيدها تأييدا تاما . وتنظر البرتغال إلى "خطة للسلام" (A/47/277) على هذا الضوء . وكما اتضح من البيان الذي ألقاه السيد دوغلاس هيرد ، وزير الخارجية البريطاني صباح اليوم بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ، فإننا نرى أن الاقتراحات التي قدمها السيد بطرس بطرس غالي جديرة بالاهتمام الخاص .

لقد كان من نصيب البرتغال أن تتولى رئاسة مجلس وزراء المجموعة الأوروبية خلال فترة اضطراب في التاريخ الحديث . فالتحالفات التقليدية بدأت تتلاشى . والأنظمة التي كان يعتقد إلى عهد قريب أنها غير قابلة للتغيير بدأت تحل محلها مؤسسات جديدة تنحو نحو الدفاع عن الكرامة الإنسانية والتعددية الديمقراطية . وما خلفته عقود عديدة اهتزت ركائزه في سنوات قليلة .

أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٢ حاولت البرتغال ، بصفتها رئيسة للمجلس ، تشجيع انفتاح أكبر للمجموعة الأوروبية على الخارج . ولا أتكلم عن مجرد التوسع والحوار السياسي ، بل عن أشكال التعاون والمساعدة وتقديم الاقتراحات البناءة لمعالجة القضايا الهامة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وأتكلم أيضا عن حوافز الاندماج الإقليمي في جميع أنحاء العالم .

وبالإضافة إلى ذلك ، لم تهمل الأنشطة الخارجية للمجموعة الأوروبية حالات الأزمات . ويمثل للعيان في هذا الصدد الصراع الناشب بين عدد من جمهوريات يوغوسلافيا السابقة . وقد أعطيت الأولوية لإشراك الأمم المتحدة في إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة المعقدة . وسعينا منذ البداية إلى الموائمة بين الجهود التي تبذلها المجموعة الأوروبية والمهام التي يضطلع بها الأمين العام ومجلس الأمن . وأعتقد أن الدرجة التي بلغناها في هذا المجال مرتفعة للغاية ، سواء على مستوى هيئات اتخاذ القرار في المنظمتين أو في الميدان حيث يرابط مراقبو المجموعة الأوروبية وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام . وكلي ثقة بأن هذا سيستمر .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد موافقة البرتغال التامة على المبادئ والتدابير التي حددها مؤتمر لندن الاخير . إنها تشكل أساس التسوية التفاوضية لمشاكل يوغوسلافيا السابقة . نحن نؤيد عملية السلام التي بدأت من جديد في تلك المناسبة وفقا للتوجيه السديد من اللورد أوين والسيد سايروس فانس . ويتكون أساس هذه العملية من الإجراءات التي تم الاضطلاع بها بالفعل في إطار المؤتمر الذي رأسه اللورد كارينغتون ، الذي أعرب له عن امتناني لتفانيه وكفاءته .

وأخيرا ، لا بد أن أشيد بأفراد قوة الامم المتحدة للحماية التي تشرفت البرتغال بالاشتراك فيها ، وأفراد بعثة الرصد التابعة للمجموعة الاوروبية وجميع الوكالات الإنسانية المشاركة ، نظرا للمهام التي يضطلعون بها في ظل ظروف صعبة للغاية تشمل التضحية بأرواحهم .

وأؤكد أن السبيل إلى التقدم يقوم على أساس المشاركة في المسؤولية من جانب الاطراف المختلفة في المجتمع الدولي . وقد كان هذا هو المفهوم الذي استضافت لشبونة على أساسه في أيار/مايو الماضي مؤتمرا عُني بتقديم المساعدة إلى الدول حديثة الاستقلال .

وبعد أول مؤتمر حول هذا الموضوع ، مؤتمر واشنطن ، حاولنا أن نرد على التحديات المنبثقة عن انهيار الاتحاد السوفياتي ، وهو حدث اعتبرته في ذلك الوقت من أهم أحداث هذا القرن . ولما كانت البلدان المشاركة على وعي بالعقبات التي يجب تذليلها ، فقد وافقت على تأييد البرامج الهيكلية للمساعدة والتعاون الاقتصادي في إطار الاقتصاد الكلي . وهذه الاعمال تكمل البرامج التي تنفذها عدة مؤسسات مالية ، وهي لا تشكل ازدواجا لتلك البرامج .

وبالنسبة للجانب السياسي للمؤتمر ، فقد قيل مرة أخرى إنه يجب على الدول الجديدة أن تتوصل بطريقة تدريجية إلى تحقيق نوع من التعاون الإقليمي يوضح التكافل المتبادل الموجود في قطاعات حيوية متعددة .

ويجب أن نضيف إلى هذا الهدف طلب الاحترام التام لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والتزامات مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وهذا التصرف أساسي لاستمرار المساعدة وعملية الإصلاح الديمقراطي .

إننا نشهد أحداثا لها أهمية كبرى وعلى نطاق واسع في مناطق أخرى من العالم . فعملية السلام في الشرق الاوسط تمثل حيوية جديدة مشجعة يجب على جميع الاطراف أن تدعمها . ولا توجد بدائل ناجعة لهذه العملية التي بدأت في مدريد .

والبرتغال ، شأنها في ذلك شأن أعضاء المجموعة الاوروبية الآخرين ، ترى أن أية تسوية عادلة دائمة شاملة لقضية الشرق الاوسط يجب أن تبنى على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وقد أعيد تأكيد هذا الاعتقاد في حزيران/يونيه ، مع رسالة أمل أصدرها اجتماع مجلس المجموعة الاوروبية في لشبونة . وتعزز هذا الاعتقاد الآن السياسات الجديدة للحكومة الاسرائيلية ، وسيستمر تدعيمه باتخاذ الحكومات العربية لمواقف مماثلة .

إننا نؤيد دائما وجود الامم المتحدة في عملية السلام ، مما يتناسب وأهمية الدور الذي تلعبه في السياسة الدولية بصفة عامة والشرق الاوسط بصفة خاصة .

والامن والاستقرار في البحر الابيض المتوسط من العوامل الاستراتيجية الجوهرية بالنسبة لاوروبا ، وبخاصة تلك الدول ، مثل دولتنا ، التي تجاور تلك المنطقة مباشرة . والاتحاد المغاربي ، في هذا الصدد ، له أهمية خاصة بالنسبة لنا . فالتقارب الجغرافي والتاريخ المشترك والروابط الوثيقة تبرر الاهتمام العميق الذي نتابع به المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها دول الاتحاد المغاربي ، ونحن نعي أن آثارها تهدد التوازن الحساس لسكانها ورفاهتهم .

ولهذه الاسباب تلتزم المجموعة الاوروبية بتعزيز التضامن الإقليمي وإنشاء اشكال مبتكرة للحوار والتعاون تبين أهداف المشاركة التي تحفز الطرفين . وقد أكد مجلس المجموعة الاوروبية في اجتماعه في لشبونة هذه الرؤية المستقبلية في إعلان واضح سيجدد العلاقات بين المجموعة الاوروبية والاتحاد المغاربي في كل المجالات .

وعلى الرغم من أن البرتغال بلد من بلدان المحيط الاطلسي ، فإنها لا تتخلى عن تراثها الذي ينتمي إلى البحر الابيض المتوسط .

وتولي البرتغال اهتماما خاصا بافريقيا . ونحن نتابع بترقب وتفاؤل عمليات المصالحة ونشر الديمقراطية التي تجري حاليا في جميع انحاء الجنوب الإفريقي .

ففي أنغولا ، يقترب يوم الانتخابات العامة التي طال انتظارها . وإنني على ثقة من أنه على الرغم من الصعوبات الهيكلية والعملية ، فإن شعب أنغولا سيجد طريقه إلى مجتمع تعددي متسامح يرتكز على الطاقات الضخمة للامة ومواردها البشرية والطبيعية .

وبالنسبة لموزامبيق ، فإن البرتغال ترحب ترحيبا حارا بالاجتماع الذي عقد مؤخرا بين الرئيس تشيسانو والسيد الفونسو ذلكاما رئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية . إن الثقة المتبادلة والحوار المفتوح عنصران جوهريان في الحاضر والمستقبل بالنسبة لتحقيق تقدم لا رجعة فيه لعملية السلام في موزامبيق . ولهذا فإننا نرجو أن تظل روح روما حية بين كل المشاركين .

كل شيء يشير إلى أن الامم المتحدة ستضطلع بدور جوهري في المراحل التالية لتلك العملية . وبعد نجاح مشاركة الامم المتحدة في أنغولا ، فإنني أناشد المنظمة أن تولي موزامبيق اهتمامها وتقدم لها الوسائل والموارد المطلوبة بحيث تتمكن موزامبيق بدورها في المستقبل القريب من تحقيق السلام والديمقراطية والتقدم الاقتصادي الذي طال البحث عنه .

وبالنسبة لجنوب افريقيا ، البلد الجوهري بالنسبة للاستقرار الإقليمي ، فإن البرتغال تحتفظ بصلات وطيدة مع قواه السياسية الرئيسية ، وتحثها على الاشتراك في الحوار وممارسة التسامح .

إن التخفيف الهائل في التوتر الاجتماعي واستئناف المحادثات في إطار مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا أولويتان مطلقتان يجب علينا متابعتهما بغية القضاء على الاسباب الهيكلية لصراع استمر عدة عقود .

إن البرتغال تؤيد تأييدا تاما إرسال مراقبين من الامم المتحدة والمجموعة الاوروبية ومنظمة الوحدة الافريقية إلى جنوب افريقيا . ويمكن لهؤلاء المراقبين الاضطلاع بدور هام . ولا نرى بديلا له مصداقيته لهذا الجهد المتضافر .

لقد سعينا إلى تشجيع الحوار بين أوروبا وامريكا اللاتينية في هذه الفترة المتميزة بالتطور ومبادرات الاندماج الإقليمي . وفي هذا المضمار أود أن أؤكد على أهمية الاجتماع الوزاري الثامن لبلدان سان خوسيه المعقود في لشبونة ، والاجتماع الوزاري المؤسّي الثاني لمجموعة ريو ، المعقود في سانتياغو . وفي كلا الاجتماعين ، أقيمت أشكال جديدة في التعاون ـ وتمّ الاتفاق على النهوض بحقوق الإنسان في الاجتماع الاول ، وفي الثاني تم التوصل إلى تحقيق مشاركة أكبر لبنك الاستثمار الاوروبي في برامج التنمية لقارة أمريكا الجنوبية .

إن الإنسان هو هدف جهودنا جميعها . فكرامة الإنسان ، في نهاية المطاف ، هي القيمة العالمية التي نسير على هديها . وعليه ، فليس من المشروع أن نسمح لانهيار الحكومات أو الحروب الاهلية أو الظروف الطبيعية المعاكسة بأن تعرّض للخطر حياة الإنسان ، أو تحول مجرد البقاء على قيد الحياة إلى معركة يومية .

إن البرتغال تضم جهودها إلى الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة السكان المدنيين في الصومال ، وهي أزمة لا تبارح بالنا أبدا . وبالرغم من جميع التدابير المتخذة من جانب المجتمع الدولي ، فلا بدّ من التوصل إلى حل لهذه المأساة . إن أوضاعا كهذه ينبغي مواجهتها ومعالجتها بطريقة مختلفة . فالإغاثة للسكان المتضررين تأتي قبل أي شروط سياسية محلية ولا يمكن أن تخضع لأية شروط مسبقة أو تشويهات مهما كانت بشأن توزيعها . من الواضح أن ثمة حاجة للعمل الوقائي من جانب الامم المتحدة حيثما أمكن في المراحل الاولى من الازمات والعمل على توفير الغوث الإنساني الضروري وقوات حفظ السلام .

إن الدفاع عن كرامة كل إنسان ، الهدف الذي ينير لنا الطريق في جميع الاوقات ، هو الفكرة المهيمنة في بياني بوصفي ممثل البرتغال .

إن الطبيعة العالمية التي لا تتجزأ لحقوق الإنسان مبدأ يستحق أن يحظى بالقبول الجماعي . وتؤكد البرتغال على أن إدانة أية انتهاكات لحقوق الإنسان لا يمكن النظر اليها بعد اليوم على أنها تدخل في الشؤون الداخلية للدول . ونعتقد أن احترام المواثيق الدولية الرئيسية شرط أساسي للسلام والتقدم . وفي هذا المجال ، نعلن بشكل قاطع بأن هناك علاقة مباشرة بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية ؛ أي أنه لكي تكون المساعدة الانمائية مثمرة - وبالتالي مبررة - فإن ذلك يفترض ممارسة الديمقراطية والحريات الاساسية على الطرف المتلقي . وما زال أمامنا طريق طويل .

أود مرة أخرى أن أحذر المجتمع الدولي بشأن تيمور الشرقية ، وهو إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تحت الإدارة البرتغالية وتحتله اندونيسيا بطريقة غير مشروعة ، وذلك في انتهاك للمبادئ التي يجسدها ميثاق الامم المتحدة والمتصلة بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

كلنا نذكر الاحداث المأساوية التي جرت في مقبرة سانتا كروز ، بديلي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، والتي كانت وعن حق محل إدانة عالمية .

وعندما واجهت الحكومة الاندونيسية نقدا لا سابق له قامت بتشكيل لجان الاستقصاء ، وقدمت التعازي وشاركت في بيان صدر عن لجنة حقوق الإنسان بتوافق الآراء . وبالرغم من ذلك ، فإنها رفضت القبول بإجراء أي تحقيق يتم بإشراف دولي قد يلقي الضوء على ما حدث ويوضح الظروف التي جعلت ذلك يحدث . والتقرير المتعلق بالتحقيق الذي صدر فيما بعد لم يكن له سوى ضئيل الاثر في هذا المضمار .

ومن ناحية أخرى ، صدرت أحكام قاسية بالسجن - بما في ذلك بالسجن مدى الحياة - بحق الناجين من القتل ، الذين لم تثبت عليهم تهمة الاشتراك في أعمال العنف ، في حين أن العسكريين الذين اشتركوا في إطلاق النار وجهت إليهم تهم عن مخالفات انضباطية بسيطة وتلقوا أحكام سجن رمزية .

كل هذا يتنافى مع التعهد أما لجنة حقوق الإنسان كما اعترفت بذلك اللجنة الفرعية المعنية بالتمييز وحماية الاقليات في القرار الذي اعتمدته مؤخرا للمرة الاولى بأغلبية مطلقة .

وللحيلولة دون تكرار المجازر وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ، علينا أن نعالج الأسباب الحقيقية لهذا الوضع والمبادرة ببدء مرحلة جديدة من النظر في المسألة . إن البرتغال بوصفها السلطة القائمة بالإدارة التي تعترف بها الأمم المتحدة قدّمت إلى الأمين العام في كانون الثاني/يناير الماضي مقترحا للبدء بحوار ، دون شروط مسبقة وتحت رعايته ، وبحضور اندونيسيا وجميع الأطراف المعنية مباشرة . والهدف هو التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا ، مع الاحترام الكامل للمصالح المشروعة لشعب تيمور الشرقية ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وفق مبادئ الميثاق والقانون الدولي .

ومن أجل بلوغ تلك الغاية ، لم ندّخر أي جهد وإننا نتطلع الآن الى النتائج التي متسفر عنها مبادرة الأمين العام عندما يستضيف في نيويورك في الأيام القليلة القادمة اجتماعا غير رسمي لوزيري خارجية البرتغال واندونيسيا .

في الختام ، أذكر أنني قمت في العام الماضي بحثّ جميع الدول الأعضاء في المنظمة على العمل معا لتحقيق الأغراض الأساسية في الميثاق .

إن المسؤوليات الملقاة على حكومتي خلال ١٩٩٣ وفرت لنا إدراكا أوضح بطبيعة المهام المضنية التي تنتظرنا . إن من واجبنا تصحيح أخطاء التاريخ التي ارتكبت بحق الإنسان ، ونبرامنا ، فوق كل شيء ، يجب أن يكون المبادئ الأخلاقية ، وذلك كي تذكرنا الأجيال القادمة من خلال تركة العدالة والسلام .

السيدة بونغو (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هل لي أن أنقل أولا ، سيدي ، وبالنيابة عن وفد بلادي وحكومة وشعب غابون ، تهانينا الحارة إلى سعادة ستويان غانيف ، سفير بلغاريا على انتخابه الذي يستحقه بجدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . إن خصاله الشخصية وخبرته في الشؤون الدولية ستكون ضمانة بلا شك لنجاح عملنا .

كما نتقدم بالتهنئة إلى الرئيس السابق ، السفير سمير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية ، الذي نتقدم منه بالشكر على الطريقة الدينامية والمثالية التي سار عليها لدى اضطلاعه بمهامه .

وإلى الأمين العام ، الذي كان انتخابه مؤخرا لرئاسة منظمتنا شرفا لافريقيا كلها ، نؤكد مجددا دعمنا لكل ما يقوم به من أجل تعزيز الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وصيانة السلم ، وخصوصا القدوم السلمي للنظام العالمي الجديد . إن خبرته الدبلوماسية الكبيرة لهي ضمانة للوفاء بالتزامه بأن يؤدي بأفضل طريقة ممكنة مهمته السامية والدقيقة في خدمة المجتمع العالمي برمته .

وأخيرا ، فإننا نحيي كل الدول الجديدة التي ظهرت على الساحة السياسية الدولية مؤخرا . وإننا على ثقة بأن وصول هذه الدول ، سيعزّز من عالمية منظمتنا وسيسهم في تعزيز روابط التضامن بين الدول الاعضاء .

منذ انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ما انفكت منظمتنا تظهر قدرتها على الاضطلاع تماما بالدور الذي أناطه بها الميثاق عندما تتصرف الدول الاعضاء على نحو جماعي . ولقد ظهر هذا جليا على وجه الخصوص في أفغانستان وأمريكا الوسطى والكويت وكمبوديا وناميبيا . وهذا التضامن ينبغي أن يكون أكثر فعالية في تسوية الصراعات الاخرى التي نشهدها للاسف في كل مكان .

مع افتتاح هذه الدورة فإن الوضع في الصومال مؤلم بوجه خاص . وكيف لنا ألا تتحرك مشاعرنا ونحن نشاهد يوميا على شاشات التلفزيون وجوها تحمل آثار الحرب والمرض والجوع ، وأنّى لنا أن نبقى لا مبالين أمام آلام ومأساة ملايين النساء والاطفال الذين لا يتطلعون إلا إلى العيش بسلام في كنف بيئتهم والسعي إلى تحقيق تنمية أفضل ؟

أليس من المخزي حقا أن تبقى الحرب واستعمال القوة في يومنا وعصرنا هذا الوسيلة المفضّلة لدى البعض لتسوية المشاكل بين المجتمعات ؟ لا شك في أن ذلك يُعد تحديا لذكاء الجميع .

في الصومال ، وفي غيرها ، يتعيّن علينا ، بدافع قوي من التضامن الانساني ، أن نبذل جهدا جماعيا لوضع نهاية للتناحرات بين الاشقاء بغية إعادة بناء الثقة بين الطوائف التي تربطها علاقات تاريخية وجغرافية والتي يتعيّن عليها بحكم الضرورة أن تتعايش بوئام .

وقد اتخذت غابون ، من جانبها ، وفي حالة الصومال بصفة خاصة ، خطوات ملموسة في هذا الاتجاه .

وهذا النداء ينطبق أيضا على موزامبيق ، حيث أدت الكوارث الطبيعية إلى تفاقم صعوبة صراع تجري حاليا مناقشته تفاقما خطيرا . وفي هذا الصدد تولي حكومة غابون أهمية كبيرة للقاءات التي جرت في روما بتاريخ ٧ آب/اغسطس وفي غابارون بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر بين الرئيس شيسانو وزعيم حركة المقاومة الوطنية لموزامبيق (رينامو) ، السيد الفونسو دلاكاما .

وفي منطقة أخرى من القارة ، تسبب الحالة في ليبريا قلقا شديدا . فمنذ سنتين تواجه الجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من أجل إحلال السلام عراقيل على الرغم من أن هناك بين المتحاربين ٠٠٠ ٧ من أفراد قوات فض الاشتباك يلبسون "الخوذ البيض" تحت إمرة فريق الرصد الذي أنشأته المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا .

وفضلا عن العمل دون الاقليمي ، الذي يحظى بالثناء الكبير ، تقدم الامم المتحدة معونة قيمة لسكان ليبريا .

من الواضح أن المجتمع الدولي يوفر الوسائل اللازمة للذين يسهمون ، على الرغم من مصاعبهم ، في تحقيق السلام في تلك البلدان .

وفيما يتعلق بالحالة في كل من السودان ورواندا والنيجر ومالي وتشاد ، فإن حكومة غابون متؤيد جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للخلافات القائمة بين أفراد الاسرة الواحدة .

وبهذه الروح توفر غابون عادة مساعيها الحميدة لتسوية المنازعات في افريقيا .

والحالة في جنوب افريقيا تبعث على عميق قلقنا . وفي الحقيقة ، إن نظام الفصل العنصري لم يختف بعد من الساحة السياسية لجنوب افريقيا . وللتأكيد على ذلك ، التزمت حكومة بريتوريا قبل بضعة أشهر ، تحت ضغط دولي لم يسبق له مثيل ، باتباع سياسة إصلاح ترمي إلى القضاء على هذا النظام المقيت . ولكن ما برحنا نشهد منذ بضعة أشهر تزايد العنف كأداة للتعبير السياسي . وما مذبحة بويباتونغ والاحداث التي وقعت في سيسكي سوى أمثلة مؤسفة من شأنها أن تقوض الجهود الرامية إلى تشجيع الحوار ، الذي تسعى اليه غابون والمجتمع الدولي كله بكل اخلاص .

إن الوعود التي قطعتها حكومة جنوب افريقيا بعثت قدرا من الارتياح لدى جميع الذين يريدون نتيجة ايجابية للحالة في ذلك البلد من أجل تمكينه من الانضمام إلى حظيرة الامم عن طريق استئناف محادثات مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا . ولكن ليس هناك في الوقت الراهن ما يسمح للمجتمع الدولي بوقف ضغوطه أو حتى تخفيف يقظته فيما يتعلق ببريتوريا ، لا سيما وأن منظمتنا ، التي تستحق مبادراتها الاخيرة التشجيع ، تطالب بإلحاح تطبيق مبدأ "رجل واحد صوت واحد" .

وبالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي ، الذي لا تزال قضية فلسطين لبّه ، فإن الروح الجديدة السائدة حاليا في العلاقات الدولية ، وكذلك الرغبة التي أبدتها الاطراف المعنية في التوصل إلى حل دبلوماسي ، من شأنها أن تفضي إلى إعطاء زخم جديد ودائم لعملية السلام التي بدأت في مدريد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ولا تزال مستمرة حاليا في واشنطن .

كيف يمكننا أن نبقى لا مبالين إزاء المأساة التي نشهدها في يوغوسلافيا السابقة ، وبالاخص في البوسنة والهرسك . من الواضح تماما أن هذا يمثل تحديا كبيرا لا تكفي فيه المعونة الانسانية ، حتى بالمساعدة الميدانية العسكرية . وإن غابون ، التي تود أن ترى نهاية سلمية سريعة لهذا الصراع ، تثني بالغ الثناء على الدور التطليعي الذي تضطلع به الامم المتحدة حاليا .

وبصفة عامة ، تتوقع جميع الدول الاعضاء من منظمتنا أن تقوم بدور حاسم في حفظ السلام وصيانة الامن الدولي ، وكذلك في القضاء على الفقر وفي الكفاح ضد المجاعة . ولهذا السبب تؤيد بلادي تأييدا صادقا مقترحات الامين العام الواردة في تقريره "خطة للسلام" .

ومن أجل أن تفي المنظمة بمقاصدها يتعيّن عليها أن تعيد هيكلة هيئاتها الرئيسية في ضوء الحالة الدولية الراهنة . وتحقيقا لهذا الهدف ، ينبغي تعزيز الدور السياسي للجمعية العامة والوظائف التوجيهية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل جعل منظومة الامم المتحدة بكاملها أكثر دينامية .

وبالاضافة إلى ذلك ، وكما طلب الرئيس بونغو من على هذا المنبر ، أول مرة في عام ١٩٧٧ ، عندما كان رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، ومرة أخرى خلال الدورة الاربعين للجمعية العامة ، ينبغي الآن أن تصبح بلدان العالم الثالث ممثّلة في مجلس الامن كأعضاء دائمين بغية جعل عملية صنع القرار على هذا المستوى أكثر ديمقراطية .

إن القانون الدولي يجتاز حاليا عملية إعادة تفكير شاملة . فمفاهيم الامس الجوفاء ، مثل "السيادة الوطنية" و "السلامة الاقليمية" وعلى رأسها "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" التي بدأ المجتمع الدولي يجد صعوبة متزايدة في إخفاء تانيب الضمير وراءها ، أصبحت الآن تُعطى مضمونا معياريا جديدا .

ومن هنا ، ظهر منذ بضع سنوات مفهوم جديد على المسرح الدولي ، هو مفهوم "الحق في التدخل" . وقد يبدو ، بديهيا ، أنه يتعارض مع تلك المبادئ ذاتها ، "السيادة الوطنية" و "السلامة الاقليمية" ، وبالاخص "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" ، التي ترتكز عليها العلاقات السلمية فيما بين الدول .

ولكن حرصا على ألاّ يكون هذا الحق انتقائيا أو يساء استخدامه ، ينبغي أن تتحمل الامم المتحدة المسؤولية الخالصة عن استخدامه . وعلاوة على ذلك ، فإن التشكيك في بعض هذه المبادئ ليس بالضرورة خطوة سلبية . فهذه الخطوة ينبغي اتخاذها كلما أدت هذه المبادئ ذاتها إلى نشوء الأزمات .

وهكذا ، يمكن للامم المتحدة أن تكتسب سلطات أكثر شمولا ، وأن تحصل بالتالي على الوسائل الكافية التي تمكنها من ممارسة ذلك الحق ، إذا لزم الامر ، دون أي تمييز على الاطلاق .

لقد كتب الامين العام السابق ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، في آخر تقرير له عن أعمال المنظمة في عام ١٩٩١ ، مايلي :

"لن يظل أي نظام للامن الجماعي قابلا للبقاء إلا إذا التمست حلول عملية لمشكلة الفقر والعوز ، التي يعاني منها الجزء الاكبر من العالم ."

(A/46/1 ، ص ٧ ، شامنا)

ولهذا السبب سيحقق عمل الامم المتحدة مكسبا إذا جرى بالمثل تعزيزه في المجالين الاقتصادي والمالي . وبهذه الطريقة ، ينبغي أن تواصل السير في الاتجاه الذي اتخذته بالفعل لكي تكيف نفسها بشكل أفضل مع التحديات الجديدة التي تواجهها الانسانية .

أصبح الاقتصاد الآن يحتل مكانة أكثر أهمية في العلاقات الدولية . وإن انشاء عدد متزايد من المجموعات الاقتصادية دون الاقليمية والاقليمية ، وكذلك إضفاء الطابع العالمي على التجارة الدولية ، حوّل عالمنا إلى سوق كبير واحد ينبغي أن تكون قواعد عملها منصفة .

لقد أدرك المجتمع الدولي سريعا هذه الحاجة من أجل التكامل والتضامن عندما وضع في عام ١٩٧٤ نظاما اقتصاديا دوليا جديدا .

وبالمثل ، فإن المنظمات المتعددة الاطراف ، مثل المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، أثبتت بشكل واضح ، عن طريق انشاء آلية لتنظيم التجارة العالمية ، استعدادها لتقديم المساعدة إلى البلدان الاكثر فقرا من خلال انشاء نظام تثبيت حصائل الصادرات ونظام المنتجات المعدنية .

وعلى نفس المنوال ، يؤيد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة منذ بضع سنوات اجراء مفاوضات بناءة بين المنتجين والمستهلكين بغية التوصل الى

توازن أفضل بين العرض والطلب العالميين . وإن الجهود التي يبذلها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تتبع نفس هذا النهج .

وإننا ندرك في هذا الكفاح من أجل التنمية أن الامم المتحدة اتخذت عددا من المبادرات ، كان آخرها : الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، وبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي في افريقيا ، واتفاق كارتخينا ، ومؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

وبالتالي ، يمكننا القول بصفة عامة أن العالم أحرز في السنوات الاخيرة تقدما إلى حد ما نحو زيادة التضامن فيما بين جميع الشعوب . ولكن لا يزال هناك من الاسباب الخطيرة ما يدعو الى القلق . وعلى الرغم من التقدم المحرز بشأن مشكلة الديون عن طريق مايسمى بتدابير تورنتو وهيوستون ولندن ، فإن مسألة الفاء الديون المتراكمة على البلدان الاقل نموا ، وتخفيف هذه الديون بدرجة كبيرة على البلدان النامية الاخرى ، مسألة ساخنة ملحّة ، ولا سيما بالنسبة لما يسمى بالبلدان المتوسطة الدخل .

إن غابون ، التي تقع في تلك الفئة ، لم تستفد حتى الآن من أي تدبير من تلك التدابير ، في الوقت الذي تعاني فيه من انخفاض حاد في دخل الفرد . وليس من مصلحة أحد ، وبصفة خاصة المجتمع الدولي ، أن تدخل البلدان الافريقية في دوامة التدهور الاقتصادي والمديونية . ويعرف الجميع اليوم أن التدابير التي نُودي بها لتمكين قارتنا من الخروج من هذا المأزق ثبت أن معظمها غير قابل للتطبيق لأنها غير ملائمة . لقد تأثر ميزان المدفوعات في بعض بلداننا بالنظام النقدي الدولي الذي يؤثر على التبادلات الدولية . لذلك من الضروري أن يقدِّم المجتمع الدولي المزيد من العون للبلدان النامية حتى تتمكن تلك البلدان ، وبصفة خاصة البلدان الافريقية ، من المشاركة في نمو العالم .

إن افريقيا التي تشكل السلع الأولية ٧٠ في المائة من صادراتها ، أصيبت بشدة بسبب الآثار الضارة لهبوط أسعار تلك السلع ، وهي تواجه مشكلات اقتصادية بالاضافة إلى مشكلات المديونية . ومرة أخرى تخطئ افريقيا ببرنامج اصلاح اقتصادي لن يسفر عن نتائج سريعة ، وذلك بسبب الحاجة إلى تنفيذ اصلاحات سياسية ، ورغبة الحكومات في تحقيق توافق آراء فيما يتعلق بتلك البرامج ، في آن واحد .

لهذه الأسباب جميعها ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز العمل في ثلاثة اتجاهات ، أولا ، ينبغي له أن يثبت أسعار المنتجات غير البترولية عند مستوى مربح ، وثانيا ، ينبغي أن يعيد تعديل نظام النقد العالمي بترشيد السياسة الخاصة بالفائدة وأسعار الصرف . وأخيرا ينبغي أن يوفر زيادة كبيرة في المعونة الرسمية للبلدان الافريقية . وبعبارة أخرى فإننا نقترح وضع وتنفيذ خطة تماثل "خطة مارشال" للقارة الافريقية . وبصفة عامة ، فإن مشكلة مقاومة التخلف تهم جميع البشرية بشكل أساسي . ولهذا ينبغي ألا يكون التضامن انتقائيا ، ولا ينبغي أن يقتصر على مجرد اعلانات نوايا ، يكون الغرض منها إراحة الضمائر . بل ينبغي أن تأخذ ، على سبيل المثال ، شكل إعادة البدء في عملية تفاوض بشأن اتفاقات للسلع الأساسية . إن نجاح هذا الشكل الجديد من التعاون ، وأعني به التضامن الفعّال بين الشعوب ، سيؤثر ايجابيا على مستقبل كوكبنا ويسهِّل عملية تحسين الظروف الانسانية .

إنني واثق تماما من أن جميع الوفود الحاضرة في هذا الاجتماع لا ترغب في أن ترى المواجهة بين الشمال والجنوب تحل محل الحرب الباردة . ولذلك قد يبدو من الخداع أن نطرح مشكلات معيّنة ، حتى وإن كانت مشكلات كبرى تتعلق بالبيئة ، ما لم تُقترح في نفس الوقت حلول لصالح البلدان التي تستخدم موادها الاولية على نحو مكثف بدرجة أو بأخرى .

ينبغي ألا نتنافق . فهذا مطلب للبقاء ، كما أكد أخيرا مؤتمر قمة ريو المعني بالبيئة ، وكما أكد منذ بضعة أيام أيضا مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز . إن الظروف اللازمة للمحافظة على البيئة ، التي تعتبر تراثا حقيقيا للبشرية ، ينبغي ألا تكون في جانب واحد . ويمكن استعراض وتصحيح المفهوم الجديد للقانون الدولي والنظام الدولي الجديد الذي أشرت اليه بالفعل ، وينبغي أن يأخذ في الاعتبار الظروف الجديدة للتوازن العالمي ، وإلا فإن النمو الاقتصادي والتطور الديمقراطي سيتعرضان للخطر .

وعلى الرغم من الطبيعة الحادة للمشكلات العديدة التي أشرت اليها توا ، فإن لمنظمتنا سجلا مرضيا في الميدانين السياسي والدبلوماسي . وينبغي لها أيضا أن تؤكد قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه البشرية اليوم ، ومن بينها مشكلات البيئة ومرض الإيدز والمخدرات . لقد أوجدت تلك الموضوعات مجموعة جديدة من المشكلات في التفكير الدولي ، وهي تتطلب حلولا عاجلة مبتكرة . وفي هذا الصدد أكد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية صحة فكرة التضامن التي توخاها من يرون دائما أن رفاه الامم يأتي من التشاور وليس من المواجهة .

لقد كان المؤتمر دليلا صارخا على عدم وجود تكيف في الخيارات الاقتصادية التي تفرض في أماكن مختلفة من العالم عند مقارنتها بالموارد المتاحة في الكوكب وكذلك - وأنا متأكدة تماما - عند مقارنتها بالاحتياجات الحقيقية لسكاننا . إن تزامن هذا مع نهاية الحرب الباردة ، ينبغي أن يجعل لمفهوم التنمية أهمية ، شأنه في ذلك شأن الامن الجماعي الذي يعتبر دائما من الشواغل الرئيسية للامم المتحدة .

ومما لا شك فيه أن التنمية كانت أحد الاهداف الرئيسية التي حددها الآباء المؤسسون للمنظمة . ولكن احتياجات الامن جعلت التعاون الدولي في هذا المجال يحتل

مكانا متاخرا ، وإعادته إلى مكانته السابقة ينبغي أن تأخذ شكل حملة عنيفة ضد التخلف . وأود أن أشير هنا إلى مفهوم التنمية القابلة للإدامة التي ورد ذكرها في ريو ، فيما يتعلق باستخدام بلادي الرشيد لأراضي الأحراج فيها . إن غابون التي تحولت منذ زمن بعيد من مرحلة جمع المحاصيل إلى مرحلة الإدارة البيئية لأراضي الأحراج فيها ، لا يمكنها إلا أن تلتزم باتفاقيتي ريو المتعلقتين بالتنوع الحيوي والتغييرات المناخية . ولذلك يسعدنا أن نستضيف في ليبرافيل في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٣ الملتقى الافريقي الاول لمتابعة مؤتمر ريو ، ونعرب عن ترحيبنا القلبي بممثلي الدول المشاركة فيه ، ونتمنى لهم اقامة سعيدة في غابون .

أود أن أختتم بياني بالدعوة إلى المزيد من التضامن في تسوية المنازعات ، وفي الأمن الدولي ، وفي العلاقات التعاونية بين الدول والشعوب ، والعلاقات بين المؤسسات المالية الدولية ، وفي العلاقات بين جميع بلداننا دون تمييز . يقول الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة :

"إن ما نحتاج اليه هو توفر روح جديدة قوامها المصير المشترك والالتزام والإبداع الفكري لتحويل فترة الأمل إلى عصر يتحقق فيه ذلك الأمل" .

(A/47/1 ، الفقرة ٨)

إننا نتكلم هنا عن تحقيق هذا النظام الدولي الجديد ، عن عالم أفضل وأكثر انسانية ، عالم يسوده التضامن الحقيقي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد .

أود أن أذكّر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد البيانات التي تدلي بها الوفود لممارسة حق الرد بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد فياي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى ، لا يجد وفدي مناصا من ممارسة حقه في الرد على ممثل باكستان .

فتحت ستار تعزيز المبدأ النبيل المتمثل في ممارسة حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاحتلال أو السيطرة الأجنبية . اختارت باكستان أن تعلق على الحالة الداخلية في بلادي . إن التناقض الكامن في موقف باكستان يتضح في أن ممثل باكستان يتكلم ، في نَفَس واحد عن ولاية جامو وكشمير الهندية كحالة ينبغي أن تمارس فيها عملية تقرير المصير ، وكذلك باعتبارها محل نزاع قائم بين باكستان والهند .

يجب أن تفهم باكستان بوضوح أن ولاية جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند ، وإنها ستبقى كذلك إلى الأبد ، بغض النظر عن الحجج والمناورات الباكستانية . إن تقرير المصير لا ينطبق على أجزاء لا تتجزأ من دولة ذات سيادة . لقد تمتع شعب جامو وكشمير بانتخابات دورية حرة ونزيهة على عكس اخوتهم في أجزاء أخرى من كشمير تقع تحت الاحتلال الباكستاني غير المشروع .

تكلم ممثل باكستان أيضا عن انتهاكات مزعومة لحقوق الانسان في جامو وكشمير ، وحقيقة الأمر ، أن باكستان تتدخل علانية في الشؤون الداخلية للهند عن طريق مشاركتها النشطة مع العناصر الارهابية والانفصالية التي تُدربها وتسلّحها وتجهّزها وتدعمها ، والتي تتسلل عبر الحدود إلى داخل الهند ، وإلى كشمير بصفة خاصة . إن هدف هؤلاء المتسللين هو تقويض أسس دولتنا الديمقراطية باللجوء إلى أساليب اجرامية لإرهاب السكان المدنيين الأبرياء .

هناك براهين وشهادات مستقلة كثيرة على تورط باكستان ، ومعظمها يستند إلى تقارير شهود عيان ، من جانب مراقبين دوليين محترمين ومن جانب الصحافة . ومن بين هذه التقارير تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة الامريكية "أنماط الارهاب العالمي لعام ١٩٩١" . الصادر في نيسان/ابريل من هذا العام . وقد جاء في هذا التقرير بالحرف الواحد :

"تواترت التقارير الموثوقة خلال عام ١٩٩١ عن دعم باكستاني رسمي لجماعات كشميرية مقاتلة تقوم بأعمال ارهابية في الجزء من كشمير الخاضع للسيطرة الهندية ، وكذلك دعم مجموعات السيخ المقاتلة التي تقوم بأعمال ارهابية في منطقة البنجاب الهندية ."

ويشير التقرير أيضا إلى قيام باكستان بتزويد هذه المجموعات بالاسلحة والتدريب .

لقد أدت الاعمال الارهابية المدعومة من باكستان إلى تدمير اقتصاد الوادي ، وأرغمت آلاف الابرياء ، من هندوس ومسلمين ، على النزوح إلى أجزاء أخرى من الهند . وتتكلم باكستان عن رغبتها في بدء حوار ثنائي وفقا لاتفاق سيملا ، ولكنها في الوقت ذاته تنتهك اتفاق سيملا نفسه ، الذي اتفق عليه الطرفان بوصفه إطارا لتسيير علاقات حسن الجوار وحل القضايا الثنائية ، والذي يلتمس منع الاعمال التي تضرُّ بصون السلم وعلاقات الوئام .

لا نزال نأمل أن تدرك باكستان خطورة أعمالها ، وأن تعود إلى اتفاق سيملا نصا وروحا .

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حاول ممثل الهند ، بأسلوب تبرير أصبح الآن مألوفا ولكنه غير مقنع ، أن يحوّل انتباه هذه الجمعية عن الحقائق المؤلمة في جزء كشمير الذي تسيطر عليه الهند ، بسوْق حجج مضللة ، وبكيل اتهامات لبلدي لا أساس لها من الصحة .

لقد حاولنا مرات ومرات أن نضع الحقائق في إطارها القانوني والاخلاقي الصحيح ، ورفضنا رفضا قاطعا الاتهامات الموجهة إلى باكستان والتي لا أساس لها من الصحة . وها نحن نفعل ذلك ثانية على أمل أن يرى ممثل الهند الحالة في كشمير المحتلة من

قبل الهند كما يراها العالم ، وأن لا يغمض عينيه عن الحقائق التاريخية والحقائق الواردة في ملفات هذه المنظمة بعينها .

لقد قال ممثل الهند إن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند . وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة . وعلى عكس ما تريد منا الهند تصديقه ، فإن كشمير لا تزال اقليما محل نزاع ، وهذا ما تعترف به الأمم المتحدة . ولا يوجد أي سند قانوني أو سياسي أو أخلاقي لادعاءات الهند المغايرة لذلك . ولا يستطيع أحد أن ينكر أن النزاع لا يزال على جدول أعمال مجلس الأمن ، وأن القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ولجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المعنية بالنزاع حول كشمير لم تنفذ بعد . وهذه القرارات تدعو إلى تقرير مستقبل السلطة على كشمير على أساس رغبات سكانها ، المعبّر عنها من خلال استفتاء حر وغير متحيز يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة . وتبقى هذه القرارات مهمة وصالحة اليوم كما كانت عندما اعتمدت لأول مرة .

ولاذكّر ممثل الهند ببيان من البيانات العديدة التي أدلى بها قادة الهند حول التزامهم بإجراء استفتاء في كشمير . في عام ١٩٥٢ ، قال رئيس الوزراء الراحل جواهر لال نهرو أمام البرلمان الهندي :

"أود أن أشدد على أن شعب كشمير وحده هو الذي يقرر مستقبل كشمير . وليس هذا لمجرد أننا قلنا ذلك في الأمم المتحدة ولشعب كشمير ؛ إنه اقتناعنا الذي ولد من السياسة التي نتبعها ، لا في كشمير فحسب ، بل في كل مكان . لقد ابتدأت انطلاقا من التسليم بأن الأمر متروك لشعب كشمير ليقرر مستقبله . إننا لن نكرههم . وبهذا المفهوم يكون شعب كشمير شعبا ذا سيادة ."

إن كشمير منطقة متنازع عليها ، وليست جزءا لا يتجزأ من الهند . وأي إصرار مناقض لهذا لا يؤدي إلا إلى الإضرار بشرعية قرارات مجلس الأمن .

لقد زعم ممثل الهند ، في سعيه لتقديم صورة مشوهة للانتفاضة العفوية والشعبية للسكان الأصليين في جزء كشمير الخاضع للهند . إن باكستان هي التي كانت تحرّض على ما يسمى بالارهاب في الإقليم . إن هذه التهم تتعارض كليا مع الحقائق على أرض الواقع . وفي حين أنني أرفض هذه الاتهامات التي لا أساس لها بوصفها باطلة ، أود أن

أؤكد من جديد على عروض باكستان المتكررة إلى الهند لإنشاء آلية محايدة ، مثل وضع مراقبين دوليين محايدين على طول حدود المنطقة الخاضعة للسيطرة ، لمراقبة ورصد الحالة والتحقيق فيها والتوصل إلى استنتاجات مستقلة .

إن رفض الهند لهذا الاقتراح البنّاء يُعرّي زيف اتهاماتها ويكشف عن نيتها الحقيقية - تحويل الاهتمام العالمي عن الحالة الشنيعة في كشمير المحتلة من قبل الهند . وعلى أي حال ، فإن خط السيطرة يُعد واحدا من أكبر مناطق العالم خضوعا للحراسة المشددة والدوريات ، ويتعذر تقريبا على أي شخص اختراقه دون أن يشاهَد أو يجري التصدي له .

والحقيقة هي أن شعب كشمير الخاضع للسيطرة الهندية قد هبّ بعد سنوات من القمع على أيدي السلطات الهندية ، ويُصرُّ على حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . وردا على هذا المطلب ، أطلقت حكومة الهند العنان لحكم الارهاب الغاشم والقمع الوحشي ، الذي قُتل فيه ما يزيد على ٠٠٠ ١٠ من رجال ونساء وأطفال كشمير الابرياء . وشُوِّه آلاف آخرون ، وتعرض عدد أكبر من ذلك بكثير لتعذيب غير انساني ، وتعرّضت مئات النساء لاعتداءات جنسية ، وأُحرقت عشرات الاحياء .

إن اتفاق سيملا الذي أُبرم بين الهند وباكستان عام ١٩٧٢ ، والذي تشير اليه الهند كثيرا ، لا يغير بأية حال من الاحوال من وضع الاقليم الذي لا يزال منطقة متنازعا عليها ، بل على النقيض من ذلك ، فإن الاتفاق اعترف بالنزاع حول كشمير بوصفه قضية معلّقة تنتظر حلا سلميا . كما نص اتفاق سيملا بوضوح على أن يحكم ميثاق الامم المتحدة العلاقات بين الطرفين . فضلا عن ذلك ، فإن الاتفاق لا يستبعد اللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية النزاعات ، كما هو منصوص عليه في الميثاق . لذلك ، فإن ممثل الهند قد أخطأ بقوله إن باكستان قد خرجت عن نص وروح اتفاق سيملا بإشارة القضية في الامم المتحدة .

إن باكستان من جهتها لا تزال ملتزمة بالتسوية السلمية لنزاع كشمير ، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن ولجنة الامم المتحدة للهند وباكستان ، وانطلاقا من روح اتفاق سيملا .

السيد فياي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا أنوي إطالة الجدال مع باكستان في هذه الساعة . فالتناقضات المتأصلة في بيان ممثل باكستان واضحة كل الوضوح . ولا يمكن للدعاية المضللة ، مهما كان حجمها ، أن تغير الوضع المتمثل في أن جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند ، وستبقى كذلك إلى الأبد . لقد قرر شعب كشمير بحرية ، من خلال العملية الديمقراطية ، ربط مصيره بمصير الهند . والكشميريون الوحيدون الذين لم يسمح لهم بذلك هم سكان كشمير المحتلة من جانب باكستان . والنزاع الوحيد الباقي في كشمير هو إجلاء العدوان الباكستاني .

ولدى الهند وباكستان ، بل في الواقع هذه الجمعية ، من الأعمال ما هو أجدى بكثير من الانغماس في هذه الممارسة العقيمة كل عام . وباكستان على دراية بمقترحات الهند العديدة لتحسين العلاقات الثنائية وتعزيز الثقة المتبادلة ، وهي على أهبة الاستعداد لتعمل مع باكستان بمجرد أن توضح نواياها في هذا الصدد ، وتتصرف وفقا لذلك ، بما يعود بالنفع على البلدين وعلى المنطقة .

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يستطيع ممثل الهند أن ينكر وقوع انتهاكات جماعية مستمرة لحقوق الانسان في كشمير الخاضعة لحكم الهند ، ولا يستطيع صوته المنفرد الذي يزعم أن كشمير جزءا لا يتجزأ من الهند ، أن يغير الوضع القانوني للاقليم الذي اعترفت الامم المتحدة بأنه محل نزاع .

إن الحقائق بسيطة واضحة ومعروفة للجميع وموجودة في سجلات الامم المتحدة . ومستقبل جامو وكشمير يجب أن يتقرر وفقا لرغبات شعب كشمير التي يعرب عنها في استفتاء عام حر ونزيه يجري تحت اشراف الامم المتحدة .

لا يمكن لاي قدر من القسر أن يقمع إلى ما لا نهاية شعبا يسعى من أجل حقه في تقرير المصير . وباكستان تسعى إلى اقامة علاقات حسن جوار مع الهند ، وهي تحاول دوما الدخول في حوار بنّاء معها بغية حل كل المشاكل المعلّقة - بما فيها مشكلة جامو وكشمير - على نحو سلمي ، وعلى أساس العدالة والإنصاف .

في مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عُقد في أوائل هذا الشهر ، دعا رئيس وزراء باكستان نظيره الهندي إلى العمل معه بحثا عن حل منصف لهذه المسألة التي تنذر بالانفجار ، وذلك وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة وبروح اتفاق سيملا . كما دعونا رئيس وزراء الهند لكي ينضم الينا في وضع هيكل جديد للتعاون السلمي بين البلدين ، يستند إلى المساواة في السيادة ، والنفع المتبادل ، والتسوية السلمية للنزاعات ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ونحن نغتنم هذه الفرصة لنكرر لممثل الهند المشاعر التي أعرب عنها رئيس وزراء باكستان أثناء مؤتمر قمة عدم الانحياز في جاكرتا .

علقت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥ واستؤنفت الساعة ٢٠/٣٠*

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)

إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال

(أ) رسالة من رئيس مجلس الامن (A/47/456)

(ب) مشروع قرار (A/47/L.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتصل بالنظر في هذا البند ، وجه الىّ رئيس مجلس الامن رسالة تم تعميمها في الوثيقة A/47/456 . ومعروض على الجمعية العامة أيضا مشروع قرار صدر في الوثيقة A/47/L.1 .

أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة ليتولى عرض مشروع القرار .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/47/L.1 . وعلاوة على الدول الاثنتى عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية ، والتي أتحدث باسمها ، بالاضافة الى المغرب ، أصبحت الدول الاعضاء التالية أسماؤها من مقدمي مشروع القرار : الاردن ، استراليا ، افغانستان ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية ايران الاسلامية ، ايسلندا ، باكستان ، البحرين ، البوسنة والهرسك ، تركيا ، تونس ، جزر القمر ، سلوفينيا ، السنغال ، السويد ، عمان ، فنلندا ، قطر ، كرواتيا ، كندا ، لختنشتاين ، مالطة ، ماليزيا ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، اتخذ مجلس الامن القرار ٧٧٧ (١٩٩٢) . وارتأى المجلس في ديباجة ذلك القرار أن الدولة التي كانت تعرف سابقا باسم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لم تعد قائمة ، وأشار الى قراره ٧٥٧ (١٩٩٢) الذي يلاحظ فيه أن ادعاءها باستمراريتها لم يلق قبولا عاما . وفي الفقرة الاولى من

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

المنطوق يرى المجلس أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) لا يمكن أن تواصل بصورة تلقائية عضوية جمهورية يوغوسلافيات الاتحادية الاشتراكية سابقا في الامم المتحدة ويوصي بأن تقرر الجمعية العامة أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) عليها أن تتقدم بطلب للعضوية في الامم المتحدة . وأن تشارك في أعمال الجمعية العامة .

إن الجمعية العامة ، باعتمادها مشروع القرار المعروض علينا اليوم ، تكون قد تصرفت وفقا لتوصية المجلس ، وتكون بذلك قد اتبعت الاجراء المنصوص عليه في الميثاق بشأن مسائل العضوية . والنص المعروض علينا يتضمن أمرين : الاول ، أن تقرر الجمعية العامة أن لا تشارك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) في أعمال الجمعية العامة . وهذا يعني بشكل خاص أن لا يجلس أي ممثل لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) في مقعد يوغوسلافيا في أي جهاز من أجهزة الجمعية العامة . والامر الثاني ، أن الجمعية العامة تقرر أن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) أن تتقدم بطلب للعضوية في الامم المتحدة . وبعبارة اخرى انه فيما يتعلق بضرورة تقديم طلب للعضوية ، تكون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) في نفس وضع الدول الاخرى التي كانت تكون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا . وقد تقدمت كل من كرواتيا وسلوفينيا ، والبوسنة والهرسك بطلب على النحو الواجب وفقا للميثاق ، وقبلت عضويتها في أوائل العام الحالي . واذا ما تقدمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) بطلب ، فسيتم عندئذ النظر فيه بالمثل وفقا للميثاق . وترد شروط القبول في العضوية في المادة ٤ من الميثاق التي تنص بوضوح على أن الدولة طالبة العضوية لا بد وأن تكون من الدول المحبة للسلام . وأن تأخذ نفسها بالالتزامات التي تضمنها الميثاق ، وأن تكون في نظر الهيئة قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه .

وفي الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار تحيط الجمعية العامة علما باعتزام مجلس الامن النظر في المسألة مرة أخرى قبل انتهاء الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة - أي قبل تعليق الدورة في النصف الثاني من شهر

كانون الاول/ديسمبر . وحقيقة أن المجلس مستعد للنظر في هذه المسألة مرة أخرى خلال الاشهر الثلاثة القادمة لها مغزاها . فالحالة المأساوية في يوغوسلافيا السابقة تثير بالغ القلق لكل أعضاء المجتمع الدولي . إن المؤتمر الدولي المعني بمسألة يوغوسلافيا سابقا ، والذي افتتح في لندن في ٢٦ آب/أغسطس والذي ينعقد الآن في جنيف ، يجمع بين جهود الامم المتحدة والمجموعة الاوروبية . وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا لتشجيع الاطراف المعنية ، بمساعدة رئيسي المؤتمر ، على تسوية خلافاتها على طاولة المفاوضات وليس في ميدان القتال ، ونحن على ثقة بأن ما قرره المجلس عن اعتزامه النظر مرة أخرى في هذه المسألة قبل نهاية العام سيكون حافزا مساعدا لكل الاطراف المعنية ، ووسيلة فعالة لدعم رئيسي المؤتمر المعني بيوغوسلافيا في مهمتهما الجسيمة .

وفي الختام ، أود أن أقول إنني ومن اشترك معي في تقديم مشروع القرار هذا لا نشعر بأي سرور لعرض مشروع القرار اليوم . وكنا نفضل كثيرا أن لا تكون هناك ضرورة للخوض في هذه العملية لو كانت سلطات بلغراد قد قبلت أن تتقدم بطلب العضوية شأنها شأن الدول الاخرى التي كانت تكوّن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا . ومشروع القرار هذا ليس تدبيرا عقابيا بأي حال ، كما أنه لا يستهدف تقويض عملية السلم . بل هو ، على عكس ذلك تماما ، تدبير اضطررنا الى اتخاذه بسبب الادعاء الذي لا مبرر له تماما من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) بأنها تمثل الاستمرارية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية . وهذه الحالة ليست لها سابقة ، كما أنه من الواضح أنها لم تطرأ قط على ذهن واضعي الميثاق . بيد أن مقدمي مشروع القرار يشعرون بارتياح لأن المجلس والجمعية العامة يجب بالضرورة ضمنا أن تكون لهما السلطة بموجب الميثاق للتصرف على هذا النحو في هذه الحالة غير المتوقعة .

إن الطريق الذي سنسلكه في هذه المسألة في أيدي سلطات بلغراد ، ولها أن تستخلص النتيجة المنطقية من القرار الذي دعيت الجمعية العامة الى اتخاذه . وسلطات بلغراد وحدها هي التي يمكنها إقناع الامم المتحدة بأنها تستوفي متطلبات القبول في العضوية .

وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/47/L.1 أُومي الجمعية العامة باعتماده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السيد بانيتش الذي أعرب عن رغبته في أن يدلي ببيان حول البند قيد النظر ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد بانيتش (يوغوسلافيا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أقدر بإخلاص هذه الفرصة لكي أخاطب الجمعية العامة اليوم باسم شعب يوغوسلافيا . وأود بشكل خاص أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع والنبيل ، منصب رئاسة الجمعية العامة . وإني لعلى ثقة بأنكم ستسهمون إسهاما كبيرا في تسيير أعمال هذه الدورة للجمعية العامة بطريقة كفؤة وسلسة .

إن المسألة المطروحة على الجمعية الآن هي : أنريد مزيدا من السلم أم مزيدا من الحرب ؟ وقد استمعت الجمعية بالأمس الى رئيس بلد مجاور لبلدي يحث على مزيد من الحرب . وسأطرح اليوم على الجمعية حجة وبرنامجا لتحقيق مزيد من السلم .

وقد استمعت الجمعية أيضا الى حجج تبرر عدم قبول مشاركة يوغوسلافيا في العمل النبيل الذي تقوم به الأمم المتحدة . وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني باللاجئين ، والذي عقد في جنيف في أواخر تموز/يوليه ، قلت إنني أتقبل عدم قبولنا في الأمم المتحدة ، ورجوت الممثلين عدم الخوض في السياسة ، والشروع في تناول مشاكل اللاجئين . وربما كان بعض الأعضاء على علم بأن لدي بعض الإدراك لما يشعر به اللاجئون ، لأنني شخصيا كنت لاجئا سياسيا هاربا من نظام تيتو في يوغوسلافيا ، وعشت في مخيم للاجئين في ألمانيا . وإنني أشعر اليوم ببعض الأحاسيس التي كنت أشعر بها وهي : أن الكثيرين جدا يتكلمون في السياسة في حين يجدر بهم أن يتكلموا عن السلام .

ومنذ اليوم الأول الذي تولت فيه حكومتي الجديدة السلطة في يوغوسلافيا ، أي منذ شهرين ، تعاوننا مع الأمم المتحدة بكل الطرق الممكنة . وسوف نستمر في هذا التعاون بغض النظر عن الاجراء الذي ستتخذه الجمعية هنا اليوم . وكل ما أبتغيه هو استعادة السلم والاستقرار في منطقة البلقان .

إننا نمر الآن بنقطة تحول يتعين فيها على هذه المنظمة العظيمة التي كرست نفسها للسلم أن تقرر ما اذا كان تعزيز السلم يتأتى بإرسال الأسلحة أو بسحبها . ولقد أصبحت منطقة البلقان ملوثة بالفعل من جراء وجود كميات كبيرة جدا من الأسلحة ، الأمر الذي يمثل ، بمعنى أو بآخر ، مشكلة بيئية لها أبعاد مأساوية .

أرجوكم استمعوا الى رسالتي . لا تجيزوا الوسائل التي تؤدي الى توسيع نطاق الصراع . إننا بحاجة الى مزيد من مراقبي الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام في منطقة البلقان ، لا الى مزيد من الأسلحة للأطراف المتصارعة .

فلنستنبط وسيلة خلاقة وفعالة لتحديد الاسلحة الموجودة بالفعل هناك وإزالتها . وسوف تتعاون حكومتي تعاونا تاما مع الامم المتحدة على النحو الذي ترغب فيه ، حتى يتسنى وضع الاسلحة تحت رقابتها ، وإنهاء حالة الحرب والاقتتال .

وقد عرضنا مرارا قبول مراقبين للامم المتحدة في مطاراتنا وعلى حدودنا . وطالبت ، في لندن في ٢٦ آب/اغسطس ، بإرسال عدة آلاف من قوات حفظ السلم للقيام بدوريات على حدودنا ، وعرضت إمداد الامم المتحدة بالسوقيات لتغطية جانب من النفقات . وانا أجدد هذا الطلب الآن .

إنني أطلب الى الاعضاء الحضور الى يوغوسلافيا لكي يتأكدوا بأنفسهم من عدم وجود دعم يتدفق من يوغوسلافيا الى المقاتلين في البوسنة وكرواتيا . وقد أصدرت حكومتي أوامر بوقف أي دعم للمقاتلين في البوسنة وكرواتيا ، ولكن ، كما يحدث في أماكن كثيرة أخرى من العالم ، مازال لدينا بعض المقاتلين القوميين الذين يتحدون أوامرنا . إننا بحاجة الى مساعدة الامم المتحدة . ونحن نرحب بتلك المساعدة . واسمحوا لي أن أكرر : نرجوكم أن تأتوا كصناع للسلم ، وليس كموردين للاسلحة لاولئك الذين يريدون القتال .

ولنتأمل أيضا حقائق الوضع فيما يتعلق بوجود أو عدم وجود قوات أجنبية في البوسنة والهرسك . إنني أؤكد للجمعية أن جميع القوات اليوغوسلافية قد انسحبت من البوسنة . وهي حقيقة أكدتها قيادة قوات الامم المتحدة . كما أن المقال المنشور في جريدة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر وأن معظم القوات غير النظامية من البوسنة قد انسحبت تقريبا . وأفاد نفس المقال أن ٣٠ ٠٠٠ من القوات النظامية و ١٠ ٠٠٠ من القوات غير النظامية الكرواتية تقاتل في البوسنة والهرسك . وإنني أعلن ذلك بالتحديد لاقرر الوقائع لا لأعد الموقف مع كرواتيا .

لكن كرواتيا تجلس هنا في الجمعية العامة ولا تتعرض لاي نقد أو جزاءات . وأعترف إنني جديد على الشؤون الدولية ، ولكن هذا السلوك ، فيما يبدو لي ، يتسم بالازدواجية .

إنني أدعو الامم المتحدة الى المطالبة بانسحاب جميع القوات الاجنبية والمتطوعين غير النظاميين من البوسنة والهرسك فورا ، تحت التهديد بفرض الجزاءات . وهذه الدعوة ستؤدي الى تحقيق المساواة ، وستكون جزءا من عملية السلام .

وأود أن أتناول مسألة استمرارية وجود البلدان الجديدة التي كانت من قبل جمهوريات في يوغوسلافيا سابقا ، وموضوع الاعتراف بتلك الجمهوريات ، وقد أوضحت حكومتي موقفها من مسألة الاعتراف في عدة مناسبات في الاسابيع الاخيرة . إننا نعترف بالحدود القائمة بين الجمهوريات التي أقامها نظام تيتو الشيوعي ، بوصفها الآن حدودا دولية . وإنني أعلن مرة أخرى هنا أنه ليست ليوغوسلافيا مطالب إقليمية تجاه أي من جيرانها .

وقد تفاوضنا مع كرواتيا حول معظم المسائل التي تخص العلاقات معها ، ونعتقد ، ونتعشم أن نتوصل الى اتفاق معها بشأن الاعتراف المتبادل في القريب العاجل . وقد بينا أننا نعترف بدولة البوسنة والهرسك وبحدودها القائمة حاليا ، ونحن على استعداد للاعتراف بحكومتها عندما تتوصل الطوائف العرقية الثلاث في البوسنة الى اتفاق حول تنظيم دولتها أو حكومتها .

إن مشكلة حكومة البوسنة يجب أن يحسمها أهل البوسنة - جميع أهل البوسنة . فالمشكلة ليست في بلغراد كما أدعى أمس رئيس البوسنة : المشكلة كامنة في سراييفو . وينبغي أن يقتنع شعب البوسنة بأسره بأن الحكومة الممثلة هنا في هذه الهيئة تمثل مصالحه فعلا . وهذا هو الطريق الموصل الى السلم في البوسنة . ينبغي أن يكونوا ممثلين حقيقيين لمصالح الصرب والكروات والمسلمين .

غير أنني لا أود الحديث بالنيابة عن البوسنة ، ولا بالنيابة عن يوغوسلافيا كلها . إنني أتكلم فقط عن يوغوسلافيا الجديدة التي أمثل حكومتها . فالدستور اليوغوسلافي يعهد بادارة العلاقات الخارجية الى الحكومة اليوغوسلافية . وصربيا والجبل الاسود ، كجمهوريتين من الجمهوريات المكونة ليوغوسلافيا ليس لهما دور قانوني في الشؤون الخارجية ليوغوسلافيا .

إن قادة العالم وممثلي المنظمات الدولية يقابلونني ويطلبون مني المساعدة في وقف القتال في البوسنة وإنهاء المخاوف من التوسع الاقليمي الصربي ، ولكنهم لا يقدمون أي عون أو دعم في كفاحي الداخلي في يوغوسلافيا . بل أنهم يعززون موقف معارضيّ الرئيسيين في الداخل ويلتقون بهم أثناء زياراتهم ليوغوسلافيا ، علاوة على وجود القوميين المقاتلين الذين يعارضون سياستي السلمية . ورجائي أن تتوقفوا عن ذلك . اعتبروني وحكومتي مسؤولين عن سياسات وأعمال يوغوسلافيا ، ولكن قدموا لنا المساعدة والاعتراف الدولي الذين نحتاج إليهما للمضي في برنامجنا السلمي .

ولذلك فإنني أطالب رسميا ، بالنيابة عن يوغوسلافيا الجديدة التي أمثل حكومتها ، بعضوية الامم المتحدة . وإنني واثق بأن بلدي وحكومتي يستوفيان الشروط المطلوبة للعضوية ، على الاقل ، شأنهما شأن البلدان والحكومات الكثيرة الممثلة هنا الآن . لقد كانت يوغوسلافيا عضوا مؤسسا في الامم المتحدة ، وكانت دائما عند مستوى مبادئها . وبلادي تحترم تلك المبادئ وتناضل من أجل إعلانها في ظل ظروف بالغة الصعوبة . إنني ألتمس مساندة الجمعية لنا واعترافها بنا . فلا تضعفوا موقف رجل يعمل للسلام وحكومة محبة للسلام .

إن أحد المشاغل الاساسية التي تثير قلق العالم فيما يتعلق بيوغوسلافيا هو موضوع "التطهير الإثني" ، ووجود مئات الالاف من اللاجئين من جراء هذه الممارسة الاثيمة . إن "التطهير الإثني" ممارسة مخيفة وغير مقبولة ولا تُغتفر . وقد ناهضتها على نحو فعال في يوغوسلافيا . وقمت مؤخرا بفصل نائب وزير الداخلية الذي لم يؤيد برنامج حكومتي في معارضة "التطهير الإثني" . كما أمرت بالقبض على العمدة وثلاثة آخرين وزجت بهم في السجن ، في بلدة ارتكب فيها "التطهير الإثني" ، ضد الكرواتيين . وأينما يحدث هذا "التطهير الإثني" في أي جمهورية من جمهوريات يوغوسلافيا القديمة ، لابد من وقفه وعكس اتجاهه .

وينبغي أن نحاذر من الانزلاق إلى التعصب في رد فعلنا على فظائع "التطهير الإثني" . ويجب ألا نسمح للحرب في البوسنة بالتحول إلى حرب دينية ، حرب بين المسلمين والمسيحيين ، يدعمها من الخارج مسلمون ومسيحيون آخرون . ويجب ، بكل تأكيد ، أن تترفع الامم المتحدة عن ذلك . لقد أُنشئت المنظمة لمناهضة التعصب الديني والعنصري الذي أسفر عن نشوب الحرب العالمية الثانية . ويجب أن تقف هذه المنظمة بجانب السلم والتسامح في كل بقعة . ولا يوجد مكان في العالم الحديث للتكتلات الدينية .

أرجو أن تسمحوا لي بإبداء ملاحظة شخصية عن التسامح . فأنا صربي أرثوذكسي وزوجتي كاثوليكية أما ابنتي فهي متزوجة من مسلم . ولي حفيدان مسلمان . وهناك كرواتيون من بين أصدقائي . وإني أعارض شخصيا وفلسفيا التعصب الإثني والديني .

وأعتقد أن للدول الكبرى ، في عصر ما بعد الشيوعية ، مسؤولية خاصة في كفالة التحول السياسي والاقتصادي المتوازن في الدول الديمقراطية البازغة . ويجب أن تولي هذه الدول عناية خاصة لتشجيع التسامح الإثني والديني ، وأن تحاذر في اضطلاعها بتلك المسؤولية من التأثر بالضغوط التي تباشرها كُتل أو دول ذات مصالح خاصة . فهل نحن جميعا متساوون حقا ، أم أن نصيب البعض في التساوي أكبر من الآخرين ؟ وإني أفضل الخيار الأول بالطبع . واسمحوا لي أن أؤكد على أننا لن نستطيع تحقيق سلم حقيقي دون تسامح حقيقي .

ومن الصعب التبشير بالتسامح بين أولئك الذين يعانون من العقوبات الاقتصادية التي لم تطبّق بطريقة عادلة على جميع أطراف الصراع . ولكن حكومتي تبشر بالتسامح لانه من الصواب القيام بذلك ولان التسامح يؤدي إلى السلم .

ولتسمحوا لي بإعادة التأكيد على أن رسالتي اليوم رسالة سلم . إن حكومتي تتّبع برنامجا للسلم ، ونحن نحتاج إلى مساعدة وتفهم هذه الهيئة . وسوف يعزز قبول وإدراك الجمعية العامة للتحول الذي نسعى إلى تحقيقه قضية السلم . وأخشى أن يؤدي رفضها إلى الإضرار بهذه القضية .

وأود أن أوجه انتباهكم إلى قرار وافقت عليه اليوم الجمعية الاتحادية اليوغوسلافية ، يؤكد بوضوح القلق الشديد إزاء مشروع القرار المتعلق بعضوية يوغوسلافيا في الامم المتحدة . والقرار متاح هنا ، وأرجو أن ينال ما يستحقه من الاهتمام . وباسم السلم ، أشكر الممثلين على الاستماع لما كان ينبغي لي أن أذكره .

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مشروع القرار الذي نناقشه الليلة هو آخر فصول العملية الدولية لنزع الشرعية عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا ، ولكنه ، للاسف ، ليس نهاية المعاناة الشديدة التي يتعرض لها شعبا جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك ، ضحيتا العدوان الصربي . وكان يمكن ايجاد حل سلمي وبدون إراقة للدماء لعملية نزع الشرعية عن يوغوسلافيا ، والتحول دون عنف إلى جمهوريات ذات سيادة تتمتع بعلاقات حسن الجوار . ولكن مما أسهم للاسف ، بطريقة غير مباشرة في مأساة الحرب ، تردد المجتمع الدولي وشكوكه وتفاديه الرد الحازم في الوقت المناسب على سياسة امبريالية عدوانية ترمي إلى خلق الصرب الكبرى ، وعدم اعتراف المجتمع العالمي بالحق الاولي للامم في تقرير المصير .

إن كرواتيا لا تشهد طرد صربيا والجبل الاسود من الجمعية العامة بشعور النصر ، على الرغم من أنها تعتبر نفسها ، معنويا وسياسيا ، المنتصر في الحرب التي فُرضت علينا . وفي رأينا أن هذا الإجراء يخل ، على السواء ، المعضلة القانونية لمركز الدول اليوغوسلافية السابقة ، ويوضح المسائل المتعلقة بخلافة الدول في المنطقة . ونحن نناشد كذلك سائر هيئات الامم المتحدة الالتزام بأحكام مشروع القرار الذي نعتمده الآن .

تتفهم كرواتيا اللهجة العملية لمشروع القرار ، ولكنها ترغب في أن تكرر القول بضرورة وضع خط فاصل بين الدوافع السياسية العملية والحلول الوسط الخارة التي قد يفسرها نظام بلغراد بأنها ضعف من جانب المجتمع العالمي وحافز له على مواصلة العدوان . ولذلك تتطلع كرواتيا إلى التنفيذ المتسق لقرار مجلس الامن ٧٧٧ (١٩٩٢) وقرار الجمعية العامة الذي نوشك على اتخاذه .

إن إنزال علم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية من واجهة مبنى الأمم المتحدة لا يمثل فحسب الخطوة الرمزية الأولى في سبيل تنفيذ هاتين الوثيقتين ، ولكنه أيضا ضرورة قانونية ومنطقية لأن بلغراد نفسها قد تخلت عن العلم ذاته .

والتنفيذ المتسق للقرار ينطوي أيضا على مراعاة جميع المعايير المتعلقة بقبول صربيا والجبل الأسود في الأمم المتحدة . وكرواتيا مستعدة للتصويت لصالح قبولهما في الأمم المتحدة ، على ألا يتم ذلك إلا بعد أن تتوفر فيهما جميع المعايير فيما يتعلق ، أولا ، بوقف العدوان ضد الدول المجاورة ، وكذلك الاعتراف بسيادتها وسلامتها الاقليمية داخل الحدود القائمة ، وإقرار الديمقراطية في الداخل وحماية حقوق الانسان وحقوق الأقليات .

إن كرواتيا من بين مقدمي مشروع القرار ، وستصوت لصالحه ايمانا منها بأنه سيؤدي دورا محوريا في حل مسألة الخلافة ، وسيسهم في نجاح مفاوضات جنيف وفي الاهتداء إلى حل شامل للأزمة في هذا الجزء من أوروبا .

السيد ساتشيربي (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بناء على التعبيرات الديمقراطية لشعوب الدول التي كانت تشكل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة والتي أصبحت الآن دولا ذات سيادة وأعضاء في الأمم المتحدة . لم يعد لتلك الجمهورية أي وجود . فصربيا والجبل ليس من حقهما قانونا أن تخلقا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة من حيث وضعها . وهذا ينطبق على هذه الهيئة كما ينطبق على المنظمات الدولية الاخرى ذات الصلة والمماثلة . ونحن نأمل أن تقتدي هذه المنظمات بالسابقة التي سنُرسي هنا الليلة .

إن تأييدنا لهذه الخطوات لا تحركه الرغبة في الانتقام . فنحن ملتزمون بالعملية المنظمة للخلافة . ولا يمكن لصربيا والجبل الاسود أن تجهضا هذه العملية المنظمة للخلافة ، بالقيام بعمل انفرادي . ويتعيّن علينا أن نؤكد هنا أننا نتطلع إلى اليوم الذي تنضم فيه صربيا والجبل الاسود إلى مجتمع الدول في الامم المتحدة وفي هذه الجمعية العامة . كما نتطلع إلى أن تخضع صربيا والجبل الاسود لنفس المعايير التي طُلب الينا جميعا أن نفي بها عند قبولنا في عضوية الامم المتحدة .

لهذا ، فإننا نشق بأن سجل النظام الحالي في صربيا والجبل الاسود المتعلق بانتهاكات حقوق الانسان والعدوان على جيرانها سيكون قد تم إصلاحه بحلول ذلك الوقت .

وأتمنى لرئيس وزراء ما يطلق عليه يوغوسلافيا خالص التمنيات في التغلب على المقاتلين في بلده على حد تعبيره . وأتمنى له أخلص التمنيات في جهوده كرجل سلم ، كما يشيع . ولكن علينا أن نتصدى للحقيقة المؤسفة والمفجعة في البوسنة والهرسك . فنحن لا ننعم بالسلم في البوسنة والهرسك . ونحن لا ننشد الحرب ، ولكننا نلتمس الوسائل الكفيلة لتحقيق السلم في بلدنا .

ليس صحيحا أن العدوان ضد بلدنا قد توقف . فكل يوم ، تغير طائرات الجيش الشعبي اليوغوسلافي على مدننا وعلى شعبنا . وكل يوم ، تُستخدم أسلحة وقوات جديدة تُستقدم إلى جمهوريتنا .

ونحن ، شعب البوسنة والهرسك ، لدينا حكومة قانونية ؛ وتستحق تلك الحكومة أن يعترف بها كل جيرانها من أجل تعزيز السلم . فهي حكومة تناضل من الصرب

والكرواتيين والمسلمين . وهؤلاء الذين يعارضونها يتورطون في العدوان ضد شعبنا وضد بقائنا ذاته .

إننا نأمل أن تؤدي اجراءاتنا هنا هذا المساء لا إلى إرساء خلافة منظمة ليوغوسلافيا السابقة فحسب ، وإنما أيضا إلى الإسهام في تعزيز السلم وحقوق الانسان الاساسية والاستقرار في منطقتنا . ومن ثم ، فإننا نؤيد مشروع القرار هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبذلك نكون قد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند . ونشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/47/L.1 . وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول في تعليل التصويت قبل التصويت ، اسمحوا لي أن أذكّر الوفود بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق ، وتدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد ابن تشامباي (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفدي ، سيدي الرئيس ، ستتاح له فرصة أفضل لكي يهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين .

إن الحالة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة تُعد تطورا خطيرا من المحتمل أن يؤثر تاثيرا كبيرا على الخطوط الرئيسية للنظام العالمي الجديد الذي نسعى إلى اقامته . لقد أدان العالم عن حق الفظائع التي يرتكبها الآن كل أطراف الصراع في البوسنة والهرسك . إن "التطهير الإثني" أمر بغيض ولا يمكن إلاّ أن يعود بالعالم إلى فوضى الحربين العالميتين الاولى والثانية . وعلى الامم المتحدة التزام بأن تفعل حدا له ، لانه إنكار لكرامة الفرد البشري وقيمته ولابسط حقوق الانسان الاساسية .

وترى غانا أن مقاصد الامم المتحدة يمكن خدمتها على نحو أفضل بإدراج كل الدول في عضوية المنظمة . إن المواد ٤ و ٥ و ٦ من الميثاق لا تنشد فقط إدراج كل الدول في الجهود الدولية بغية تحقيق السلم والرخاء ، إنما أيضا ، وهو الاهم ، تحدد الطريق للتدابير التي يمكن اتخاذها لمعاقبة أي دولة تخالف التزامات العضوية . ولا يمكن ، بل ولا ينبغي أن يكون القصد من تلك المواد هو إنكار عضوية أي دولة عن عمد وبلا سبب ظاهر .

وتحسبا للحالة التي تواجهها منظمتنا الآن ، والتي تمر فيها دولة عضو لتغييرات اقليمية أو دستورية ، قررت الجمعية العامة ، في عام ١٩٤٧ ، أن مثل هذه الدولة لا ينبغي أن تسقط عضويتها بسبب هذه التغييرات وحدها وذلك كقاعدة عامة . ونحن نود أن نرى في ذلك القرار الرغبة في تعزيز العالمية في عضوية منظمتنا .

إن الحالة في يوغوسلافيا تركّز الاضواء أيضا على العلاقة التي ينبغي للامم المتحدة أن تحافظ عليها مع الترتيبات أو الوكالات الاقليمية ، كما هو متوخى في الفصل الثامن من الميثاق . فالاجراءات أو التدابير الضارة التي اتخذت باسم الترتيبات الامنية الاقليمية لم تعزز السعي من أجل السلم في يوغوسلافيا . ذلك أن الترتيبات والوكالات الاقليمية ، وأنشطتها ، ينبغي أن تكون متسقة مع مقاصد ومبادئ الامم المتحدة .

ينبغي للأمم المتحدة ، فوق كل شيء ، أن تكون مركزا لتنسيق أعمال الدول في تحقيق أهدافنا المشتركة ، وينبغي أن ينظر اليها على هذا النحو .

هناك اعتبار آخر كان له تأثير على موقفنا بشأن مشروع القرار ، يتعلق بولاية كل جهاز من أجهزة الميثاق ، وهو في هذه الحالة الافتراض غير المقبول بأن مجلس الأمن يمكنه أن يصدر توصيات إلى الجمعية العامة بشأن من يمكنه المشاركة في أعمالها . لقد أعطيت إلى مجلس الأمن مسؤولية أولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، لمجرد تسهيل تصرف منظمتنا بسرعة في حالة وقوع أزمة . وإحالة الجمعية العامة مسؤولية إلى مجلس الأمن لا يمكن أن تمتد ، وينبغي ألا تمتد ، إلى المسؤولية عن المشاركة في أعمال أجهزة أخرى .

ومشروع القرار المعروض علينا لا يوضح أي موقف مبدئي من ناحية الميثاق . وليس من شأنه أن يعزز البحث عن السلام في يوغوسلافيا . بل إنه قد يقوض المساعي الحالية . كما أنه ينال من جهودنا الرامية إلى اضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة . إن الدور الموسّع الذي أعطاه مجلس الأمن لنفسه ضمنا قد يكون له تأثير سلبي على مبدأ العالمية السامي الذي يمكن أن يصبح عرضة لاستخدام حق النقض المخوّل لعدد قليل من أعضاء مجلس الأمن .

إن غانا ، باعتبارها بلدا ناميا صغيرا ، تتخذ من القانون الدولي ومن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ملجأ لها . والسياسة الخارجية لبلادي تفصح عن التطبيق المتسق للمبدأ . قد يكون مشروع القرار المعروض علينا واقعيا ، لكن لا يمكن أن يقال عنه إنه يقوم على مبدأ ، أو إنه منطقي أو إنه مستقيم ، لدرجة أنه يسمح بمشاركة يوغوسلافيا في أعمال منظمتنا ، باستثناء أعمال الجمعية العامة ، والمبدأ لا ينبغي تطويعه لمآرب نفعية مؤقتة .

لتلك الأسباب جميعا ، وهي أسباب ذات صلة بجهودنا الخاصة بإقامة نظام جديد يتسم بدرجة أكبر من الشفافية ويحظى بثقة جميع أعضاء الأمم المتحدة ، قررت غانا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/47/L.1 .

السيد مومبنفيفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما أصدر مجلس الامن ، قبل ثلاثة أيام ، قراره ٧٧٧ (١٩٩٢) ، الذي ترد أحكامه الآن في مشروع القرار A/47/L.1 الذي توشك الجمعية العامة على التصويت عليه ، أعربت زمبابوي عن عدد من الشواغل الاساسية . ومنذ ذلك الحين ، استمع وفد بلادي بعناية فائقة إلى الشروح التي تقدم بها مقدمو مشروع القرار المعروض علينا . وما من شيء قالوه خفف شيئا من الشواغل التي لا تزال تشكل مصدر قلق لوفد بلادي .

أولا ، إن لهذه المنظمة ميثاقا مدروسا وحسن الصياغة . إنه الميثاق الذي ينبغي أن تهتدي به جميع مقررات الامم المتحدة . والمبادئ التي تحكم عضوية الامم المتحدة منصوص عليها بوضوح في المواد ٤ و ٥ و ٦ من الميثاق . ونص مشروع القرار المعروض علينا لا يشير إلى أي من أحكام الميثاق التي سيُتخذ الاجراء المقترح وفقا لها . إن التقيد الصارم بأحكام الميثاق ، وخاصة فيما يتعلق بعضوية هذه المنظمة العالمية ، هو مصدر الحماية الاكيد الوحيد للدول الصغيرة والضعيفة بدونه . وأية ارتجالات ستؤدي لا محالة إلى حماية مصالح الكبير والقوي على حساب الصغير والضعيف .

ثانيا ، مشروع القرار المطروح علينا ينشئ سابقة بالغة الخطورة . خاصة - وأقولها صراحة - بالنسبة للدول التي يتسم تكوينها الحالي بالتنوع والتعدد العرقي . في الماضي ، عملت الجمعية العامة على أساس مبدأ أن أي عضو في الامم المتحدة لا تنقضي عضويته لمجرد كون دستوره أو حدوده - أو حتى اسمه - معرّضا للتغيير . وعدم الاخذ بهذه الممارسة لا بد أن يفتح بابا لمتاعب تترتب عليها نتائج أليمة بالنسبة للامم المتحدة .

ثالثا ، إن الحكم الذي يحرم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من حقها في المشاركة في أعمال الجمعية العامة على أساس أن مسألة خلافة يوغوسلافيا السابقة لم تسوَّ بعد ، إنما يطبق تطبيقا انتقائيا . إن ثلاثا من الجمهوريات الاخرى التي كانت تتألف منها يوغوسلافيا السابقة تشارك بالفعل مشاركة تامة في أعمال الجمعية العامة . ووفد بلادي أيّد تأييدا تاما تلك المشاركة من جانب سلوفينيا وكرواتيا

والبوسنة والهرسك . ويعتقد وفد بلادي أن جميع جمهوريات يوغوسلافيا السابقة ، بما في ذلك صربيا والجبل الأسود ، ينبغي أن يسمح لها بالمشاركة مشاركة تامة في أعمال الجمعية العامة . وهذا يتسق مع رأينا الخاص بعالمية هذه الهيئة العالمية .

هناك أعضاء عديدون يجلسون هنا الليلة يُعدُّون نتاجا لانسلاخ (أجزاء من) دول . وكان الجزء الباقي يحتفظ دائما بمقعده في هذه القاعة وباسمه على السواء . إذا أراد ذلك . وكان الجزء الذي انفصل يطلب دائما الانضمام ، ويمنح مقعده في الجمعية تحت اسم جديد من اختياره . ولم يحدث من قبل أن عرضت مسألة الخلافة في مشروع قرار أمام الجمعية .

رابعا ، إن أحكام مشروع القرار أشد كثيرا وأعنف كثيرا من أحكام ذلك القرار الذي حُرم بموجبه نظام جنوب افريقيا - النظام الذي أعلن المجتمع الدولي أن سياساته وممارساته جريمة ضد الانسانية - من حق المشاركة في أعمال الجمعية العامة ، كما أن استثناف جنوب افريقيا للاشتراك يخضع للتصويت بالاغلبية اللازمة في الجمعية العامة فقط ، بينما مشروع القرار المطروح علينا يتطلب أن يخضع طلب يوغوسلافيا للتصويت بالاغلبية اللازمة سواء في مجلس الأمن ، حيث يمكن ممارسة حق النقض من جانب أعضاء قليلين - أو في الجمعية العامة .

خامسا ، تشعر زمبابوي بقلق بالغ إزاء الآثار التي سينطوي عليها اعتماد مشروع القرار بالنسبة للجمعية العامة . فاعتماده سيعني أن توقيت استئناف مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعمال الجمعية العامة لن يكون مسألة من اختصاص الجمعية العامة ، كما هو الحال بالنسبة لجنوب افريقيا ، بل سيصبح مسألة من اختصاص مجلس الامن - وسيكون في هذا تخلٍ عن المسؤولية لم يسبق له مثيل من جانب هذه الهيئة العالمية .

ختاما ، تعتقد زمبابوي أن أحكام مشروع القرار المعروض علينا من المرجح أن تؤثر تاثيرا سلبيا على جهود الامم المتحدة الجارية حاليا في المنطقة من أجل المصالحة وصنع السلم . ونعتقد أن هذا هو أسوأ الأوقات لطرح مشروع القرار هذا على الامم المتحدة ، وهي أحد أطراف الوساطة في الصراع .

لهذه الاسباب ، لن يتمكن وفدي ، للاسف ، من تأييد مشروع القرار المعروض علينا .

السيد أدالا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد درس وفدي مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة وكذلك الرسالة المرفقة الواردة في الوثيقة A/47/456 بعناية فائقة . ونظرنا أيضا في أحكام الميثاق المتصلة بمشروع القرار المعروض علينا . وقد توصلنا إلى نتيجة مؤداها أن مجلس الامن لم يتقيد تقيدا صارما بولايته المنصوص عليها في الميثاق ، عندما أوصى الجمعية العامة بأن تقرر عدم مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعمال الجمعية العامة ، ما لم تتقدم أولا بطلب للعضوية في الامم المتحدة .

إن اعتماد مشروع القرار هذا سيكون بمثابة حرمان دولة عضو من ممارسة حقوق وامتيازات العضوية ، كما نصّت عليها المادة ٥ من الميثاق ، أو طرد عضو من المنظمة ، كما تنص عليه المادة ٦ منه .

ولا يرد في مشروع القرار المعروض علينا ما يوضح أي مادة من المادتين المذكورتين آنفا من الميثاق تنطبق ، أو يمكن أن تنطبق ، على حالة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، وأي المادتين ترغب لمجلس الامن تقديم توصيته ، أو تشكل الاساس الذي يستند اليه اجراء الجمعية العامة .

فضلا عن ذلك ، مما يبعث على دهشة وفدي البالغة أن يطرح مثل هذا القرار الخطير والهام على الجمعية العامة في إطار بند اجرائي داخلي من بنود جدول الاعمال ، وهو البند ٨ المعنون "إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال" .

نود أن نؤكد من جديد ايماننا بميثاق المنظمة . ونحن نقدر مجلس الامن عظيم التقدير ، فهو القيّم على ضمير منظمتنا بل وضمير البشرية جمعاء . ونحن نتطلع إلى المجلس ، وإلى هذه المنظمة ، طالبين الوضوح والانصاف . ونتطلع إلى مجلس الامن طالبين الحماية والثبات في إعلاء المبادئ المكرسة في الميثاق .

وحيث أن توصيات مجلس الامن التي يُطلب إلى الجمعية العامة أن تستند اليها في اتخاذ القرار لا تشير إلى أي عمل محدد يمثّل انتهاكا لميثاق هذه المنظمة ويبرر هذا الإجراء الخطير ضد دولة عضو ، فسيكون من الصعب على وفدي أن يؤيد قرار من هذا القبيل يصدر عن الجمعية العامة .

السيد ليفوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مشروع القرار المعروض علينا يخلو تماما من أية دلالة ، بل ولا يؤكد البتة ، على أن ما سنفعله الليلة - أي منع يوغوسلافيا من المشاركة في أعمال الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة - سيسهم بأي شكل من الاشكال في تسوية الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك . وهذا يصدق بصفة خاصة عندما يكون من الواضح أن المطلوب من الجمعية العامة الليلة ليس استبعاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من الدورة السابعة والاربعين ، وإنما في الواقع طردها من الامم المتحدة : الطرد الفعلي لبلد نعترف ، على مضض ، بأنه عضو في الامم المتحدة .

وإلاّ لما طالب مشروع القرار بأن تقدم يوغوسلافيا طلبا للعضوية في الامم المتحدة ، ابتداء من مجلس الامن حيث بدأ الإجراء الحالي وانتهاء بالجمعية العامة . وفي مجلس الامن ، من الحتمي أن يرفض الطلب باستخدام حق النقض . ولا يمكن لاي عضو دائم من أعضاء مجلس الامن أن يقول هنا والآن إنه لن يستخدم حق النقض ، وأن كل ما يتطلعون اليه هو استيفاء معايير العضوية .

يجب إدانة الجرائم التي تقترفها يوغوسلافيا في حق البوسنة والهرسك إدانة لا لبس فيها ولا رحمة . فالعقاب الشديد لهذه الأعمال المعادية للسلم أمر وارد .

إلاّ أننا لدينا تحفظات كبيرة إزاء الحكمة التي تكمن وراء نوع العقاب الذي نحن بصدد إنزاله . يكاد يقشعر بدني بمجرد التفكير فيما سيفكر فيه المصلحون الذين يفرضون الحصار على سراييفو - ناهيك عن المتعاطفين معهم في بلغراد - عندما يتلقون قرار الليلة . هل سيشعرون بأنهم لن يخسروا شيئا إذا ما صعّدوا حملتهم الاجرامية ضد الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في سراييفو وفي جميع أنحاء هذا البلد المعذب ؟

يوغوسلافيا ينبغي أن تظل خاضعة لسيطرة ميثاق الأمم المتحدة بحكم عضويتها في المنظمة . فلا يجب أن يفسح لها المجال خارج نطاق سلطة الميثاق لأن إحساسها بالظلم والاضطهاد ، بحق أو بغير حق ، يمكن أن يجعلها أكثر إثارة للمشاكل مما هي عليه حتى الآن .

لهذه الأسباب ، سيصوّت وفدي على النحو الذي سيصوّت به والذي سيظهر على لوحة التصويت .

السيد موانغا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توشك الجمعية أن تبت في مسألة ذات أثر بالغ وأهمية تاريخية . ولهذا يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليعلل تصويته قبل التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.1 .

اسمحوا لي أن أقول بداية أن لدى وفدي تحفظات بالغة الجدية على النص . وتتمثل بعض شواغلنا في التسرع غير اللائق الذي يطالب به وفدنا بتأييد مشروع قرار لم تجر مشاورات جدية بشأنه إلا عصر اليوم . ونعتقد أن من ليسوا أعضاء من بيننا في مجلس الأمن ، وليسوا مطلعين بالتالي على المعلومات المتوفرة لدى مجلس الأمن قبل توصله لهذا القرار ، كان ينبغي أن تتاح لهم الفرصة للتشاور لا مع مقدمي مشروع القرار فحسب ، وإنما أيضا مع حكوماتهم بغية التوصل الى ما نعتبره قرارات عقلانية .

لقد بذل بعض مقدمي مشروع القرار محاولات في وقت متأخر من بعد ظهر اليوم للتشاور مع الوفود . ونحن في عملنا مقيدين باختلاف التوقيت بين نيويورك وعواصمنا ، وكون مقدمي هذا المشروع قد وجدوا أنهم غير قادرين حتى على تمكيننا من التشاور مع حكوماتنا بشأن مثل هذا القرار الهام الذي يؤثر أيما تأثير على مركز عضو مؤسس للأمم المتحدة ، أمر يحملنا على الاعتقاد بأنهم لم يكونوا جادين في الرغبة في التشاور مع أحد ، وأن رغبتهم كانت تتمثل في واقع الأمر في ضمان اعتماد مشروع قرارهم بدون أي تشاور ، وبدون أي مناقشة ، وبدون أي تغييرات تدخل على النص مراعاة لآراء الغير . ونجد أن هذا النهج في العلاقات الدولية غير مقبول لأنه يضع بعض الدول الأعضاء في وضع سيء جدا وغير متكافئ بتاتا .

وقد وجدنا أيضا أن مقدمي المشروع بعيدون عن الشفافية فيما يتصل بنواياهم الفعلية من حيث أنهم بدلا من استخدام أحكام الميثاق الكافية للسماح إما بطرد دولة عضو أو تعليق عضويتها أو حقوقها ، لجأوا الى ابتداع صيغة أبرع بكثير لتفادي هذه المسألة بالذات وذلك بالتحايل في صياغة قرار مرّ من قبل بمجلس الأمن .

إننا نعارض أي تدابير تتجاوز ميثاق الأمم المتحدة ، ونعارض التدابير الموازية لميثاق الأمم المتحدة ، لأننا نعتقد أن جزءا من مسؤوليتنا الجماعية هو

العمل في حدود ميثاق الامم المتحدة لايجاد الحلول التي تؤثر تاثيرا محيا على سير العلاقات الدولية .

ولهذا نأسف أسفا عميقا لهذا الافتقار الى التشاور بشأن مثل هذا الشيء الهام . ونشعر أنه يوجد سابقة سيئة للغاية ، بل وخطيرة أيضا . كما نود أن نذكر عددا من الدول الاعضاء التي تحوم حولها الظنون من الامم المتحدة ، ولاسيما من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، أنها نتيجة لاعتماد مشروع القرار المطروح أمامنا تفتح بابا لبلاء كثير وأن هذا الباب سيصبح من الميسور أن يستخدمه ضد الدول الاعضاء أولئك الذين سيصبحون مسؤولين عن تحديد من الذي ينبغي أن يكون عضوا ومن الذي ينبغي ألا يكون عضوا . هذه في رأينا سابقة بالغة الخطورة .

ومن دواعي قلقنا أن مشروع القرار المطروح أمامنا لا يستند الى الاحكام ذات الصلة من الميثاق . كما نرى أن التذرع بأن يوغوسلافيا لا يمكنها أن تواصل بصورة آلية عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة في الامم المتحدة حجة معيبة وباطلة . ونرى أن مقارنة الحالة في يوغوسلافيا السابقة بالحالة التي سادت في الاتحاد السوفياتي السابق فيما يتصل بالخلافة الآلية إنما هي مقارنة لا محل لها . ذلك لان حالة الصراع التي سادت في يوغوسلافيا السابقة لم تكن لتسمح بإجراء ما يلزم من التشاور والاتفاق بشأن مسألة الخلافة فيما بين الجمهوريات والمجموعات القبلية المعنية .

في تقديم التوصية الواردة في الفقرة الاولى من ديباجة مشروع القرار ، يتحتم على مجلس الامن أن يكون مدركا لمسؤولياته الجسيمة بموجب الميثاق ، ولاهمية مسألة العضوية في الامم المتحدة . وينبغي أن يعترف المجلس بالمثل بالسلطة العامة للجمعية العامة فيما يتصل بممارسة حقوق ومزايا العضوية وفقا للمواد ذات الصلة في الميثاق . والقصد من هذا هو الحفاظ على المبادئ الديمقراطية والممارسات التي تحكم الجمعية العامة ومنع فرض ارادة الاقلية ، أو ما قد أسميه "طغيان الاقلية" في هذه الحالة بالذات .

إن اعتماد مشروع القرار هذا في رأينا سابقة بالغة الخطورة وذات آثار خطيرة على مصالح الدول الاعضاء وعلى مصداقية الامم المتحدة ذاتها . إن النوايا الكامنة وراء مشروع القرار لا تزال غامضة كليا وهي معوقة لعملية السلام الجارية بشأن مسألة يوغوسلافيا السابقة . إن تحليلنا للنص ، وخاصة الفقرة الاولى من منطوقه ، يكشف لنا أن أثر مشروع القرار هذا هو في الواقع طرد يوغوسلافيا التي هي دولة عضو .

وللاسباب المذكورة أعلاه ، يجد وفدي أنه غير قادر على تأييد مشروع القرار المعروض علينا . وإذ نفعل ذلك ، دعوني أؤكد على أننا لا نؤيد بأي حال الفظائع التي ترتكب في البوسنة والهرسك ، ولا أي أعمال عنف يرتكبها أي طرف في الصراع الدائر في يوغوسلافيا السابقة . ونشعر أن الجمعية العامة وأسرة الامم المتحدة ينبغي أن تركز على إيجاد حل سلمي لما هو واضح أنه مشكلة دينية وإثنية وثقافية بالغة التعقيد وتتطلب منا تحليلا أعمق كثيرا وفهما أعمق كثيرا .

وسيكون اليوم يوما حزينا لان التاريخ سيسجل في نهاية المطاف أنه عندما كان الامر بالغ الاهمية اختارت الجمعية العامة السبيل الاسهل ، سبيل الطرد . ولا يمكن لوفدي أن يؤيد هذا الرأي .

السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفدي يأخذ جميع توصيات مجلس الإمن على محمل الجدية . فالمجلس في اضطلاعه بمسؤولياته المتمثلة في صيانة السلم والامن الدوليين ، يحق له أن يلقى أوفى التعاون الممكن من جميع أعضاء الامم المتحدة . ولهذا فإن وفدي لم يقدم على قراره بعدم تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.1 ، والمعروض حاليا على الجمعية إلا بعد الكثير من التردد .

وهناك أسباب عديدة لعدم شعورنا بالارتياح لمشروع القرار الحالي وللطريقة التي عولج بها هذا الموضوع الخاص بعضوية يوغوسلافيا في الامم المتحدة .

إن العضوية في الامم المتحدة أمر جليل . إنها حق أساسي للدول التي تتعهد بالتمسك بمقاصد الميثاق ومبادئه . ولهذا ، فإن حرمان دولة من عضويتها يعد أمرا بالغ الخطورة وينبغي ألا تتناوله الامم المتحدة باستخفاف . لقد كنا نتوقع أن يعطى أعضاء الامم المتحدة فرصة لاجراء مناقشة وافية للموضوع . لكن ما حدث هو أن مشروع القرار لم يوزع إلا يوم السبت وأنه أصبح مطلوبا من الجمعية العامة أن تصوت عليه اليوم .

إن أعضاء الامم المتحدة لم يعطوا مبررا قويا للتسرع الذي يرمي الى حرماننا من فرصة مناقشة هذا الامر ذي الاهمية الحيوية . والواقع أنه لم يقدم لنا أي تفسير للقرار الخطير الذي نحن بصدد اتخاذه . ثانيا ، قدم المشروع في إطار البند ٨ من جدول الاعمال المتعلق بتنظيم الاعمال ، ولكن الامر أخطر من أن يناقش تحت هذا البند . ثالثا ، يتضمن الميثاق أحكاما بشأن عضوية أي دولة في الامم المتحدة وبشأن إنهاء عضوية أي عضو مخطئ أو طرده . وبالتحديد ، فإن المادتين ٥ و ٦ تتناولان وقف وطرد العضو المخطئ .

إن أثر مشروع القرار الحالي هو حرمان يوغوسلافيا من عضويتها في الامم المتحدة : إلا أن واضعيه فضلوا لتحقيق غرضهم عدم استخدام الاحكام ذات الصلة من الميثاق أو أي قانون آخر . ولهذا فإن مشروع القرار يقوم كليا على اعتبارات سياسية . ويرى وفد بلادي أن الامم المتحدة ترمي بذلك سابقة خطيرة وسيئة للغاية .

إننا نتفق مع القول بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية قد تفسخت . لكن هذه ليست المرة الاولى التي تنقسم فيها دولة عضو في الامم المتحدة الى أجزاء . فمنذ تأسيس الامم المتحدة ، انقسمت ثلاث دول أعضاء الى أجزاء . وفي كل حالة ، تقدمت الوحدات التي انسلخت عن الكيان الرئيسي بطلبات لعضوية الامم المتحدة . ولم يكن مطلوبا من الكيانات التي تبقت أن تعيد تقديم طلبات العضوية ولم يشكك في وجودها .

أحد ، كما أن هذه ليست المرة الأولى التي غيرت فيها دولة عضو في الامم المتحدة اسمها . إن دولا أعضاء جديدة غيرت أسماءها دون أن يشكك أحد في صحة عضويتها في المنظمة .

لقد أوصى أميننا العام في خطته للسلام باللجوء بشكل أكثر الى محكمة العدل الدولية في سعينا الى حل النزاعات . وفي وقت نتفق فيه جميعا على أن حكم القانون شرط مسبق للنظام العالمي الآخذ في الظهور ، كان يمكن لمركز منظمتنا أن يتعزز بشكل أكبر لو أننا أحلنا هذا الأمر الى محكمة العدل الدولية طلبا لفتوى . ويرى وفد بلادي أن إحالة الأمر الى محكمة العدل الدولية كان يمكن أن تساعد على بلوغ توافق آراء بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية . وإنه لمما يدعو للأسف البالغ أن هذا الاجراء لم يوله مقدمو مشروع القرار أي تفكير .

لهذه الأسباب ، لن يتمكن وفد بلادي من تأييد مشروع القرار المطروح علينا .

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، إن وزير الشؤون الخارجية والتعاون لبنن سيقدم اليكم في الوقت المناسب تهاني بنن ، شعبا وحكومة ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة جمعيتنا . وأنا واثق من أنه لن يخف علي بهذه الفرصة للاعراب عن ارتياح وفد بنن إذ يراكم ، وأنتم ممثل ديمقراطية جديدة يجمع بينها وبين بنن قدر كبير من العوامل المشتركة ، تحتلون هذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة .

إن العمل الذي سأؤديه بعد لحظات قليلة ، نيابة عن وفد بلادي ، يتطلب بعض الشرح . إن بنن - إخلاصا منها لروح الميثاق - حريصة على السلام الدولي ، وهي على استعداد لتأييد أي مبادرة ترمي الى تحقيق الوئام بين الشعوب داخل الدولة الواحدة وفيما بين الدول في المجتمع الدولي . إن وفد بلادي يريد أن يصدق - مخاطرا بالوقوع في الخطأ عن مذاجة - أن مشروع القرار المقدم للجمعية العامة للنظر فيه ، واعتماده فيما هو مرجح ، مشروع من شأنه أن يهيئ ظروف سلام في جميع الدول التي كانت تشكل يوغوسلافيا السابقة . ولهذا فإن وفد بلادي على استعداد لقبول الفكرة القائلة بأنه

ليس لاي من الاجزاء المكونة لدولة يوغوسلافيا السابقة أن يدعى خلافته لها بصورة تلقائية . وبنفس روح العدالة والمساواة ، يريد وفد بنن أن يصدق أيضا أن جميع الولايات الاتحادية السابقة ليوغوسلافيا - التي أصبحت كيانات منفصلة ومستقلة اليوم - لها الحق في أن تقبل وأن تنتمي الى العائلة البشرية العظمى للامم المتحدة ، والجمعية العامة بشكل خاص .

ووفقا لهذا ، فإن الامكانية التي يوفرها مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.1 لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - صربيا والجبل الاسود - لطلب العضوية ينبغي الا تكون من نسيج الوهم والخداع . إن مصداقية منظمتنا تتوقف على ذلك . إن الحكم الذي سيصدره وفد بلادي - وأنا واثق أن الحكم الذي ستصدره وفود عديدة أخرى لم تر من الضروري التكلم في هذه المناسبة - على أخلاقيات عملنا سيبنى على كيفية التصرف اللاحق لبعض الوفود التي بادرت الى تقديم مشروع القرار .

إن وفد بنن يرى أن قيام سلام دائم في ذلك الجزء من العالم سيتوقف على التاييد المخلص الذي يقدمه المجتمع الدولي لعملية السلام التي بدأها في مؤتمر لندن كل من الامين العام للامم المتحدة والمجموعة الاوروبية . إن البحث عن السلام يجب أن يقف حائلا أمام أي جنوح الى ممارسة النبذ والإبعاد .

ولا أود أن أكون ، بل ولن أكون ، نذير شؤم ، ولكنني أرى أن أي عمل يتخذ في غمرة الانفعال أو يقصد منه تسوية الحسابات ويهدف الى التضليل قد يحيل البلقان الى بركان سياسي حقيقي مخيف . إن وفد بلدي يعول على احساس جميع الوفود الموجودة هنا بالمسؤولية ، وهو يود أن يعرب عن أمل شعوب العالم في استتباب السلم في البوسنة والهرسك والمناطق الاخرى من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ، وذلك بمناشدة كل الامم الممثلة هنا أن تسهل تحقيق السلام بالاحجام عن إثارة أية عقبات في طريق انضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) الى الامم المتحدة . وبعبارة أخرى ، لن تكون هناك ممارسة لحق النقض . وهذا أمر واضح .

وعلى أساس هذا الفهم وبهذا الثمن فقط سيصوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/47/L.1 .

السيد إردوش (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ستصوت هنغاريا مؤيدة لمشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/47/L.1 . وموقف هنغاريا في هذه المسألة يتضح في العنصر الاساسي لمشروع القرار ، وهو أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) لا يمكن أن تصبح بصورة تلقائية خلفا في الامم المتحدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ، التي انتهى وجودها ، ومن ثم فلا بد للسلطات في بلغراد أن تتقدم بطلب للعضوية في منظمتنا العالمية .

وترى هنغاريا أن الاعلانات الصادرة من جانب واحد ، مثل الاعلان الصادر في بلغراد في ٢٧ نيسان/ابريل ، لا يمكن أن تشكل أساسا قانونيا لقرار بشأن مركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة في المنظمات الدولية . وإن مشاكل العضوية في الامم المتحدة يجب ألا تسوى إلا على أساس الاتفاق المشترك الذي تقبله كل الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة . وبدون هذا الاتفاق ، فإن مركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) في المستقبل في الامم المتحدة لا يمكن أن يختلف عن مركز جمهوريات يوغوسلافيا السابقة الاخرى ، التي انضمت ثلاث جمهوريات منها بالفعل الى عضوية الامم المتحدة بصفتها دولا مستقلة ذات سيادة .

وفي رأينا أن من الضروري عندما تقرر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أن تتقدم الى الأمم المتحدة بطلب للعضوية ، أن ينظر في هذا الطلب على أساس نفس المعايير التي استرشدنا بها عند السماح بالانضمام الى عضوية الأمم المتحدة ، لدول أخرى خلفت يوغوسلافيا الاتحادية السابقة مع المراعاة الواجبة لتطور الأحداث في المنطقة .

وعلى الصعيد السياسي ، وأؤكد على صفة السياسي ، فإن مشروع القرار المقدم ليس في حقيقة الأمر إلا النتيجة المنطقية للحكم الذي أبداه المجتمع الدولي مرارا على الحالة القائمة في مسرح الأحداث ، وهو حكم يتضح في عدد من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن ، وفحواه أن المسؤولية الأساسية عن الأحداث الدامية التي ما برحت تعصف بأراضي يوغوسلافيا السابقة على مدى عام ونصف لا بد وأن تقع على عاتق السلطات في بلغراد . وهذا المساء ، من المستحيل أن نتجاهل أعمال الفظائع والتدمير المتعمد التي ترتكب في يوغوسلافيا السابقة ، وهي أعمال يستعصي على المرء تصور إمكان حدوثها في هذه المنطقة في نهاية القرن العشرين . كما أنه من الصعب أن نتحاشى آثار المرارة والإحباط وخيبة الأمل التي ما فتئنا نشعر بها جميعا خلال هذه الفترة .

وعلى الرغم من ذلك ، فإننا مقتنعون بأنه علينا أن نتطلع الى المستقبل في هذه المرحلة من الأحداث . ويجب علينا أن نسعى الى ايجاد ما يمكن أن يخرجنا من هذا الصراع ويعيد السلام الى شعوب هذه المنطقة ، الى الصرب والكروات والمسلمين والأمم الأخرى في يوغوسلافيا السابقة ، بما في ذلك أقلياتها العرقية . ونأمل أن يتمكن قادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) من استخلاص النتائج اللازمة من قرار الجمعية العامة هذا المساء ، وترجمة ذلك الى عمل ملموس في أنشطتهم الدولية والاقليمية ، وبخاصة في إطار مؤتمر لندن ، في ظل الاحترام التام للقيم الديمقراطية وحقوق الانسان وحقوق الاقليات .

وفي هذا الصدد ، فإن هنغاريا ، بصفتها دولة عضوا في الأمم المتحدة ، وبلدا من بلدان المنطقة ، وجارة تربطها بالشعوب السلافية الجنوبية روابط عديدة نسجت على

مدى تاريخ طويل من التعايش ، تحث على المثابرة وتعرب عن تمنياتها الخالصة بالنجاح للسيد بانيتش رئيس الوزراء ولكل من يدعون في صربيا الالتزام بقضية تحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة وكل من يبذلون غاية وسعهم لضمان القضاء على قوى الكراهية البغيضة والاستبعاد والتطهير العرقي ، ولضمان سيادة الديمقراطية والتسامح واحترام كل طرف لحقوق الغير في هذه البلاد الجريحة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نكون استمعنا الى آخر متكلم لتعليل التصويت قبل التصويت .

تنتقل الجمعية الآن الى البت في مشروع القرار A/47/L.1 . وأود أن أعلن أن بنغلاديش انضمت الى قائمة الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار A/47/L.1 .

طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، أرمينيا ، استراليا ، النمسا ، اذربيجان ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البوسنة والهرسك ، برونـي دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، كندا ، الرأس الاخضر ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كرواتيا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إستونيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، ايرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، الاردن ، كازخستان ، الكويت ، قير غيزستان ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لاتفيا ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، جزر مارشال ، موريتانيا ، موريشيوس ، ميكرونيزيا (ولايات الموحدة) ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، جمهورية مولدوفا ، رومانيا ، الاتحاد الروسي ، رواندا ، سانت كيتس ونيفس ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان مارينو ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، سلوفينيا ،

اسبانيا ، السودان ، سورينام ، السويد ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، تركمانستان ، أوكرانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فانواتو ، اليمن .

المعارضون : كينيا ، سوازيلند ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

الممتنعون : انغولا ، جزر البهاما ، بوتسوانا ، البرازيل ، بوروندي ، الكاميرون ، الصين ، كوت ديفوار ، كوبا ، غانا ، غيانا ، الهند ، العراق ، جامايكا ، لبنان ، ليسوتو ، المكسيك ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، بابوا غينيا الجديدة ، سري لانكا ، توغو ، أوغندا ، فييت نام ، زائير .

اعتمد مشروع القرار A/47/L.1 بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل ٦ أصوات وامتناع ٢٦ عن التصويت (القرار ١/٤٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود الآن إعطاء الكلمة للممثلين الراغبين في تعليل التصويت . هل لي أن أذكر الوفود أنه بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن تعليل التصويت ينبغي ألا تتجاوز مدته عشر دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد عبدالله شهيد (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أيد وفد بلادي مشروع القرار A/47/L.1 على أساس عدم وجود اتفاق بين الجمهوريات التي كانت تشكل ما كان يسمى سابقا بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية فيما يتعلق

---

* بعد ذلك ، أبلغ وفدا سانت لوسيا ولبنان الأمانة العامة ، بأنهما كانا ينويان التصويت لصالح مشروع القرار .

بوضع المقعد الاصلي في الامم المتحدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية . وعليه ، ففي غياب هذا الاتفاق ، فإن ملديف لا تستطيع أن تقبل بمطالبة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - أي صربيا والجبل الاسود - بذلك المقعد .

لقد شاركت ملديف في تقديم القرارات الداعية الى انضمام دول سلوفينيا ، وكرواتيا ، والبوسنة والهرسك ، المستقلة حديثا الى الامم المتحدة وأيدت هذه القرارات . وفي هذا الاطار ، فإننا سنؤيد منح العضوية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عندما يعرض طلبها على الجمعية العامة .

إن تأييد ملديف لهذا القرار يرتكز أيضا على فهم مؤداه بانه لا يؤثر على العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين الدول الاعضاء وجمهوريات ما كان يسمى سابقا بيوغوسلافيا .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد درست المكسيك دراسة دقيقة مشروع القرار الذي تم اعتماده ، فضلا عن الوضع العام في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة . ولم يصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار للاسباب التالية .

في المقام الاول ، إننا نرى أن الوضع المعقد والدقيق في يوغوسلافيا السابقة ، وأكثر مظاهره إيلاما المأساة الجارية في البوسنة والهرسك ، يتطلب بذل أعظم الجهود الممكنة للتوصل الى حل سياسي يتم التفاوض عليه بين أطراف النزاع . وفي رأينا أن عزل فريق من الفرقاء بغض النظر عما اذا كانت هناك أسباب وجيهة لتحميله القسم الاعظم من المسؤولية أم لا ، سيجعل تحقيق ذلك الحل أمرا أكثر صعوبة .

وفي الوقت نفسه ، نعبّر عن قلقنا إزاء النتائج التي يمكن أن يسفر عنها هذا الاجراء على مستقبل أداء مهمة قوة الحماية التابعة للامم المتحدة ، التي هي عنصر أساسي لتحقيق السلم في يوغوسلافيا السابقة .

علاوة على ذلك ، ينتابنا القلق بأن نص القرار لا يتضمن ما يؤسسه على سند من القانون . إن ميثاق الامم المتحدة لا يتضمن أي حكم بشأن انهيار الدول وخلافتها

فيما بعد . لذلك ، ففي مناسبات سابقة ، اعترف مجلس الأمن ضمنا بحلول جزء واحد تلقائيا محل الكل أو قبل بانضمام الأعضاء الجدد من الدول التي ظهرت بعد التفتت .

إن القرار الذي اعتمد للتو هو من نوع مختلف ، فليس له أي سند في المواد ٤ أو ٥ أو ٦ من الميثاق ، التي تعالج ظروف العضوية في الأمم المتحدة وتعليق العضوية والطرد منها . وعليه ، تعتور القرار نواقص من الناحية القانونية نجدها مثيرة للقلق في وقت تفرض علينا التغيرات السريعة التي تكتسح الخارطة السياسية للعالم أن نكون حريصين على الحفاظ على قواعد القانون الدولي .

وترى حكومة المكسيك أن جميع جوانب مسألة الخلافة بشأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ينبغي أن تعالج في إطار مؤتمر لندن ، وأن تحل من خلال اتفاق يتم التوصل اليه بين الأطراف التي كانت تتشكل منها تلك الدولة . وعلى إية حال ، يحدونا الأمل في أن تقوم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - أي صربيا والجبل الأسود - بالانضمام قريبا الى مجتمع الأمم المتحدة من خلال طلب الانضمام المشار اليه في القرار الذي اعتمد للتو ، وذلك وفقا للمادة ٤ من الميثاق .

وفي الختام ، أود أن أعبّر مرة أخرى عن تضامن المكسيك ، شعبا وحكومة ، مع شعب البوسنة والهرسك الذي تثير معاناته قلق المجتمع الدولي برمّته .

السيد ماردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن البرازيل ما فتئت تتابع باهتمام شديد وقلق بالغ جميع الجوانب المتعلقة بتطورات الوضع في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ، ونحن لا نزال على استعداد لدعم الجهود الرامية لايجاد حل سلمي للنزاع .

ومن دواعي ألمنا البالغ تلك الظروف الفظيعة التي تعمد بالسكان المدنيين في تلك المنطقة ، والانتهاكات التي لا تطاق لحقوق الانسان الأساسية والحريات الأساسية وانبعاث الممارسات المقززة القائمة على أسس عرقية . إن البرازيل ترفض جهارا هذه المواقف البغيضة .

وإذ قلت ذلك ، دعني أشير الى سببين دفعا وفد بلادي الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.1 .

في المقام الاول ، ما نزال على قناعتنا الراسخة بأن ميثاق الامم المتحدة يظل الوثيقة العليا التي تحكم وجودنا كمنظمة تقوم على القانون . ولذلك فإن الميثاق وهو الدستور الفعلي لهذه المنظمة ينبغي عدم إغفاله فالاسئلة المتعلقة بالانضمام والمشاركة وتعليق العضوية والطرد تؤثر على الحقوق الاساسية الاولى للدول تجاه المنظمة ، ولذلك ينبغي تناولها بأقصى درجة من درجات الاهتمام والعناية ، وألا يغيب عن بالنا ضرورة اتباع الميثاق بحذافيره .

ومن المفيد قطعا أن تبنى معالجة هذه المسائل على القدر الصحيح من موثوقية وإمكانية التنبؤ والشفافية ، وعلى الاشارة الواضحة الى أحكام الميثاق وقواعد النظام الداخلي التي ترمي الى تطبيقها .

فالشطط في تفسير الميثاق قد يؤدي الى إضعاف الهيكل القانوني الصلب الذي يقوم عليه عمل الامم المتحدة . ولقد أكد البعض مؤخرا أن الميثاق أصبح يمر فيما يبدو بعملية تنقيح غير رسمية . إننا قلقون لان الدول الاعضاء تجد نفسها على نحو متزايد تواجه الشعور بأنها إنما تدفع الى اتخاذ قرارات في مسائل هامة استنادا الى أسس قانونية مائعة أو مشكوك في صحتها .

ثانيا ، دعوني أؤكد أن البرازيل تولي اهمية قصوى لتعزيز التسوية السلمية للنزاعات ، وتحقيقا لهذا الغرض ، فإنها تنادي بالاستفادة التامة من الامكانات الدبلوماسية للامم المتحدة بوصفها محفلا عالميا للحوار والتفاهم . ونحن لا نعتقد أن إقصاء أي فريق من فرقاء النزاع في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة من الجمعية العامة أمر من شأنه أن يساعد على أي نحو جهود السلام الجارية الآن .

وينبغي ألا يغيب عن بالنا الاثر السلبي المحتمل لمثل هذا القرار على قدرة قوة الحماية التابعة للامم المتحدة على الوفاء بمهامها المعقدة بازدياد فضلا عن سلامة موظفيها الذين ينتمون الى جنسيات متعددة .

في ضوء هذه الاعتبارات ، لم يكن بوسع وفد بلادي أن يؤيد مشروع القرار المعروض علينا ، ولذلك امتنع عن التصويت .

السيد أغيلار (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوت وفد غواتيمالا مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.1 ، آخذا بعين الاعتبار قرار مجلس الامن والحجج الانسانية التي حدت بالمجلس إلى اتخاذه - وهي في الحقيقة نفس الحجج التي دعت إلى اتخاذ هذا القرار من قبل الجمعية العامة . ومع ذلك ، نرى أنه يتعين علينا توضيح موقفنا .

بالنسبة لغواتيمالا ، ان هذه الحالة لا تمثل - ولا ينبغي ان تمثل - سابقة في ممارسات الامم المتحدة يمكن الاخذ بها في المستقبل فنحن نلاحظ هذا الشرط لم يطبق في حالات مماثلة لانقسام دول أعضاء في الامم المتحدة . وعلى هذا قد يعد ذلك تطبيقا انتقائيا على حالات معينة ، وهذا أمر نرفضه .

وتعتقد غواتيمالا أيضا أن هذا القرار اجراء يثير التساؤل عن مبدأ المشاركة العالمية ، الذي لايزال يشكل أحد الاركان الاساسية للامم المتحدة . ويرى وفد غواتيمالا أنه كان من الافضل افساح المزيد من الوقت للحصول على فتوى قانونية من ادارة الشؤون القانونية لنكون على نيرة من الاساس القانوني لهذا القرار ، وعواقبه المحتملة فيما يتعلق بتفسير الميثاق .

إن غواتيمالا تؤكد من جديد التزامها بميثاق الامم المتحدة ، والحاجة إلى الحفاظ على سلامة مبادئ القانون الدولي التي ترسخت على مر السنين .

السيدة ديبي ايلي (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت ترينيداد وتوباغو مؤيدة للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو . ولم نغفل بتصويتنا هذا عن الجوانب القانونية المعقدة للقرار المطروح علينا ولا عن الصعوبات التي قد تترتب على السابقة التي يحتمل أن تكون قد أرسيت .

ومع ذلك كان الاعتبار الاساسي الذي حدد تصويتنا الايجابي هو الحاجة إلى توجيه رسالة قوية إلى حكومة يوغوسلافيا الاتحادية بشأن احترام حقوق الانسان وحمايتها . ونود أيضا أن نشير ، بعبارات ايجابية ، إلى تأييد حكومة ترينيداد وتوباغو الكامل

لاتخاذ اجراء دولي لحسم الازمة في دولة يوغوسلافيا السابقة ، ومنع حدوث تصعيد قد يمتد إلى الدول المجاورة فيزجها في المعمعة .

السيد نياغو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت رومانيا لصالح القرار الذي اعتمد توا على الرغم من عدم اقتناعنا التام بان ذلك أفضل اجراء يمكن اتخاذه في ظل الظروف الحالية . فأولا ، إن عملية التفاوض التي فتح بابها مؤتمر لندن الاخير المعني بيوغوسلافيا السابقة لا تزال جارية ، وقد طرأ تحسن أكيد على احتمالاتها بعد الزيارة التي قام بها رئيسا المؤتمر السيد سايروس فانس واللورد أوين إلى المنطقة .

كما تولد لدينا جميعا احساس بالتشجيع نتيجة برنامج السلام الذي قدمه رئيس الوزراء ميلان بانيتش . وإلى جانب ذلك ، تتمثل الوجهة الاساسية للامم المتحدة في الحفاظ على عالميتها من أجل الوفاء بمسؤولياتها . ونحن على اقتناع بانه لايمكن ايجاد حل سلمي لازمة يوغوسلافيا إلا عن طريق الحوار السياسي الذي تشارك فيه جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة .

ونحن نقدر ، في هذا الصدد ، إن القرار لاينص على تعليق عضوية يوغوسلافيا في الامم المتحدة أو على استبعادها منها . فالقرار القاضي بالا تشارك يوغوسلافيا في أعمال الجمعية العامة لا يمنع مشاركتها في أجهزة الامم المتحدة الاخرى ، بما فيها مجلس الامن .

والعنصر الهام الآخر في القرار هو دعوة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى التقدم بطلب للعضوية في الامم المتحدة . ونحن نأمل ان يعد هذا الحكم دليلا ضمنيا على الرغبة في ان تكون يوغوسلافيا الجديدة عضوا في الامم المتحدة . وفي جميع الاحوال يمكنني أن أؤكد للجمعية بأن رومانيا ستسعى إلى تحقيق هذه النتيجة الايجابية .

السيدة ماير (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنعت جامايكا عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا للاسباب التالية :

إن توصية مجلس الامن ترتكز على الجزم بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لم يعد لها وجود ، كما هو وارد في قرار مجلس الامن ذي الصلة . إن الجزم بشئ يعني ، بحكم المعنى الحرفي للفظة الجزم ، الخلوص إلى نتيجة مبنية على الواقع والقانون وهو يتطلب عرضا ودراسة للحقائق ذات الصلة وللمبادئ القانونية الداعمة والاسس القانونية المؤيدة لهذه النتيجة . ولكن لم تذكر أية حقيقة دعما لهذه النتيجة ، وعلى حد علم وفدنا ، لم تطلب أو تستصدر أية فتوى قانونية رسمية من المستشارين القانونيين للامم المتحدة لتقديمها إلى الجمعية العامة من أجل نظرها في مسألة لها كل هذا القدر من الاهمية .

ولذلك نتساءل : أين الفتوى القانونية التي نبني عليها قرارا منطقيا ومعقولا ؟ إننا لا نستطيع في ظل هذه الظروف ابداء رأى رشيد حول ما اذا كان الجزم الذي يستند اليه هذا القرار جزما يمكننا تأييده أو رفضه .

ولكننا نود أن نبين بوضوح ان امتناعنا عن التصويت لا يعني اننا نتغاضى عن الفظائع التي ترتكب في البوسنة والهرسك أو تستهين بها ، ونحن نؤيد بقوة أية ادانة للمسؤولين عن هذه الفظائع بمجرد أن يتسنى تحديد المسؤولية بشكل واضح .

ومع ذلك ، فإن لدينا تحفظات بالغة الشدة ، بل اعتراض ، على الاجراء الذي اعتمد وعلى الطريقة التي اتبعها مجلس الامن في عرض هذه المسألة على الجمعية العامة . وشاغلنا أن هناك سابقة خطيرة يجري ارساؤها قد يعود شبحها ليطارد هذه المنظمة . ولهذه الاسباب امتنع وفد بلادي عن التصويت .

السيد إنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أحست غيانا ، مثل كثير من الوفود في هذه الجمعية ، بقلق كبير إزاء عدم وجود أساس قانوني واضح للقرار الذي اعتمد للتو . لقد امتعض علينا ، في ظل هذه الظروف ، أن نفهم تماما آثاره القانونية وعواقبه المحتملة . وكان ينبغي ، في رأينا على الاقل ، أن يكون هذا التدبير الهام ، المتخذ إزاء خلفية تتمثل في المادة ٥ من

الميثاق التي تعالج تعليق العضوية ، والمادة ٦ التي تعالج الطرد ، معززا بالحجج القانونية .

إن النص يرمي إلى نقل وجهة نظر أعضاء مجلس الامن بشأن حق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - أي صربيا والجبل الاسود - في أخذ مقعد في الجمعية العامة . وربما كانت لدى المجلس بالفعل أسباب قاهرة تجعله يتقدم بهذه التوصية إلى الجمعية العامة ؛ ولكن حيث أننا - وعلى الاقل أعضاء وفد بلادي - غير ملمين بالبواطن في تفكير المجلس ، فقد تعين علينا توخي قدر من الحذر في الوقت الحاضر .

وكان بودنا بالتأكيد أن نحصل على بعض الارشادات ، ربما من المستشار القانوني لهذه المنظمة ، لنتمكن من معرفة المدلول الكامل للتوصية المقدمة لنا هذا المساء . ولعدم وجود هذا الإرشاد ، وبسبب الشكوك التي تراودنا ، اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت ، وقد فعلنا ذلك ، شأن الكثير من الوفود الاخرى ، خشية أن يعود يوما ما شبح هذا القبول ليطاردنا .

وأخيرا ، اسمحوا لي أن أوضح أن غيانا تدين على نحو قاطع مذهب وممارسة "التطهير العرقي" . ولذلك ، يؤسفنا للغاية أن هذه المسألة قد أثيرت في هذا السياق المشوش والمربك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تنتهي هذه المرحلة من نظرنا في البند ٨ من جدول الاعمال . أشكر الممثلين على مشاركتهم في عمل الجمعية العامة خلال هذا اليوم الطويل جدا .

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٢٠